نشرة ابن رشد الحقوقية التنويرية

العدد الخامس – مارس آذار 2025

اقرأ في هذا العدد

قراءة قانونية في التهجير القسري للســـــــكان..!!
توصيف ضوابط الشـــــــــــــرف في الاختلاف
ويســـــــألونك عن الدبلوماسيادية في غياب الديموقراطية
كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟
ما هي مهامنا في معالجة معضـــــــلات التعليم في العراق
التنوير وحقوق الإنسان: ركيزتان لمســـتقبل أكثر إنسانية
اغتيال الجامعات ودفن المعرفة
الطائفيـــــــــــة وبناء الدولة
أسرى في أوهامـــــــــــــهم

نشرة

ابن رشد الحقوقية

نشرة حقوقية قانونية تنويرية تصدر فصليّا

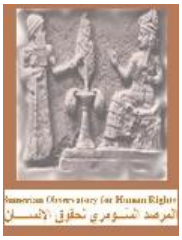

نشرة ابن رشد الحقوقية

نشرة حقوقية قانونية تنويرية تصدر فصليّا

Journal of Ibn Rushd Enlightening Legal Bulletin

A Enlightening Legal Journal Published Quarterly

عنوان خاص بالمراسلة البريدية فقط / Correspondence address

BRAHMALAAN 18, 3772 PZ, BARNEVELD, THE NETHERLAND

Registration number in Holland: (47692.01/MMK)

وسائل المراسلة / Correspondence methods

Website	www.somerian-slates.com
E-mail	info@somerian-slates.com
	ibnrushdmag@averroesuniversity.org
Telefax	0031342846411
KVK-nummer	68197217
BTW-nummer	NL857340840B01
Rechtsvorm	Stichting (74)
Gemeente	's-Gravenhage
Provincie	Zuid-Holland

©حقوق الطبع والنشر محفوظة للمرصد السومري لحقوق الإنسان

هيأة التحرير الموسعة تتألَّف من كاتبات النشرة وكتّابها

بإشراف متخصصين من المراكز البحثية في جامعة ابن رشد في هولندا والمرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

الفهرس

ويسألونك عن الدبلوماسيادية في غياب الديموقراطية..... 05
كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟ 11، 12 09
خطأ الاعتماد على مؤشر اتش في الترقيات العلمية في الجامعات العراقية 20
ف اغتيال الجامعات ودفن المعرفة 22
الطائفية وبناء الدولة..... 24
في اليوم الدولي للتعليم ما هي مهامنا بمجابهة التحديات النوعية الكبرى في معالجة معضلات التعليم في العراق..... 26
التنوير وحقوق الإنسان: ركيزتان لمستقبل أكثر إنسانية 27
أسرى في أوهامهم 29
. المرأة العراقية والعنف وأمنها وسلامتها وترتيبها عالمياً..... 33
ا التعليم والصحة في العراق وظروف الطفل العراقي!!؟..... 34
ا أحوال المباني المدرسية بين واقع يتراجع ببطء ومخاطر التلكؤ في المعالجة..... 36
أحوال المباني المدرسية خرائب تشكل خطر على الطلبة..... 35
المنتدى العراقي في فرنسا يعقد مؤتمره الخامس عشر 37
وزير التخطيط يكشف عن نسب الفقر في العراق..... 38
اقتصاديون: لا سيطرة على معدلات الفقر في ظل الريع النفطي 39
بيان اتحاد الطلبة العام حول حماية الحرم الجامعي 42
بيان للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان: يدين خطط التهجير القسري والتطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية 43
إدانة سياسة التطهير العرقي التي يجري الضغط لفرضها في غزة ومجمل الأراضي الفلسطينية 45
بلاغ من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان—..... 46
من أجل إنهاء جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث فلتتشكل أوسع تحالفات مجتمعية قادرة متمكنة لإنهاء ظاهرة ختان الإناث..... 47
تصريح إعلامي من مكتب إعلام المنتدى: إدانة نهج تكميم الأفواه بأية ذريعة تمظهرت وبأي ادعاء حاولت المرور 49
بيان صادر عن الاتحادات والنقابات العمالية العراقية حول مقترح قانون التنظيم النقابي للعمال..... 50
مبادرة ارتقاء لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية 51
بيان اعتبار تشكيل مجلس فرع نقابة المحامين في الحسكة باطلاً 52
المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار الاعتداءات على الحركة الاحتجاجية وتكررها 53
الجمعية العراقية للمتقاعدين تجتمع مع اللجنة القانونية في البرلمان 54
المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان: رسالة إلى المحكمة الاتحادية العليا 56
قراءة قانونية في التهجير القسري للسكان..!!..... 60
لتوصيف ضوابط الشرف في الاختلاف 61
بيان رابطة المرأة العراقية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وذكرى التأسيس.....64

افتتاحية

تصدر هذه النشرة التي تتبنى منطق التنوير وإعلاء مهام البناء والتنمية وحركة التقدم الإنساني عبر تركيزها على تلكم الحقوق التي تتمسك بحركة الأنسنة والتنوير نهجاً لتؤكد ضرورة الاستمرار بمسيرة حماية ما توصلت إليه البشرية والعمل على التقدم إلى أمام بديلا مما بات يحدث من تراجعات فرضتها بعض النُظُم الاستغلالية الثيوقراطية منها وغيرها على الحقوق والحريات على سبيل المثال ما أُرتُكِب في العراق من تراجع عن مكاسب حققتها المرأة قبل عقود ولكن المنظومة السائدة اليوم تستدير لتجتر من ماضويات التخلف والخرافة وظلامياتها ذرائع، أصدرت في ضوئها جملة من القوانين التي صادرت بل تراجعت عن كثير من الحقوق وأبعد من ذلك وضعت قدمها على أول سلَّم تبني منطق دولة ثيوقراطية متسترةً بأردية و\أو أغطية إسقاطية لقدسية مزيفة!

ونظرا لظروف محيطة بخطى عمل النشرة سواء منها الذاتية أم الموضوعية فإنّ عددا من العثرات قد ظهرت وعرقلت تلك الخطى إلا أنها ستواصل العمل التطوعي بوصفها حقا من حقوق التعبير ونشر ثقافة التنوير التي نرى أن مجتمعاتنا بحاجة إليها في ظل كثافة الأضاليل والتشويهات والأباطيل التي تضخها ماكنات المال السياسي وفساد منظوماته المافيوية المحتمية مرة بالميليشيات ومرات بالطابع الكارثي لأدوار استغلال الثروة المنهوبة من جهة والسلطة المستباحة من جهة أخرى..

إن تعقيدات الصراع الاجتماعي الأوسع والسياسي والاقتصادي المالي باتت من العسر ما يتطلب مجابهة كبيرة قادرة على استثمار النوافذ وإن كانت الضيقة المحدودة للنفوذ من خلالها والتوصل إلى نتائج ولو بحدودها الدنيا في بناء العقل الإنساني بمنطق العلم لا بمنطق الخرافة وما يشيع اليوم من خطابات مشوهة مضللة..

من هنا عملت النشرة الحقوقية التنويرية هذه على جمع ما يخص الشأن الحقوقي كعادتها بجانب دراسات جدية مهمة في ميادين التعليم وتجاريبه الإنسانية بمختلف بل\ان العالم فضلا عن قراءات تنويرية بشأن موضوع الطائفية وكشف حسابها او جرائمها بحق مجتمعاتنا شرق الأوسطية ودمقرطة الحياة بما يتيح منح الصوت الإنساني حقه في التعبير عن قضاياه ووسائل معالجتها..

ولعل من أبرز تلك البيانات والبلاغات ما تناول الشأن العراقي وبعض مجتمعات شرقنا وما تمر به من متغيرات ربما أخذت مسار انتهاء مرحلة ونظام كما انهيار نظام الأسد إلا أن البديل مازال يراوح حيث الصراع بين من يستغل الانهيار لتمرير قوى لمّا تزل مصنفة إرهابية فيما قوى الديموقراطية والتنوير والتقدم مُقصاة بعيدا عن القرار ما يتطلب الانتصار التضامني معها لفرض إرادة الشعب ببناء دولة حرة مستقلة موحدة تحترم مكوناتها وتلتزم بالقوانين الإنسانية الدولية ولا تكرر التجربة العراقية التي مازالت بعد عقدين ونيف تجتر منظومة طائفية ومحاصصة مقيتة عطلت طوال تلك المسيرة حركة البناء والتنمية ووضعت البلد نهب اللصوصية وسطوة مدعي التدين السياسي من طبقة كربتوقراط رجال الدين ومرجعياتهم المستندة للخرافة وأضاليلها لا إلى معتقدات الناس وسلامتها...

إن منصات ومنطلقات إيجابية محلية وإقليمية ودولية تقف مع حركة التقدم والتنوير ولهذا تتابع الشعوب كفاحها مستثمرة التضامن الأممي والدبلوماسي الرسمي بمقابل التدخلات وتضخم قوى التخلف ولاستغلال وحتما ستجد الحركة الحقوقية التنويرية طريقها انتصارا للإنسان وقيمه الأسمى وحقوقه الوجودية.. شكرا لدعموكن ودعمكم جميعا وبالتوفيق لكل خطى التقدم وكلٌ يؤدي ما عليه من واجب بأن يصبه في مسيرة السلام والديموقراطية التي يتعاظم صوتها اليوم ...

عن هيأة التحرير

التنوير قضيتنا: ثقافة بناء الإيجاب في الفعل الإنساني

- **ويسألونك عن الدبلوماسيادية في غياب الديموقراطية..**
- **كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟**
- **الطائفية وبناء الدولة**
- **في اليوم الدولي للتعليم ما هي مهامنا بمجابهة التحديات النوعية الكبرى في معالجة معضلات التعليم في العراق**
- **التنوير وحقوق الإنسان: ركيزتان لمستقبل أكثر إنسانية**
- **أسرى في أوهامهم**

ويسألونك عن الدبلوماسيادية في غياب الديموقراطية..

بقلم الدكتور عبد السلام فزازي جامعة ابن زهر أغادير - المغرب

يحز في النفس حين نعاود الكتابة وللمرة الثالثة عن معضلة أصبحت ترهق سياساتنا الخارجية، خاصة وسياساتنا الداخلية عامة، سيما حين نحاول مرغمين تقييمها وفي القلب أكثر من غصة. أكيد أنها معضلة لا يختلف عنها اثنان، تتمثل في غياب دبلوماسيات وطنية ناجعة، تساير باقي دبلوماسيات الدول التي لا تقل عنا نجاعة، ومع ذلك، نراها ناجحة في مهماتها الإيجابية طبعا، والتي لا تفوقنا لا ثقافة، ولا تقليدا، ولا حتى في المسارات السياسة، التي يجب أن تستجيب لأفق انتظاراتنا، وهي كما أصبحنا ندرك أنها تقتات من جيوب المواطنين، أو بالأحرى على حساب مسارهم الحياتي؛ والدولة تعرف أن فشل ديبلوماسياتنا، أو حتى تعثراتها غير الموزونة، يجب أن تكون موضوع مساءلة المواطنين، وإلا فما شأننا في تمثيليات دبلوماسية أصلا، ما دامت المردودية مردودة على أصحابها. ترى ما دور السفراء والقناصلة ومستشاريهم وكورالاتهم التي لا تشفي غليل أبسط مواطن مغربي، فما بالك بانتليجنسيا الوطن...؟

من منا لا يصفق لوزارة خارجيتنا، وهي تكتسح المستحيل ليصبح ممكنا، بل وهي تحارب بشراسة أعداء مدججين بالأموال، بغية شراء الذمم محاولة منها الانتقام من أجل الانتقام، ما همها إن كان هذا الانتقام على حساب بطون أبناء جلدتها، بل ما همها أن تراهم يعيشون في غرغراتهم اليومية. ترى هل أصبحت السياسة اليوم تقاس اقتصاديا؟ أكيد نعم، وهي ليست بالجديدة، ومن أجل هذا خلقت الدبلوماسية الحداثية التي بها وعبرها تستطيع الدول أن تقنن من غطرسة الرأسماليين البشعين، وأصحاب الأعمال الذين لا يمكن لكائن من كان أن يتجاهل نفوذهم ونفادهم في السياسات الرأس مالية المتوحشة.. ورب متسائل قد يعتقد أن الدبلوماسية، هي التي نعتقدها جهالة أو تجاهلا تقتصر فقط على التمثيل السياسي للدول؟ هنا أعترف رغما عما قد يغضب البعض ممن القوا بدبلوماسيتنا في ماغما التفاهة، وتكون عاقبة الحصاد ما نعيشه اليوم واليد على القلب...إن الدبلوماسية ليست فقط التمثيلية للدولة، ولا حتى فذلكة إدارة شؤونها الخارجية في وعبر دول العالم؛ وواهم من يعتقد هذا الاعتقاد والتوجه الفاشلين حتى في مجرد التفكير فيهما بمثل هذا التفكير السطحي الصبياني.. نعم، كنا بل لا زال البعض منا يرى الدبلوماسية مجرد وسيلة خلقت وكأنها الوسيلة الوحيدة من أجل التواصل بين الناس، وخلق لغات سياسية قد تقي البشر من المعارك والسقوط في النزعات والحروب المجانية؛ وبالتالي تحقيق نوع من الكفاف في الحياة، التي تنزع نحو الاستقرار الآني. أكيد هذا وارد، ولا يمكن نكرانه، وإلا سنكون مثل الحيوانات التي تعيش في الأدغال؛ لكن الدبلوماسيات اليوم غير هذا وذاك، والحال أنها تعد مدرسة، حيث تدرس فيها فنون الدبلوماسيات الى درجة أننا أصبحنا نتكلم عن الدبلوماسية الناعمة، والدبلوماسية الموازية التي تتشظى منها الفنون الرفيعة التي ترفعها رافعة التواصل المطلق لا المقيد، الذي لم يعد له في زمننا مكان.

الدبلوماسية اليوم أصبحت عالما قائم الذات، حيث تجتمع فيها السلوكيات والأذواق التي تختلف من إنسان الى إنسان، ومن مجتمع الى مجتمع، وبالتالي من دولة الى دولة، وصولا الى الدبلوماسية، التي يجب أن تجد لها مكانا في

العولمة، وإلا فمصيرها إلى زوال.. وحتى نكون منطقيين مع أنفسنا بعيدا عن الأنانية الضيقة، التي مع الأسف الشديد، نجدها رافعة خاوية مهترئة في العالم العربي، بل لدى العالم الثالث بشكل عام؛ ترى هل نرى لدبلوماسيتنا مكانا في حداثية الدبلوماسيات التي نجدها لدى القوى التي تتحكم في دواليب عالمنا المجنون هذا؟ وهل لدينا دبلوماسيين تخرجوا من معاهد عليا تدرس الدبلوماسية شأن الدول التي تحترم نفسها؟ أم عندنا مجرد حكومات تتوزعها أحزاب سياسية غالبا ما تفرض على المواطن تحت مظلة المال أو سميها أصحاب الأعمال، فتكون حكومات خارجة من أحزاب موبوءة؛ ومنها تفرز وزارات مكونة من ذات الأحزاب. وزارات توزع الحقائب بينها وعيون المواطن ترى ما لم تكن تنتظر أن تراه، والمصيبة ليست في تقسيم الوزارات فقط، بل في السعي إلى إرضاء ذات الأحزاب المكونة للحكومة، حيث توزع منها ذاتها وظائف دبلوماسية من السفراء والقناصلة؛ وهي وظائف يمكن أن ندخلها حين نقيم أنشطتها إن كانت لديها أنشطة في زمرة الموظفين الأشباح، ولنا في هذا الشأن أمثلة عديدة جعلتنا نخجل أمام الدول، وهي تشير إلينا بالبنان، وهذا ما يقع، بل وقع لنا في بعض البلدان من أشياء أكيد لا تدخل في الدبلوماسيات، بقدر ما تدخل في البؤس الدبلوماسي.. هكذا ترضي الحكومات أحزابها، موهمة الوطن وأبناء الوطن أن الدبلوماسية المغربية لها وزنها الكبير الذي يجعل من الدول الكبرى تكن لنا الاحترام، كما تجعلنا معشر المواطنين نرى بالعين المجردة حصيلة دبلوماسيينا، طبعا التعميم غير وارد، فهناك دبلوماسيين مغاربة لا يقعقع لهم بالشنان.. وعلى وزير خارجيتنا الذي أربك حسابات دول كنا نعتقد أنها صديقة، إلا أنها كانت وستبقى مع الأسف الشديد عدوة في بردة الحلاج، عليه اليوم وليس غدا، وبكل تأكيد، أن ينتقي دبلوماسييه بعيدا عن إرضاء الأحزاب التي أصبح المغاربة يكرهونها أصلا، كما عليه أن يخلق معاهد تدرس فيها الدبلوماسيات وليس الدبلوماسية التي بقيت تشرب من جب لم تزره المياه لسنين عددا..

وفي هذا الصدد، رب قائل سيتساءل انطلاقا من دبلوماسي اليوم: كيف يمكن لنا في زمن لا ترحم فيه السياسة دولا ما هي بدول، إذا ما قورنت بباقي دول العالم المتقدم التي لا يمثلها دبلوماسيا إلا الشخص الذي خلق أصلا من أجل أن يكون دبلوماسيا، وشب على الطوق كي يعمل في السلك الدبلوماسي الخالص، ناهيك عن الشخص الذي يجب أن تصنع منه الشخصية الدبلوماسية. إن المتأمل في دلالة وجوانية الدبلوماسية في غورها وجوانيتها، قد تجعلنا نميز بين الشخص الدبلوماسي، وبين الشخصية الدبلوماسية، ولهذه الأمور كلها اقترحنا منذ زمان بناء معاهد تدرس فيها الدبلوماسية بتلويناتها وأجناسها؛ وهذا ما سيجعلنا لا نخشى على الوطن من بعض دبلوماسييها الخارجين من قمقم الأحزاب، وارضائها على حساب مفهوم الدولة، التي يجب أن تكون قدسيتها على كف من تخرجوا فعلا من هذه المعاهد. وبالتالي، سننام قريري العين على شؤون الوطن، والحال أن صورته لا يمكن أن تتكسر بضربة لازب كما يقال.. فبالدبلوماسية المتينة والضاربة في عمق التكوين، لا يمكن لها أن تعبث بفلسفة تقييم الأوضاع، قبل التحدث عن بنائها السياسي، وبالأحرى لا يمكن لنا أن نخاف من دبلوماسيينا، وهم يقومون بتصرفات نابعة من أعماق ما تلقوه في معاهدهم من دروس كونية، مع احترام خصوصيات الدول التي أرسلوا اليها ممثلين لدولتهم، وبالتالي لن نخاف أيضا من اتخاذ القرارات، وتجاوز الصعوبات التي تحتاج إلى استشارة، والحال أنهم تلقوا تكويناتهم في الدبلوماسية مما يخول لهم بناء علاقات منطقية مع الآخر كائنا من كان.. ولعل تجاربهم وهم يمثلون دولتهم تكسبهم بكل تأكيد شخصية دبلوماسية تعرف كيف يمكن لها التواصل بشكل فعال وناجع واستراتيجي؛ ولعل هذا التواصل يجب أن يراعي عدة أمور لغوية اصطلاحية قبل الشروع في مناقشة قضايا حساسة لها قواميسها الدبلوماسية الخاصة، كما لها قنوات تعبيرية تختلف تماما عن التعابير المعتادة التي لا تؤطرها قواعد اللغة الدبلوماسية..

وهكذا يجب التنبيه الى أن " الناس ليسوا متلقين سلبيين للفعل السياسي المتضمن فعلا لما هو

دبلوماسي، وإنما هم منخرطون على نحو حيوي ومتزايد فيما يسمى " السياسة الفرعية او الموازية "؛ أي الحركات الاجتماعية المتجذرة، من قبيل الاحتجاج ... على العولمة وتخريب البيئة على سبيل المثال لا الحصر، أو ارتفاع أسعار خدمات أو سلع ما.. " هذا ما ينقصنا في المغرب، بل في باقي الدول التي يخيل إليها أنها في ملكيتها الخاصة بعيدا عن المساءلة، والمحاكمة العادلة التي ما فتئت السياسات الشعاراتية ترددها بشكل ببغاوي، والدليل ما يعيشه الوطن من شبه سكتات قلبية أتت ولا زالت تأتي على اليابس والاخضر، وما همها وضع البلاد بقدر ما أصبح تهمها المصالح الشخصية، وبشكل بشع لم تعشه البلاد عبر الحكومات المتعاقبة. ولا يختلف اثنان على أن الدبلوماسية الحكومية أصبحت مغيبة في واضحة النهار، فما بالك بالدبلوماسية التي تمثل البلاد خارج الوطن التي لا تعدو أن تكون انعكاسا للدبلوماسية الداخلية على غرار ما كتبه "لوكاتش * في نظرية الانعكاس.. والمثير للجدل أن من يفقدون حس المواطنة لا يدركون أن الناس لديهم إحساس عام بعدم الثقة في قدرة المؤسسات السياسية على المعالجة الفعالة للمشكلات العمومية في المناخ المعاصر اليوم، المتمثلة طبعا في بعض سماته في التفرقة الاجتماعية، وتكسير شوكة المؤسسات المدنية (النقابات؛ الجمعيات؛ الأحزاب...)

إن الثقافة الدبلوماسية حين تفتقد في الدائرة السياسية الداخلية، علينا أن لا نتساءل حين تصلنا شرارات سفاراتنا وقنصلياتنا، والحال أن المنهجية السياسية مفقودة بدءا من انعدام التواصل الذي يعتبر ركيزة من ركائز الفعل السياسي، والأخطر في العملية السياسية التي تنعدم فيها منهجية التواصل، تبدو جارحة وغير مقبولة منطقيا حين تكشف عوراتنا في الخارج، والغريب في خضم هذا الغياب، لماذا نستغرب حينما نتجرع مآسينا حين سماع ما لا يرضينا، سواء أتانا من الداخل أو حتى من الخارج..! أكيد لا نقبل أن تلطخ سمعة البلاد، لكن في المقابل من حقنا أن نوجه اتهاماتنا وانتقاداتنا للحكومة التي تفرز لنا مثل هذه السلوكيات المرضية التي لا يقبلها منطق الدبلوماسيات الكونية..

وعطفا عليه، ما الذي جنته علينا في آخر المطاف سلوكات الحكومة المكونة من أحزاب لا تسيرها إلا الأهواء وحب الكراسي، وجعل الانسان المناسب في خبر كان، ليعوضه الانسان الخارج من قمقم ذات الأحزاب التي خرجت من صناديق الاقتراع.!فماذا لو تكلمت! أكيد لقالت لنا ما لم يقله مالك في الخمر؟

ترى لماذا لا يتسع صدر حكوماتنا للنقد البناء؟ وفي غياب تقبل هذا النقد، لماذا صمت المثقف ونسي أنه يحمل رسالة مقدسة في التوجيه وتقييم السياسات التي انزاحت عن ميثاقها الذي أبرمته الأحزاب مع المواطن إبان فترة الاستحقاقات؟ بل مع الأسف الشديد المثقف ذاته أصبح يشار اليه بالبنان على أنه ابتلع من قبل السياسة وأصبح لها بوقا، ومنهم من استهواه الكرسي ونسي الطين ساعة أنه كان طينا ولا يزال؟ أسئلة حارقة فعلا، حين تكون لنا شجاعة تقديم النقد الذاتي الغائب عن المثقف والحكومات والأحزاب المكونة لها، والمسؤول الذي عتا ثم جفا ثم اقمطر يا سبحان الله..! من منا يستطيع اليوم أن ينكر أن أخلاق الانسان السوي والجيد، هو السبيل نحو تحقيق الدبلوماسية الوازنة، والحال أن الشخص الدبلوماسي الناجح لا يمكن له مثلا مقاطعة الآخرين كما تمطرنا به شاشاتنا الناقلة للفرجة البرلمانية بغرفتين، وهم يتنابزون بالألقاب، بل يتفوهون بالكلام النابي، ونحن في حضرة أسرنا ونجوم في السماء تنظر ولا تسعف! أما كان عليهم تجنب الشتائم احتراما لبعضهم البعض قبل التفكير في أن جلساتهم المباشرة تنقل على القناة الأولى المحترمة، وما همنا اذا تقبلها البعض الفاقدين أنفسهم لوازع الأخلاق، محافظين بذلك على صورة وهيبة المكان الذي من خلاله ظلوا صامتين دهرا وعاهل البلاد يخاطبهم في الدورات المعلومة إلا أنهم مع الأسف الشديد وكأن في آذانهم وقرا، فأي ازدواجية ورذيلة أكبر من هذه..! وإن كان كذلك فماذا سينتظر المواطن ممن هم في حاجة إلى إعادة التربية – عفوا أخنوش، كان عليك أن تخاطب هؤلاء لا المواطن المغربي- أخطأ أخنوش وصدق المواطن المغربي. ولهذا لا يستطيع نفسه التواصل مع من نعتهم بنعوت هم في حل منها، هيا اقرأ سياستك اليوم إنها أصبحت

عليك حسيبا..! ترى لماذا أصبحنا لا نتحكم في عواطفنا، أقصد المسؤولين الذين يتولون شؤوننا؟ والحال أن الشخصية الدبلوماسية حتما عليها أن تكون قادرة على التحكم في أحاسيسها وعواطفها، بل في لغتها، ولا ترسلها على عواهننا لتلطم بها من جعلها مسؤولة عنه يوم كان يتودد إليهم مثل الحمل الوديع.! أكيد أن المقام يطول كي نسترسل في تقديم بعض القيم الأخلاقية التي من المفروض أن يتحلى بها السياسي والدبلوماسي على حد سواء؛ وهنا ونيابة عن زملائي الباحثين في الجامعات والمعاهد الوطنية أقول لرئيس الحكومة: إننا في خدمة مؤسساتكم البرلمانية بغرفتيها، وكذا دبلوماسييكم كي نعيد تكوينهم ونعلمهم طرق استخدام تقنيات تحليل الخطاب والخطاب المضاد، وكيف يتسنى لهم التمكن من التحكم في الأحاسيس، وادراك فلسفة الهدوء في مواطن لا تدعو الى الصراخ المجاني، وكيفية السيطرة على النفس الأمارة بالسوء، حتى لو تعرض الانسان لضغوطات لا تحتمل، وتمكينكم وبطانتكم من التوغل في تفاصيل أوضاع الآخر مهما كانت صعوباتها بغية اجتيازها بحكمة وتبصر والتمسك بحكمة : لا افراط ولا تفريط، خير الأمور أوسطها.. وصولا إلى محاولة اختيار الوقت المناسب للحوار الواعي والمسؤول حتى لا يزل اللسان لا قدر الله وغالبا ما يزل مع الأسف الشديد، وفي هذا النطاق يجب حقا إعادة التربية، لكن تربية من؟ هنا الإشكالية تبقى مفتوحة على أكثر من سؤال...؛ وهي أمور سقطت فيه دول برؤسائها – قيس سعيد أنموذجا -.. فما أحوجنا جميعا الى إعادة التكوين كائنا من كنا؛ بل ما أحوج الدول عامة، ودول عالم الثالث خاصة، الى مثل هذه المبادئ التي تبنى بها السياسات الواعدة، والحال أننا أصبحنا في وطننا نعيش وعكات سياسية تشظت من قمقم رجال الأعمال وبعض المتسولين السياسيين الذين يؤمنون بالشيء ونقيضه، ولا يحرجهم البتة هذا لأن الأصل في إيمانهم الوصول الى الكرسي ليس إلا، أما الباقي فإلى الجحيم...

المغرب شراكة دبلوماسية مع دول العالم

كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟

الأستاذ الدكتور محمد الربيعي* نشر في جريدة المدى بتاريخ 26 ديسمبر, 2024

(الحلقة 11) التجربة الامريكية

تتميز الولايات المتحدة بتنوعها الثقافي والاجتماعي، وهذا التنوع ينعكس بشكل واضح على نظامها التعليمي. من المدارس الحكومية المحلية الى الجامعات المرموقة عالميا، يقدم النظام التعليمي في الولايات المتحدة مجموعة واسعة من الخيارات التعليمية. في هذه المقالة، سنستكشف هذا التنوع ونحلل هيكل النظام التعليمي الأمريكي، بدءا من التعليم الابتدائي وصولا الى الدراسات العليا، مع التركيز على الفرص والتحديات التي يواجهها الطلاب في هذا النظام.

في قلب النظام التعليمي الامريكي، تكمن فكرة اللامركزية، حيث تتنحى الحكومة الفيدرالية جانبا لتفسح المجال امام الولايات والحكومات المحلية لتولي زمام الامور. هذا يعني ان كل ولاية، بل كل منطقة تعليمية، تتمتع بسلطة كبيرة في تحديد المناهج الدراسية وادارة المدارس وتمويلها. ولا يقتصر هذا الامر على التعليم المدرسي، بل يمتد ليشمل الجامعات والكليات التي تتمتع باستقلالية كبيرة في تحديد برامجها ومعايير القبول فيها. هذا النهج الفريد يضمن استجابة التعليم لاحتياجات المجتمع المحلي، ويعزز الابتكار والتجريب في اساليب التدريس. ولكن، هل هذا التنوع اللامركزي يعد ميزة ام تحديا؟ وهل يضمن حصول جميع الطلاب على فرص تعليمية متكافئة؟ دعونا نتعمق في هذا النظام ونكتشف خباياه مع ذكر مميزاته وافضليته.

مميزات النظام التعليمي في الولايات المتحدة

التنوع والمرونة:

يتميز النظام التعليمي في الولايات المتحدة بتنوع ومرونة كبيرين على مستوى التعليم المدرسي، حيث تتعدد اشكال المؤسسات التعليمية المتاحة للطلاب. فالمدارس العامة، وهي الخيار الاكثر شيوعا، تمولها الدولة وتعتبر مجانية، لكن جودتها قد تختلف من منطقة لأخرى تبعا للتمويل المحلي. بالإضافة الى ذلك، توجد المدارس الخاصة، وهي مؤسسات غير ربحية او ربحية تعتمد على الرسوم الدراسية، وتقدم برامج تعليمية متخصصة او تركز على جوانب معينة كالتعليم الديني او اللغات او الفنون. كما تبرز المدارس المستقلة (Charter Schools) كخيار اخر، وهي مدارس عامة ممولة من الدولة ولكنها تتمتع باستقلالية اكبر في ادارة شؤونها وتحديد مناهجها. ولا ننسى التعليم المنزلي (Homeschooling)، حيث يتولى الاهل مسؤولية تعليم ابنائهم في المنزل، وهو خيار يزداد الاقبال عليه لأسباب مختلفة، منها الرغبة في توفير تعليم اكاديمي معين او بسبب مخاوف تتعلق ببيئة المدرسة. هذا التنوع يتيح للعائلات اختيار الخيار التعليمي الانسب لأطفالهم بناء على عوامل متعددة، مثل الامكانيات المالية والاحتياجات التعليمية الخاصة والقيم والمعتقدات.

يمتد هذا التنوع والمرونة ليشمل التعليم العالي بشكل اوسع، حيث تتعدد انواع مؤسسات التعليم العالي وتختلف في اهدافها وبرامجها. فهناك الكليات المجتمعية (Community Colleges) التي تقدم برامج لمدة سنتين تفضي الى شهادات جامعية متوسطة او برامج تحضيرية للانتقال الى الجامعات. كما توجد الكليات الليبرالية للفنون (Liberal Arts Colleges) التي تركز على التعليم الشامل في العلوم الانسانية والاجتماعية والطبيعية. اما الجامعات البحثية (Research Universities) فهي مؤسسات كبيرة تقدم برامج دراسات عليا ودكتوراه وتجري ابحاثا متقدمة في مختلف المجالات. وتختلف الجامعات ايضا في حجمها وهيكلها وبرامجها ومتطلبات القبول فيها، مما يتيح للطلاب اختيار الجامعة التي تناسب طموحاتهم الاكاديمية والمهنية. وبالإضافة الى تنوع المؤسسات، يتميز النظام التعليمي بمرونة

كبيرة في المسارات التعليمية، حيث يمكن للطلاب الانتقال بين انواع المدارس المختلفة او بين الكليات والجامعات. كما توجد خيارات للتعليم عن بعد والتعليم بدوام جزئي، مما يتيح للأفراد مواصلة تعليمهم بجانب التزاماتهم الاخرى. بشكل عام، يعد التنوع والمرونة من نقاط القوة في النظام التعليمي الامريكي، حيث يتيح للطلاب وعائلاتهم اختيار المسار التعليمي الامثل الذي يمكنهم من تحقيق اهدافهم.

اللامركزية:

تعد اللامركزية من ابرز سمات النظام التعليمي في الولايات المتحدة، وهي سمة تمتد من التعليم المدرسي الى التعليم العالي، وتضفي عليه طابعا فريدا من المرونة والاستجابة لاحتياجات المجتمعات المختلفة.

في التعليم المدرسي: تمنح اللامركزية الولايات والمناطق المحلية سلطة واسعة في ادارة المدارس العامة وتمويلها، وكذلك تحديد المناهج الدراسية. هذا يعني ان كل ولاية، بل كل منطقة تعليمية داخل الولاية، تتمتع بصلاحية وضع معاييرها التعليمية الخاصة التي تتناسب مع احتياجات طلابها وخصائص مجتمعها. فمثلا، قد تركز منطقة زراعية على تعليم العلوم الزراعية والمهارات المرتبطة بها، بينما تهتم منطقة صناعية بتعليم العلوم التقنية والهندسية. هذه المرونة تمكّن المدارس من تلبية احتياجات سوق العمل المحلي وتخريج طلاب مؤهلين للانخراط فيه.

في التعليم العالي: تستمر اللامركزية في لعب دور مهم، حيث تتمتع الجامعات والكليات باستقلالية كبيرة في ادارة شؤونها الاكاديمية والمالية. فهي تحدد برامجها الدراسية ومعايير القبول الخاصة بها، وتجري ابحاثها بشكل مستقل. هذا الاستقلال يشجع الابتكار والتنافس بين المؤسسات التعليمية، ويساهم في رفع مستوى جودة التعليم العالي بشكل عام. فنجد جامعات تركز على البحث العلمي، واخرى تركز على التعليم المهني، وثالثة تركز على التعليم الليبرالي للفنون. هذه الخيارات المتنوعة تتيح للطلاب اختيار المؤسسة التي تناسب طموحاتهم واهدافهم.

بشكل عام، **تساهم اللامركزية** في جعل النظام التعليمي الامريكي اكثر مرونة واستجابة للتغيرات في المجتمع واحتياجات سوق العمل. كما تشجع الابتكار والتجريب في اساليب التدريس والبحث العلمي. ومع ذلك، قد تؤدي اللامركزية ايضا الى تفاوت في جودة التعليم بين المناطق المختلفة، وهو تحدٍ يسعى النظام التعليمي الامريكي للتغلب عليه.

التطوير الشامل:

يعتبر التركيز على التطوير الشامل للطالب من الميزات الهامة في النظام التعليمي بالولايات المتحدة، حيث لا يقتصر التعليم على الجوانب الاكاديمية التقليدية، بل يمتد ليشمل جوانب اخرى تساهم في بناء شخصية متكاملة.

في التعليم المدرسي: تولي المدارس اهتماما كبيرا بالأنشطة اللاصفية، مثل الرياضة بأنواعها المختلفة، والفنون كالموسيقى والرسم والمسرح، والانشطة الاجتماعية والتطوعية. هذه الانشطة تساعد الطلاب على اكتشاف مواهبهم وقدراتهم غير الاكاديمية، وتنمي لديهم مهارات مهمة كالعمل الجماعي والقيادة والتواصل وحل المشكلات. كما تساهم في تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتكوين صداقات وعلاقات اجتماعية ايجابية. بالإضافة الى ذلك، تشجع المدارس على المشاركة في الاندية والمنظمات الطلابية التي تعنى بمختلف المجالات، من العلوم والتكنولوجيا الى الادب والثقافة، مما يثري تجربة الطالب التعليمية ويوسع افاقه. **في التعليم العالي: تستمر الجامعات والكليات في التركيز على التطوير الشامل،** حيث تقدم مجموعة واسعة من الانشطة والبرامج اللاصفية. توجد فرق رياضية جامعية تنافس على مستوى عال، وتقام عروض فنية وموسيقية ومسرحية بشكل دوري. كما تشجع الجامعات على الانخراط في الاندية والمنظمات الطلابية التي تغطي مختلف الاهتمامات، من السياسة والاقتصاد الى البيئة وحقوق الانسان. توفر الجامعات ايضا مراكز للإرشاد والتطوير المهني تساعد الطلاب على اكتشاف مساراتهم المهنية وتطوير مهاراتهم اللازمة لسوق العمل. هذا التركيز على التطوير الشامل يساعد الطلاب على النمو كأفراد متكاملين، ويعدهم لمواجهة تحديات الحياة ما بعد التخرج بنجاح.

بشكل عام، يساهم التركيز على التطوير الشامل في بناء جيل من الشباب يتمتع بمعرفة ومهارات

متنوعة وشخصيات متوازنة، قادر على المساهمة بفاعلية في المجتمع.

الفرص المتاحة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة:

يولي النظام التعليمي في الولايات المتحدة اهتماما بالغا بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال توفير مجموعة متكاملة من البرامج والخدمات التي تضمن حصولهم على تعليم جيد وفرص متكافئة للنجاح.

في التعليم المدرسي: يعتبر قانون تعليم الافراد ذوي الاعاقة (IDEA) حجر الزاوية في توفير التعليم المناسب للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. يضمن هذا القانون حصول كل طالب على "تعليم عام مجاني ومناسب" (FAPE) في "البيئة الاقل تقييدا" (LRE)، اي قدر الامكان مع اقرانهم من غير ذوي الاعاقة. يتم وضع "برنامج تعليمي فردي" (IEP) لكل طالب، يحدد احتياجاته واهدافه التعليمية والخدمات اللازمة لتحقيقها، مثل خدمات النطق والعلاج الطبيعي والدعم النفسي وتعديل المناهج وتوفير التكنولوجيا المساعدة. يشارك اولياء الامور بشكل فعال في وضع وتنفيذ ومراجعة هذا البرنامج.

في التعليم العالي: تلتزم الجامعات والكليات بتوفير تسهيلات وخدمات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، بموجب قوانين مثل قانون الامريكيين ذوي الاعاقة (ADA). تشمل هذه التسهيلات توفير اماكن اقامة مجهزة، وتعديل اساليب التدريس والاختبارات، وتوفير التكنولوجيا المساعدة، وخدمات الدعم الاكاديمي والنفسي. تنشئ العديد من الجامعات مكاتب خاصة تعنى بشؤون الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، تقدم لهم الارشاد والدعم اللازمين للتغلب على التحديات الاكاديمية والاجتماعية.

يساهم هذا الاهتمام المتزايد بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في دمجهم بشكل فعال في المجتمع وتوفير الفرص لهم لتحقيق كامل امكاناتهم. ومع ذلك، لا يزال هناك تحديات تواجه هذا المجال، مثل ضمان جودة الخدمات وتوفير التمويل الكافي وتدريب الكوادر المتخصصة.

افضلية النظام التعليمي في الولايات المتحدة:

التعليم العالي المتميز:

يعتبر التعليم العالي المتميز من ابرز مميزات النظام التعليمي في الولايات المتحدة، حيث يشتهر عالميا بجودته العالية وتنوعه الكبير، مما يجعله وجهة مفضلة للطلاب من جميع انحاء العالم. هذا التميز لا ينفصل عن جودة التعليم المدرسي الذي يعدّ الطالب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

التعليم المدرسي: يركز التعليم المدرسي في الولايات المتحدة على بناء اساس قوي في مختلف المجالات، وتنمية مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات لدى الطلاب. هذا الاعداد الجيد يسهل انتقال الطلاب الى التعليم العالي، حيث يجدون انفسهم امام خيار ات واسعة من الجامعات والكليات التي تناسب مختلف الاهتمامات والطموحات.

التعليم العالي المتميز: تتميز الولايات المتحدة بوجود نخبة من افضل الجامعات في العالم، مثل جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) وجامعة ستانفورد وغيرها، التي تقدم برامج اكاديمية متقدمة في مختلف التخصصات، من العلوم والهندسة الى العلوم الانسانية والفنون. هذه الجامعات توفر بيئة تعليمية محفزة تشجع على الابتكار والابداع، وتتيح للطلاب فرصا بحثية ممتازة تحت اشراف اساتذة وباحثين مرموقين. كما توفر هذه المؤسسات موارد وخدمات متكاملة لدعم الطلاب في رحلتهم التعليمية، مثل المكتبات الضخمة والمختبرات المتطورة ومراكز الارشاد والتطوير المهني.

بالإضافة الى الجامعات الكبرى، توجد في الولايات المتحدة ايضا العديد من الكليات الصغيرة والكليات المجتمعية التي تقدم تعليما عالي الجودة باجور معقولة، وتركز على التدريس والتفاعل المباشر مع الطلاب. هذا التنوع يتيح للطلاب اختيار المؤسسة التي تناسب احتياجاتهم وميزانيتهم.

بشكل عام، يساهم التعليم العالي المتميز في الولايات المتحدة في تخريج قادة ومبتكرين ورواد في مختلف المجالات، ويعزز مكانة الولايات المتحدة كمركز عالمي للمعرفة والابتكار.

يتميز النظام التعليمي في الولايات المتحدة بهدف شامل هو اعداد الطلاب للنجاح في الجامعة

والحياة العملية، وذلك من خلال منهجية متكاملة ترتكز على عدة جوانب اساسية. يهدف النظام الى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات الضرورية للانخراط في التعليم العالي وسوق العمل، مع التركيز بشكل خاص على تنمية التفكير النقدي والابداع. يشجع الطلاب على تحليل المعلومات بشكل مستقل، وطرح الاسئلة، وتقييم وجهات النظر المختلفة، وحل المشكلات بطرق مبتكرة. هذه المهارات لا تعد اساسية للنجاح الاكاديمي فحسب، بل تعتبر ايضا من اهم الادوات التي يحتاجها الفرد لمواجهة تحديات الحياة العملية واتخاذ قرارات مستنيرة. بالإضافة الى ذلك، يسعى النظام التعليمي الامريكي جاهدا لتوفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية او اي في المناطق الفقيرة والمحرومة من نقص حاد في التمويل والموارد التعليمية، مما يؤثر سلبا على جودة التعليم المقدم للطلاب في هذه المناطق ويعمق الفجوة التعليمية بينهم وبين طلاب المدارس في المناطق الاكثر ثراء. يضاف الى ذلك ارتفاع تكاليف التعليم العالي بشكل كبير، ما يشكل عبئا ماليا ثقيلا على كاهل العديد من الطلاب وعائلاتهم، ويعيق حصول الكثيرين خصوصا من ابناء الطبقة العاملة على فرص التعليم الجامعي، او يضطرهم الى تحمل ديون طائلة لسداد تكاليف الدراسة. كما لا يزال النظام التعليمي يواجه تحدي الفجوة في التحصيل الدراسي بين الطلاب من خلفيات عرقية اعتبارات اخرى. هذا الالتزام بالعدالة والمساواة يهدف الى تمكين جميع الطلاب من تحقيق كامل امكاناتهم والمساهمة بفاعلية في المجتمع. باختصار، يركز النظام التعليمي الامريكي على بناء جيل من المفكرين المستقلين والمبدعين والمجهزين بالمهارات اللازمة للنجاح في عالم دائم التغير.

بعض السلبيات والتحديات التي تواجه النظام التعليمي في الولايات المتحدة:

يواجه النظام التعليمي في الولايات المتحدة، رغم تميزه في جوانب عديدة، بعض التحديات الهامة التي تتطلب معالجة فعّالة. من ابرز هذه التحديات التفاوت الكبير في جودة التعليم بين المدارس في المناطق المختلفة. حيث تعاني المدارس الواقعة

واجتماعية مختلفة، حيث تظهر الاحصائيات وجود تباين في النتائج التعليمية بين الطلاب من مختلف المجموعات العرقية والاجتماعية، ما يشير الى وجود عوامل هيكلية واجتماعية تؤثر على فرص النجاح التعليمي للطلاب من بعض الخلفيات اكثر من غيرها. هذه السلبيات تؤثر بشكل مباشر على عدالة النظام التعليمي وقدرته على توفير فرص متكافئة لجميع الطلاب. على الرغم من هذه التحديات، يظل النظام التعليمي في الولايات المتحدة من بين افضل الانظمة في العالم، حيث يوفر فرصا تعليمية ممتازة للطلاب ويساهم في اعدادهم لمستقبل ناجح.

الخلاصة:

يهدف النظام التعليمي الامريكي لإعداد الطلاب للجامعة والحياة العملية بتزويدهم بالمعرفة والمهارات، مع التركيز على التفكير النقدي والابداع، والسعي لتوفير فرص متساوية. لكنه يواجه تحديات كالتفاوت في جودة التعليم بين المدارس، وارتفاع تكاليف التعليم العالي، والفجوة في التحصيل بين الطلاب من خلفيات وطبقات اجتماعية مختلفة. رغم هذه التحديات، يساهم تركيز النظام على التفكير النقدي والاعداد الشامل في تخريج افراد مؤهلين، لكن معالجة السلبيات ضرورية لضمان تكافؤ الفرص والجودة الشاملة.

نشرت ضمن هذه السلسلة تجارب التعليم في بريطانيا والصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهولندا وفنلندة وكوبا وايرلندة واليابان والمانيا.

* بروفسور في الهندسة البيوكيميائية ومستشار مهتم بالتربية والتعليم. جامعة دبلن.

كيف يمكننا الاستفادة من تجارب الشعوب في مجال التعليم؟

الأستاذ الدكتور محمد الربيعي* نشر في جريدة المدى بتاريخ 13 يناير, 2025

(الحلقة 12) التجربة السويدية

في عالم يتطلب الابداع والتفكير النقدي لمواجهة تحديات لم نعهدها من قبل، هل ما زلنا نعلم ابناءنا بالطرق التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين؟ بينما يتسارع العالم من حولنا، تزداد الحاجة الى انظمة تعليمية تعد اجيال المستقبل لمواجهة هذه التحديات. وهنا، تقدم السويد نموذجا ملهما يركز تحديدا على تنمية هذه المهارات الاساسية،

من خلال نظام تعليمي يشجع على التعلم العملي والتفاعل الفعال بين الطلاب والمعلمين. ففي السويد، لا يقتصر الامر على مجرد نقل المعرفة، بل يتعداه الى بناء شخصيات مفكرة ومبدعة وقادرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات بشكل مستقل. هذا التركيز على بناء الشخصية المستقلة، من خلال تشجيع الطالب كفرد على الاستقلالية والمسؤولية، يساهم في تخريج افراد مثقفين ومنتجين يساهمون بدورهم في بناء مجتمع مزدهر. لذلك، تعتبر هذه التجربة كنزا ثمينا يمكن ان تستفيد منه الدول العربية في تطوير أنظمتها التعليمية وبناء مستقبل واعد لأجيالها. فلنكتشف معا كيف يمكن ان تغير هذه الافكار واقع التعليم في عالمنا، وكيف يمكن ان نحول مدارسنا من مجرد اماكن للتلقين الى بيئات حاضنة للإبداع والابتكار.

التعليم المدرسي (الابتدائي والثانوي):

الشمولية والمجانية: تتبنى السويد فلسفة تربوية تركز على تنمية قدرات الطفل بشكل شامل، وتشجيع التفكير النقدي والابداع وحل المشكلات. كما يولي النظام التعليمي اهتماما خاصا بدعم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المدارس العادية، مما يعزز من مبدا الشمولية. اضافة الى ذلك، تقدم الدولة دعما ماليا للطلاب في المرحلة الثانوية وما بعدها، مما يساعدهم على اكمال تعليمهم العالي دون عوائق مالية. يساهم هذا النهج الشامل في بناء مجتمع مثقف ومنتج، ويعزز من مبادئ العدالة والمساواة بين جميع افراد المجتمع..

التركيز على الطالب: تتميز التجربة التعليمية في السويد بتركيزها الشديد على الطالب كفرد له احتياجاته وقدراته المتميزة. ينصب التركيز على تنمية شخصية الطالب بشكل شامل، من خلال تشجيعه على التفكير النقدي المستقل، وتحفيز ملكة الابداع لديه، وتدريبه على مواجهة المشكلات وايجاد الحلول المناسبة لها. يبتعد النظام التعليمي السويدي عن اساليب التلقين والحفظ التقليدية، التي تعتمد على استرجاع المعلومات بشكل جامد. بدلا من ذلك، يشجع الطلاب على طرح الاسئلة، والبحث عن المعرفة بأنفسهم، والمشاركة الفعالة في العملية التعليمية، مما يساهم في بناء جيل مثقف ومبتكر وقادر على مواكبة تحديات العصر.

التعاون والعمل الجماعي: يعد التعاون والعمل الجماعي حجر الزاوية في التجربة التعليمية السويدية، حيث يعتبر جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية برمتها. لا يقتصر التعليم على تلقين المعرفة بشكل فردي، بل يشجع الطلاب على العمل سويا ضمن مجموعات متنوعة. من خلال هذه الممارسة، يتعلم الطلاب مهارات حياتية بالغة الاهمية، مثل التعاون المثمر، والتواصل الفعال، وتبادل الافكار ووجهات النظر المختلفة، وتقبل اراء الاخرين، وادارة النقاشات بشكل بناء. يساهم هذا النهج في تنمية روح الفريق والمسؤولية المشتركة، ويعد الطلاب لمواجهة تحديات الحياة العملية التي تتطلب غالبا العمل ضمن فرق متكاملة. كما يعزز العمل الجماعي من قدرة الطلاب على حل المشكلات بشكل جماعي، والاستفادة من نقاط قوة كل فرد في المجموعة.

المرونة والتنوع: يتميز النظام التعليمي في السويد بالمرونة والتنوع، حيث يتيح للطلاب مجموعة واسعة من المسارات التعليمية التي تناسب

اهتماماتهم وقدراتهم الفردية. لا يقتصر التعليم على مسار اكاديمي واحد، بل يوفر خيارات متنوعة تشمل المسارات الاكاديمية التقليدية التي تؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعات، بالإضافة الى مسارات مهنية تركز على اكتساب المهارات العملية والتطبيقية التي تمكنهم من الانخراط مباشرة في سوق العمل بعد التخرج. يساعد هذا التنوع الطلاب على اختيار المسار الذي يناسب طموحاتهم وقدراتهم، ويمكنهم من تحقيق اهدافهم التعليمية والمهنية على اكمل وجه. كما يساهم هذا النهج في تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة، وتخريج كوادر مؤهلة في مختلف المجالات.

التقييم المستمر: يعتبر التقييم المستمر ركيزة اساسية في النظام التعليمي السويدي، حيث يعتمد على المتابعة الدقيقة والمستمرة لأداء الطالب وتقدمه طوال العام الدراسي، بدلا من التركيز على الامتحانات النهائية كمعيار وحيد للتقييم. يهدف هذا النهج الى توفير تغذية راجعة مستمرة للطالب حول نقاط قوته وضعفه، وتوجيهه بشكل فعال نحو تحسين ادائه وتطوير مهاراته. يساعد التقييم المستمر المعلمين على فهم احتياجات الطلاب الفردية وتقديم الدعم اللازم لهم في الوقت المناسب. كما يشجع الطلاب على التعلم المستمر وعدم تأجيل الدراسة الى ما قبل الامتحانات، مما يساهم في تحقيق نتائج افضل على المدى الطويل. يقلل هذا النظام من الضغط النفسي على الطلاب المرتبط بالامتحانات النهائية، ويركز على عملية التعلم نفسها كهدف اساسي.

التعليم العالي (الجامعي):

الاستقلالية والمسؤولية: يتميز نظام التعليم العالي في السويد بالتركيز على الاستقلالية والمسؤولية، حيث يشجع الطلاب على تولي زمام تعلمهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم. يعتبر العمل المستقل والدراسة الذاتية جزءا لا يتجزأ من العملية التعليمية، ما يكسب الطلاب مهارات البحث والتفكير النقدي وحل المشكلات. يتوقع من الطلاب ادارة وقتهم ومواردهم بفعالية، والمساهمة بفاعلية في المناقشات الصفية والمشاريع الجماعية. هذه البيئة التعليمية تعد الخريجين ليصبحوا متعلمين مدى الحياة وقادرين على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة. كما تساهم هذه الاستقلالية في تعزيز الثقة بالنفس والاعتماد على الذات لدى الطلاب، ما يمكنهم من تحقيق اهدافهم الاكاديمية والمهنية بنجاح.

التركيز على البحث العلمي: يعد التركيز على البحث العلمي من الركائز الاساسية في نظام التعليم العالي في السويد. تولي الجامعات السويدية اهتماما بالغا للبحث العلمي وتشجع الطلاب على الانخراط فيه، ايمانا منها بأهمية البحث في تطوير المعرفة وايجاد حلول للتحديات المجتمعية المتنوعة. كما تشدد الجامعات على اهمية النزاهة والامانة العلمية في جميع مراحل البحث، من جمع البيانات وتحليلها الى كتابة التقارير والنشر المسؤول للنتائج. يهدف هذا النهج الى تخريج باحثين مؤهلين قادرين على المساهمة في دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي، بالإضافة الى تعزيز ثقافة البحث العلمي بين الطلاب وتنمية مهاراتهم في التفكير النقدي وحل المشكلات. هذا وتوفر الجامعات السويدية بيئة بحثية محفزة ومجهزة بأحدث التقنيات والموارد، ما يساعد الطلاب والباحثين على تحقيق اقصى استفادة من امكاناتهم..

التعاون مع سوق العمل: يعد التعاون الوثيق مع سوق العمل سمة مميزة للتعليم العالي في السويد حيث تحرص الجامعات السويدية على بناء شراكات فعالة مع الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات، بهدف توفير فرص تدريب عملي قيمة للطلاب. تساعد هذه الشراكات الطلاب على اكتساب خبرة عملية حقيقية وتطبيق ما تعلموه في بيئة عمل فعلية، ما يساهم في تعزيز فرص توظيفهم بعد التخرج. بالإضافة الى ذلك، يشارك ممثلو سوق العمل في تطوير المناهج والبرامج الدراسية، لضمان مواءمتها مع الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل وتزويد الطلاب بالمهارات والكفاءات المطلوبة. هذا النهج يساهم في سد الفجوة بين التعليم الاكاديمي ومتطلبات سوق العمل، ويعد الخريجين بشكل افضل لمواجهة تحديات سوق العمل المعاصر. كما تشجع بعض الجامعات على انشاء مشاريع مشتركة بين الطلاب والشركات، ما يساهم في خلق بيئة ابتكارية تفيد كلا الطرفين.

التدويل والانفتاح: يتميز نظام التعليم العالي في السويد بروح التدويل والانفتاح على العالم، حيث ترحب الجامعات السويدية بالطلاب الدوليين من جميع انحاء العالم، وتقدم لهم العديد من البرامج الدراسية المتنوعة باللغة الانجليزية، مما يسهل عليهم الدراسة في السويد. يساهم هذا التنوع في خلق بيئة تعليمية دولية غنية ومحفزة، حيث يلتقي الطلاب من خلفيات ثقافية مختلفة، ويتبادلون الأفكار والخبرات، ما يُثري تجربتهم التعليمية ويوسع آفاقهم. ويتجسد هذا التدويل في عدة جوانب، منها: إبرام اتفاقيات التبادل التبادل الطلابي مع جامعات عالمية مرموقة، مثل برنامج "ايراسموس+" مع دول الاتحاد الاوروبي، الذي يتيح للطلاب الدراسة في الخارج واكتساب خبرات دولية. كما تشارك الجامعات السويدية في مشاريع بحثية دولية واسعة النطاق، مثل المشاركة في ابحاث الاتحاد الاوروبي المتعلقة بالمناخ والطاقة، ما يساهم في تبادل المعرفة وتطوير البحث العلمي. بالإضافة الى ذلك، تنظم الجامعات مؤتمرات دولية تستضيف خبراء وباحثين من جميع انحاء العالم لمناقشة قضايا عالمية ملحة. ولا يقتصر الدعم على ذلك، بل تقدم الجامعات السويدية ايضا خدمات دعم مخصصة للطلاب الدوليين، مثل توفير معلومات عن السكن والتأشيرات والتامين الصحي، وتنظيم فعاليات تعريفية لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع السويدي .

الجودة العالية: يعتبر التعليم العالي في السويد من اعلى المستويات عالميا، حيث تقدم الجامعات برامج دراسية متطورة في مختلف المجالات. وبسبب تركيز التجربة السويدية على البحث العلمي والابتكار، فأن تطوير المناهج الدراسية يتم بشكل مستمر لتلبية متطلبات سوق العمل. كما تعتمد الجامعات السويدية على اساليب تدريس حديثة تشجع التفكير النقدي والتعاون بين الطلاب، إضافة إلى توفير بيئة تعليمية محفزة تشجع على الابداع والتميز. هذا الاهتمام بالجودة ينعكس على الخريجين الذين يتمتعون بمهارات عالية تؤهلهم للمنافسة في سوق العمل العالمي.

التدريب على المهارات والوظائف وحاجة المجتمع وسوق العمل:

المهارات الحياتية: يولي النظام التعليمي السويدي، بما في ذلك التعليم العالي، اهتماما كبيرا بتطوير المهارات الحياتية الاساسية التي تعد الطلاب لمواجهة تحديات الحياة والعمل بنجاح . يركز النظام على تعزيز مهارات التواصل الفعال، سواء الكتابي او الشفوي، من خلال المناقشات الصفية والعروض التقديمية والمشاريع الجماعية. كما يشجع الطلاب على تطوير مهارات حل المشكلات من خلال دراسة الحالات الواقعية والمشاريع البحثية التي تتطلب تحليلا نقديا وايجاد حلول مبتكرة. يعتبر التفكير النقدي والابداع من المهارات الاساسية التي تنمى من خلال تشجيع الطلاب على التساؤل والبحث والتحليل والتفكير خارج الصندوق. بالإضافة الى ذلك، يركز النظام على تعزيز العمل الجماعي من خلال المشاريع الجماعية التي تكسب الطلاب مهارات التعاون والتواصل وادارة الوقت وحل النزاعات. هذه المهارات ضرورية للنجاح في اي مجال عمل وفي الحياة بشكل عام.

المهارات المهنية: تقدم الجامعات السويدية مجموعة واسعة من البرامج الدراسية التي تركز على تطوير المهارات المهنية المطلوبة في سوق العمل. وتقدم الكليات التقنية (Yrkeshögskolan)برامج تدريبية مهنية مكثفة تركز على الجانب العملي والتطبيقي، وتعد الخريجين لدخول سوق العمل مباشرة في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والهندسة والرعاية الصحية. أما الجامعات التقليدية، فتقدم برامج اكاديمية تدمج الجانب النظري مع التدريب العملي من خلال فترات التدريب (Internship) او المشاريع العملية بالتعاون مع الشركات. على سبيل المثال، تقدم برامج الهندسة في الجامعات السويدية تدريبا عمليا في شركات هندسية رائدة، ما يكسب الطلاب خبرة عملية قيمة تعزز فرص توظيفهم. كما تقدم بعض الجامعات برامج ماجستير مخصصة تركز على تطوير مهارات القيادة والادارة والتسويق، ما يؤهل الخريجين لشغل مناصب ادارية في الشركات والمؤسسات.

التواصل مع سوق العمل: تقيم الجامعات السويدية شراكات وثيقة مع الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، بهدف توفير فرص

تدريب عملي للطلاب وتطوير برامج دراسية تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة. تشارك الشركات في تصميم المناهج الدراسية، وتقديم المحاضرات وورش العمل، واستضافة الطلاب في فترات التدريب العملي. على سبيل المثال، تقيم الجامعات التقنية شراكات مع شركات تكنولوجيا المعلومات لتوفير فرص تدريب للطلاب في مجال تطوير البرمجيات وتحليل البيانات. كما تنظم الجامعات معارض التوظيف وفعاليات التواصل بين الطلاب والخريجين وممثلي الشركات، ما يساعد الطلاب على بناء شبكة علاقات مهنية والتواصل مع اصحاب العمل المحتملين. تساهم هذه الشراكات في سد الفجوة بين التعليم الاكاديمي ومتطلبات سوق العمل، وتعد الخريجين بشكل افضل لمواجهة تحديات سوق العمل المعاصر.

الاستجابة لحاجة المجتمع: يساهم البحث العلمي في الجامعات السويدية بشكل كبير في ايجاد حلول للتحديات المجتمعية المختلفة. تجري الجامعات ابحاثا متقدمة في مجالات مثل التغير المناخي والطاقة المتجددة والصحة والتكنولوجيا. على سبيل المثال، تجري جامعة اوبسالا ابحاثا رائدة في مجال تطوير تقنيات الطاقة الشمسية، بينما تركز جامعة كارولينسكا على الابحاث الطبية المتعلقة بأمراض السرطان والقلب والاوعية الدموية. تساهم هذه الابحاث في تطوير حلول مبتكرة للتحديات المجتمعية، مثل تطوير تقنيات جديدة لإنتاج الطاقة النظيفة، وتحسين طرق تشخيص وعلاج الامراض، وتطوير تطبيقات تكنولوجية تساهم في تحسين جودة الحياة. كما تشجع الجامعات على تحويل نتائج الابحاث الى منتجات وخدمات تفيد المجتمع والاقتصاد .

الخلاصة:

يتميز التعليم العالي في السويد بالتركيز على البحث العلمي وتشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة فيه، مع التأكيد على النزاهة العلمية والاخلاق البحثية. يولي النظام اهتماما خاصا للتعاون الوثيق مع سوق العمل، وذلك لتوفير فرص التدريب العملي القيمة للطلاب وتطوير البرامج الدراسية لتلبية الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل. كما يتميز النظام بروح التدويل والانفتاح على العالم، حيث يرحب بالطلاب الدوليين من جميع انحاء العالم ويقدم لهم العديد من البرامج الدراسية المتنوعة باللغة الانجليزية. يساهم البحث العلمي في الجامعات السويدية بشكل فعال في ايجاد حلول للتحديات المجتمعية المختلفة، مثل التغير المناخي والصحة والتكنولوجيا، ما يعكس التزام النظام التعليمي بخدمة المجتمع وتطويره. هذا التكامل بين البحث والتدريس والتعاون مع المجتمع يجعل من التعليم العالي في السويد نظاما متميزا وفعالا.

نشرت ضمن هذه السلسلة تجارب التعليم في بريطانيا والصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية وهولندا وفنلندة وكوبا وايرلندة واليابان والمانيا والولايات المتحدة الامريكية.

*بروفسور في الهندسة البيوكيميائية ومستشار مهتم بالتربية والتعليم. جامعة دبلن

خطأ الاعتماد على مؤشر اتش في الترقيات العلمية في الجامعات العراقية

الأستاذ الدكتور محمد الربيعي*

يستخدم مؤشر اتش (H-index) على نطاق واسع كأحد المقاييس لتقييم اداء الباحثين وانتاجيتهم وتأثيرهم في مجالهم، ويعتبر مؤشرا سهلا ومباشرا نسبيا. فهو يعكس العلاقة بين عدد الابحاث المنشورة وعدد الاقتباسات التي حصلت عليها. ومع ذلك، فان الاعتماد المطلق عليه كمعيار

اساسي للترقيات العلمية في الجامعات العراقية، في ظل الظروف الحالية، يعتبر خطا منهجيا وله اثار سلبية عديدة. ومن هذه الآثار السلبية أنه لا يجوز مقارنة باحثين في مجالات بحثية مختلفة اعتمادا على مؤشر اتش وحده، نظرا لاختلاف طبيعة هذه المجالات من حيث معدل النشر وعدد الاقتباسات. فبعض المجالات تشهد نشرا غزيرا واقتباسات متزايدة، بينما يشهد البعض الآخر نشرا أقل واقتباسات محدودة. كما أن مؤشر اتش لا يأخذ في الاعتبار جودة الاقتباسات، حيث يحتسب الاقتباس السلبي كأي اقتباس آخر، مما قد يعطي صورة غير دقيقة عن تأثير البحث. بالإضافة الى ذلك، هناك امكانية للتلاعب بالمؤشر من خلال الاقتباس الذاتي او الاقتباس المتبادل بين مجموعة من الباحثين، مما يقلل من مصداقيته كمعيار تقييم موضوعي. لذا، عند تقييم الباحثين، يجب مراعاة طبيعة المجال البحثي وعدم إجراء مقارنات مجحفة بين مجالات مختلفة.

المشكلة الاساسية: غياب البيئة الداعمة للبحث العلمي الاصيل

يكمن جوهر المشكلة في ان استخدام مؤشر اتش كمعيار للترقية يتطلب وجود بيئة بحثية صحية وسليمة، وهو ما تفتقر اليه الجامعات العراقية بشكل عام. من ابرز جوانب هذا الخلل :

-نقص التمويل المخصص للبحث العلمي: يعتبر التمويل حجر الزاوية في اجراء البحوث العلمية الاصيلة. فبدون ميزانية كافية، يصعب على الباحثين اجراء تجارب مختبرية، وشراء مواد، وحضور مؤتمرات، ونشر ابحاثهم في مجلات مرموقة (التي تتطلب رسوم نشر). هذا النقص يدفع البعض الى البحث عن بدائل غير اخلاقية.

-انتشار "مصانع الاوراق" وشراء الابحاث: في ظل غياب التمويل وضغوط النشر للترقية، يلجا بعض التدريسيين الى شراء ابحاث جاهزة من "مصانع الاوراق" او دفع مبالغ مالية لإدراج اسمائهم كمؤلفين في ابحاث مفترسة. هذه الممارسات تشوه العملية البحثية وتفرغ مؤشر اتش من معناه الحقيقي، حيث يصبح مجرد رقم لا يعكس اي جهد او اسهام علمي حقيقي.

-شراء الاقتباسات: بالإضافة الى شراء الابحاث، يلجا البعض الى شراء الاقتباسات لأبحاثهم المنشورة، ما يضخم مؤشر اتش بشكل مصطنع. هذه الممارسة تعد نوعا من الاحتيال الاكاديمي وتقلل من مصداقية التقييم العلمي.

-التركيز الكمي على حساب الجودة: بسبب التركيز على مؤشر اتش، قد يركز الباحثون على نشر اكبر عدد ممكن من الابحاث بغض النظر عن جودتها او اهميتها العلمية. هذا يؤدي الى تدهور جودة البحث العلمي بشكل عام.

لماذا يعتبر هذا خطا في السياق العراقي؟

في البيئات البحثية المتطورة، يعتبر مؤشر اتش مؤشرا من بين مؤشرات اخرى تستخدم لتقييم الباحث. ولكن في السياق العراقي، حيث توجد هذه المشاكل الهيكلية، يصبح الاعتماد المطلق عليه مضللا وغير عادل. فهو يكافئ من يمتلك القدرة المالية على شراء الابحاث والاقتباسات، بدلا من مكافاة الباحثين المخلصين الذين يجرون بحوثا اصيلة في ظل ظروف صعبة.

الحلول المقترحة:

لتجاوز هذه المشكلة، لا بد من اتخاذ اجراءات شاملة، منها:

1 .تطوير معايير تقييم بديلة: يجب تطوير معايير تقييم شاملة تركز على جودة البحث واصالته وتأثيره الحقيقي، بدلا من التركيز الكمي على عدد المنشورات والاقتباسات. يجب ان تشمل هذه المعايير:

-تقييم الاقران (Peer Review) من قبل باحثين متخصصين.

-اهمية البحث واثره في حل مشاكل المجتمع.

-المساهمة في تطوير المعرفة في مجال التخصص.

-المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.

2 -تتم المقارنة بين باحثين يعملون في نفس المجال أو مجالات متقاربة، وليس بين مجالات لها مؤشر اتش عالي كالعلوم الطبية والصحية وعلوم الكيمياء والفيزياء والاحياء والهندسة وعلوم

الحاسوب التطبيقية، ومجالات لها مؤشر اتش منخفض كالعلوم الاجتماعية والانسانيات والفنون واللغات وعلوم الارض وبعض فروع العلوم الزراعية وعلوم الرياضيات والحاسوب النظرية.

3. زيادة التمويل المخصص للبحث العلمي: يجب على الجامعات والحكومة زيادة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وتوفير منح بحثية للباحثين.

4. تشديد الرقابة على المجلات العلمية: يجب وضع معايير صارمة لاعتماد المجلات العلمية، ومكافحة المجلات المفترسة.

5. نشر ثقافة النزاهة الاكاديمية: يجب على الجامعات تعزيز ثقافة النزاهة الاكاديمية ومكافحة الممارسات غير الاخلاقية في البحث العلمي.

باختصار، مؤشر اتش اداة مفيدة في ظروف معينة، ولكن استخدامه كمعيار للترقية في الجامعات العراقية يعتبر خطا فادحا في ظل الظروف الحالية. يجب معالجة المشاكل الهيكلية في البيئة البحثية وتطوير معايير تقييم شاملة لضمان عدالة وشفافية الترقيات العلمية وتشجيع البحث العلمي الاصيل.

* بروفسور متمرس ومستشار علمي، جامعة دبلن

اغتيال الجامعات ودفن المعرفة

الأستاذ الدكتور محمد الربيعي*

لقد تحولت الجامعات، التي كانت يوما ما معاقل للعلم والمعرفة، الى مجرد اذرع تنفيذية لسياسات حزبية ضيقة. بدلا من ان تكون منارات للعلم، اصبحت مصانع لإنتاج «الشهادات»، حيث يتم تخرج طلاب غير مؤهلين لسوق العمل، ويتم اغراق جهاز الدولة بهم، وما زاد من الطين بلة الازدياد الهائل للجامعات والكليات الاهلية. وبدلا من ان تكون الجامعات حاضنة للإبداع والابتكار، اصبحت سجونا فكرية تخنق كل صوت نقدي او مخالف. وبدلا من ان تكون قلاعا حصينة للعلم، اصبحت ملاعب سياسية تتنافس فيها الاحزاب على النفوذ والمصالح الضيقة. هذا الوضع المزرى نتيجة طبيعية لسياسة المركزية المقيتة والمحاصصة التي حولت الجامعات من مؤسسات اكاديمية مستقلة الى اذرع تابعة للوزارة، حيث يتم اتخاذ القرارات من وراء الكواليس، ويتم تعيين القيادات على اساس الولاء الحزبي والمحسوبية والمنسوبية وليس الكفاءة العلمية.

كانت الجامعة قديما، وقبل تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منارة للعلم والمعرفة، حصنا يحمي الفكر الحر والابداع. وبمرور الزمن، تحولت هذه المنارة الى مجرد فانوس خافت، تحكمه ايادي السلطة. فبدلا من ان تكون حاضنة للمفكرين والمبدعين، اصبحت سجنا فكريا يضيق على كل من يحلم بتغيير الواقع. لقد تحولت الجامعات، بفعل سياسات مركزية قصيرة النظر، من مؤسسات اكاديمية مستقلة الى مجرد ادوات طيعة في يد السياسيين. فالسعي وراء الكفاءة العلمية والخبرة قد طغى عليه الصراع على المناصب والمكاسب الشخصية، وتحولت الجامعات الى اسواق تباع فيها المناصب بالولاء

السياسي. لقد حُوّلت الجامعة، التي كانت يوما ما معقل الحقيقة، الى مسرحية هزلية، حيث يتقاسم الممثلون الادوار وفقا لمحسوبياتهم وعلاقاتهم، وليس وفقا لقدراتهم ومؤهلاتهم. ان هذا التدهور المريع للجامعات ليس مجرد خسارة للتعليم، بل هو خسارة للبلد بأكمله.

صراع سياسي

لقد ادت سياسة المحاصصة الى ان تصبح الجامعات ساحة صراع سياسي، حيث يتنافس السياسيون على السيطرة على مقاليد الامور، متجاهلين تماما اهمية العلم والمعرفة ولم تعد هناك اهمية للمناهج وطرق التعليم والتعلم الحديثة ولا الى اهمية التدريسي المثابر والنزيه والمتتبع والمتواضع والمحفز وصاحب المعرفة الواسعة والشخصية القوية والمهارات التربوية الفعالة. فالتمركز الشديد للسلطة، الذي فرضته سياسة المحاصصة، قيد حركة الجامعات واجهز على استقلاليتها الاكاديمية. لم تعد الجامعات قادرة على مواكبة التطورات العلمية المتسارعة، بل اصبحت اسيرة لمناهج جامدة وتقليدية ونظرية. ان غياب الحوافز الحقيقية، واستبدالها بحوافز سياسية تعتمد على ما تفرزه التصنيفات الدولية وعلى النشر السريع لأبحاث مفترسة، قد ادى الى تراجع مستوى التعليم بشكل كبير، وجعل الغش والانتحال والسرقات العلمية ظواهر طبيعية وتغلبت الغاية على الوسيلة في الترقيات العلمية والشهادات العليا. ونتيجة لذلك، فقدت الجامعات العراقية مكانتها العلمية المرموقة، وتحولت الى مؤسسات تعليمية تقليدية لا تقدم شيئا جديدا للمجتمع.

في الماضي، كانت عملية تعيين اعضاء هيئة التدريس تتم على اساس المنافسة، حيث كان يتم الاعلان عن الشواغر في الصحف وتحديد معايير واضحة للاختيار. اما اليوم، فقد تغير الحال تماما، حيث يتم تعيين رؤساء الجامعات والعمداء بأسلوب المحاصصة السياسية والمئات من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المختلفة من قبل الوزارة بدفعة واحدة دون اعلان او مسابقة، مما يثير الشكوك حول مدى كفاءتهم واستحقاقهم لهذه المناصب او الى الحاجة الفعلية للجامعات لهذه الاعداد الهائلة.

لم يعد من دور للجامعة في اختيار قياداتها واعضاء هيئة تدريسها. لقد فقدت الجامعة حقها في اختيار من يمثلها ويشارك في بناء مستقبلها، وتحولت الجامعات بالفعل الى فروع لجامعة واحدة مركزية اسمها «وزارة التعليم العالي والبحث العلمي».

ان سيطرة الوزارة، ومنذ تأسيسها، على الجامعات وتمركز القرار هي ظاهرة خطيرة ادت الى تدهور التعليم وتهدد مستقبله. يجب العمل على اعادة الاعتبار للجامعات، ومنحها الاستقلالية اللازمة لاتخاذ القرارات، وتشجيع البحث العلمي والابداع عن طريق تمويل الجامعات واساتذتها بناء على درجة نشاطهم في البحث والابتكار. كما يجب العمل على تطوير التشريعات والقوانين التي تحكم عمل الجامعات، بحيث تضمن حصولها على الاستقلالية اللازمة لممارسة دورها الحيوي في المجتمع.

مصدر الصورة: https://encrypted-tbn0.gstatic.com/images?q=tbn:ANd9GcQ2VfY-W8nvMYMxg_xxD3Dk1ojHyYcjOmWpcQ&s

الطائفية وبناء الدولة

الأستاذ سعد كاظم: ناشط مدني سكرتير المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان

لكي نفهم ونحلل الطائفية يجب ان نعرّف ما هي الطائفية؟ وما هو النظام الطائفي؟ الطائفية مفهوم مشتق من (طاف، يطوف، طواف، فهو طائف) فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره وربما لصالحه. والطائفية هي انتماء يتحدد بالجوهر وبالشكل بطائفة معينة سواء دينية كانت أم اجتماعية ولكن ليست عرقية حتما. وبهذا التعريف، من الممكن ان تجتمع عدد من الانحدارات أو الانتماءات القومية في طائفة واحدة بتعدد أوطانهم أو لغاتهم. والحقيقة التي لابد من التأكيد عليها هي أن الناس طالما عاشوا وهم يعيشون اليوم أيضا معاً وسويا بحال من التصافي والتعاون على الرغم من تعدد ما ينتمون إليه من الأديان والمذاهب وهم على مقربة من بعضهم البعض ليس بالضرورة في اصطراع بسبب التعدد بمعتقداتهم، ومثل هذا التعايش الديني والمذهبي بين أتباع تلك الديانات والمذاهب يتحول إلى صراع وانقسام تناحري حالما يتخذ الشكل (الطائفي) أسلوبا ونهجاً بمعنى أن الطائفية تختلق الحروب وتُبعد الجماعات عن الاستقرار والتعايش السلمي .

والطائفية ليست حديثة العهد في العراق بل هي قديمة حيث طفت معتقدات دينية معينة تشكّلت في الماضي كانت حينها في بعض تمظهراتها، تعبيرا عن تصوّر طبقي أيديولوجي لفئة مجتمعية؛ تتشكل كمعتقدات دينية بعد انهيار الوحدة المجتمعية وولوجه انقسامات تناحرية ومن ثمّ انغلاق المجموعات البشرية على ذاتها وعلى وفق ما يُرسم لها ويُفرض بوصفه معتقدا بديلا للمعتقد الأصل ذاك الذي يحمل أصول التسامح والتعايش، **وهنا تتجه لصياغة تصوراتها كما أشرنا للتو، في معتقدات طائفية ذات جذور اجتماعية او مطامع اقتصادية والاستحواذ على السلطة.**

وتتميز الطائفية نهجاً وفكراً، بضيق الأفق والانغلاق على الطائفة والالتزام بما تمليه قيادات الطائفة من معتقدات وطقوس معينة تتجاوز حدودها لتفرض ليس على الطائفة المعينة وحدها بل الطوائف والاقوام الأخرى أيضا التزامات معينة من الصعب الخروج عليها وما بدا كعرف اجتماعي يصبح قانونا يحكم بقوة..
لقد سيطرت هذه الطائفة او تلك من خلال ممارسة بعض الطقوس التي تفرض التجييش الجماعي ومنطق القطيع وخضوعه المطلق مع الحفاظ على استمراريتها وبالتالي تصبح تلك العادات والتقاليد كما القيود المجتمعية العامة، سواء في الريف أو في المدينة، وتبقى تلك المعتقدات كتمييز خاص بكل دين أو هنا بدقة بكل طائفة وتفردها بخصوصيتها،
من جهة مقابلة ينبغي التنبيه على حقيقة مهمة، هي أنه كلما اتسع انتشار الأفكار الحديثة والاندماج المجتمعي، تراجعت عقائد الخرافة والدجل والتضليل الطائفي منهجا وفكرا.. وبالتالي كلما انتشرت المعرفة والثقافة وتنويرهما، يتشكل المجتمع على أسس جديدة لسيمة والعكس صحيح.

وبالعودة لمحددات الطائفة نجد أنها إنما تساهم بخلق طبقات من رجال الدين و المنتفعين في طائفة معينة وبالتالي نرصد هنا ظاهرة توظيف الطائفة لأغراض أخرى تختلف عن المفهوم الطائفي الكلاسيكي حيث هناك مراتب و رتب داخل الطوائف ويصبح المنتمي إليها مسلوب الإرادة ينصاع ويلتزم بالفتاوى او بتوجيهات آية الله او المرشد او توجيهات البابا وليس من خيار لاتباعهم بل الالتزام بها واجب مطلق من دون نقاش بخلافه يتعرض المخالف لمواجهة الإقصاء والتغييب والقتل أحيانا .
في ايران و دول اخرى و منذ ١٩٧٩ أصبحت الطائفية نظام حكم يحمي البرجوازية الطفيلية

وطبقة الفساد من رجال الدين وهي الطبقة التي استخدمت الطائفة للتسلق الى السلطة و نجد هذا في دول عديدة لسنا الآن بصدد ذكرها بالرغم من المقاومة التي تبديها الجماهير والحداثة لتجاوز هذه النظم التي تتستر بلباس الطائفية و القومية و التي عفى عليها التأريخ والزمن و تجاوزها.

وفي العراق، بعد سقوط النظام الدكتاتوري ارسى الاحتلال الأميركي نظاما طائفيا اثنيا بامتياز حيث لأول مرة في العراق تم اتخاذ الطائفية كنظام حكم تجسد هذا في مجلس الحكم الذي أرسته إدارة الاحتلال والحكومات التي أعقبته تلك التي تشكلت على أساس تقاسم الوظائف الحكومية و السياسية بين قيادات االطائفية بل اختزال السلطة في اتجاه طائفي بعينه، على وفق امتياز بادعاء تمثيله لطائفة معينة لتشكل نظاما مبنيا على هذا الأساس. بالرغم من عدم الإشارة لهذا النظام الطائفي في الدستور العراقي ولكن ذاك هو ما فرضه الاحتلال عرفا طائفيا سياسيا قوميا حيث يصبح رئيس الجمهورية كرديا رئيس الوزراء شيعياً و رئيس البرلمان سنياً وهو نظام يعيد إنتاج التكوينات المجتمعية على أساس الطائفة ثم يتم تقاسم السلطة على هذا الأساس من قمة هرم السلطة الى ابسط دائرة حكومية

ما موجود بالعراق تقسيم طائفي اثني وليس طائفية مطلقة حيث أن التوازنات الشكلية التمظهر ببعدها السياسي تقتسم السلطة بين الطائفي والقومي في المجتمع العراقي بمعنى أنه تعذر في العراق فرض نظام طائفي بمنطق الطائفية المطلقة.
وبهذا المسار واتجاهه، ومنذ سقوط النظام الدكتاتوري الشمولي في العراق لم تبن تجربة أحزاب الإسلام السياسي أي نجاح يذكر في بناء الدولة الديمقراطية المنشودة فلقد اتسمت الحياة السياسية بشمولية دينية مذهبية إقصائية، وبدلا من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي في العراق يضمن التداول السلمي للسلطة، ويحمي الحقوق، ويرسخ دولة المواطنة، ظهر استبداد الأحزاب الدينية كواحد من أخطر أنواع الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر.

يشكل الصراع الراهن على السلطة في العراق استمراراً لأزمة النظام السياسي، وعدم قدرته على ضمان العدالة في توزيع الثروة والموارد، وفشله في ضمان حقوق الإنسان والديمقراطية، وعجزه عن تحقيق التداول السلمي للسلطة، واعتماده على أيديولوجية إقصائية طائفية تمثلت في هيمنة الأحزاب الطائفية على السلطات الثلاث، مما عمّق الأزمات بين ثقافة الأحزاب الثيوقراطية والأحزاب المدنية لبناء دولة المؤسسات والدستور، وعكس خللاً بنيوياً خطيراً، أسّس للفوضى السياسية، وعسكرة المجتمع، وضعف الدولة و ضياع هيبتها واستمرار ظاهرة الحروب والعنف واستمرار الأزمة السياسية في العراق .

وبعد الفشل الذي رافق حكم الإسلام السياسي الشيعي تبرز ضرورة التخلي عن هذا النظام الذي لم يجلب للعراق غير الفوضى وضياع ثروته و مصادرة قراره السياسي و ضياع هيبة الدولة وانتشار السلاح خارج منظومة الدولة .

وبعد انتفاضة تشرين أدرك العراقيون أنه لا يوجد حل لمشكل الحكم في العراق إلا بإعادة بناء العراق على أسس المواطنة والوطنية وتعزيز الدولة المدنية من دون هذا فإننا نتجه للدولة الفاشلة بكل المقاييس.

المصادر

1. موسوعة ويكيبديا مجموعة من الباحثات والباحثين، مراجعات في الدستور العراقي، (مركز عراقيات للدراسات، بغداد، 2006م)، ص 6-7.
2. تقرير: فشل سلطوي في العراق، والميليشيات أمضى سلاحا من الدولة، القدس العربي، 23 أكتوبر2015م، http://www.alquds.co.uk/?p=42243
3. 14 عاما على احتلال العراق: الخراب بالأرقام، العربي الجديد، 201/4/9 احاطة الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد يان كوبيتش في اجتماع مجلس الأمن الدولي، نيويورك، 30 أيار 2018م.
4. المركز الديمقراطي العربي/ علاقة العنف بالعراق والنظام السياسي الذي أرسته سلطة الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣-٢٠١٩ في ٢٠١٩/٧/١٥

Saad Kadum

في اليوم الدولي للتعليم ما هي مهامنا بمجابهة التحديات النوعية الكبرى في معالجة معضلات التعليم في العراق

ـــألواح سومرية معاصرة

يحل يوم التعليم الدولي والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بحال من أعلى اجتهادات العمل لحل المعضلات التقنية والآنية المباشرة أم الاستراتيجية من تلك التي تفرضها الظروف والأزمات التي تجابه البلدان بخاصة منها بلدان التخلف أو النامية.. وإذا كان صحيحا أن العراق أحد تلك البلدان يمتلك أسس إطلاق حركة تقويم وتصحيح جوهرية استراتيجية كبرى في التعليم وغيره فإن ثرواته البشرية والمادية المؤثرة تظل مقيدة مشوهة الأبواب في توجهات استثمارها الخاص والعام؛ ما يقتضي التفكر والتدبر وجمع الجهود بما هو أبعد من مؤتمرات وطنية قد تُركن منجزاتها على الأرفف كما جرى من قبل.. وطبعا لابد من تجاوز الادعاءات والتمظهرات التي يطلقها مسؤولون للتغطية على حقيقة أو أخرى لنلج وسائل تلبية التغيير المؤمل في إصلاح التعليم وإنقاذ ما يمكن إنقاذه لأهلنا.. فأين هي مستويات التعليم عندنا؟ وما التحديات التي تجابهنا بين العام منها والخاص؟ وما بدائلنا؟؟؟ هذه جزئية أولى من معالجة يُنتظر أن تتوسع وتتكامل أيضا بمداخلاتكن ومداخلاتكم

التعليم في العراق بين نهج الماضويات والخرافة وبين تطلعات اللحاق بركب التمدن وتلبية استحقاقاته

د. تيسير عبدالجبار الآلوسي

مع ولادة الدولة العراقية الحديثة تم الشروع بالتعليم العراقي ومنظوماته.. ويومها عانى من حالات التأثر بالكتاتيبية المُلَّائية ونهجها التلقيني الذي اتبعه النظام العام. إلا أن مسيرة التحديث وصلت بالتعليم لمستويات ملموسة مهمة، والإشارة هنا إلى التعليم الأساس أو التابع لوزارة (التربية والتعليم) ما قبل التعليم الجامعي الخاضع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

فلقد بات نظام التعليم في العراق في سبعينات القرن الماضي ومطلع ثمانيناته، أحد أفضل النظم بالمنطقة، الأمر الذي أشادت به أطراف مؤسسية دولية معنية مهمة. بخاصة بشأن تحقيق معدل التحاق من الجنسين وصل نسبة 100% من مستحقي التعليم.. وكان معدل التسرب منه أدنى ما حدث في بلدان الشرق الأوسط؛ فيما بلغ الإنفاق الحكومي ما نسبته 20% من ميزانية الدولة أو ما يعادل 6% من الناتج القومي وهو ما يمنح بالمتوسط ما يساوي 620 دولار أمريكي على الطالب الواحد. ولقد أدى تنوع أدوات التعليم ومؤسساته بخاصة بميدان محو الأمية للانخفاض بنسب الأمية لمستويات تقارب بلدان متقدمة أو ما يساوي تصفير تلك النسب فعليا بخاصة لطاقة العمل من الفئة العمرية بين 15 و45 سنة..

أما وقد عانى العراقي من ظروف الحروب التي جابهته، ومن انهيارات بميادين متشعبة في الحياة العامة والخاصة فقد برزت ضغوط استدارت بعجلة الزمن لتجتر ظواهر غادرها منذ عقود والأنكى عندما جرى التغيير الراديكالي غب العام 2003 إذ أن مجمل مؤسسات الدولة باتت خارج العمل الفعلي ومناهج الانتماء للعصر.. في ضوء ما تم فرضه بالاحتلال من إعادة العراق خمسين عاماً إلى الوراء..

وبغض النظر عمن استبشر خيراً بالمتغيرات فإنَّ الذي حدث لا يحتاج لكثير توصيف وتشخيص لطالما تكرر على ألسنة الزعامات التي قادت المرحلة بنهجها الطائفي المحاصصاتي وبما اعتمدته من جناحيها المافيوي الميليشياوي بما فرضه من منظومة كليبتوقراطية المسار فاشية الأداء في ضوء سلطة ميليشيا جسدت الخطوط الحمراء للقدسية [بالإشارة إلأى حكاية سلطة رجال التدين من الأكليروس المتأسلم] وهي محظورة المساس و\أو الاقتراب منها..

هنا لم يجد التعليم أية فرصة لمعالجة الخراب الكبير الذي حل بمؤسسته من هدم لمبانيه ومن تهالك ما بقي وخروجها من الخدمة أو انتفاء وجود الملحقات

الضرورية لممارسة مهام المبنى التعليمي من مدارس وغيرها..
ومع ازدياد سكاني كبير وصعود حجم مستحقي الانتظام بالمدارس لم ترتق الموازنات بحصة مناسبة للتعليم إذ نذكر أن نسبته انخفضت إلى ما دون الـ3.3% العام 2003 وعلى الرغم من كل الترقيعات لم يتجاوز بشكل ملموس الـ300 مليون دولار العام 2024 مع ملاحظة أن عام 23 لم يصل نصف المبلغ المشار إليه.. علما أن المبلغ لدول شرق أوسطية فاق الـ175 مليار دولار وهو ما توزع على دول استراتيجية كان العراق يتجاوزها بكثير طوال عقود..
لكنه لم يصل حتى نسبة الـ0.2% من تلك الموازنات في أفضل ما توصل إليه!!!...
ونشهد فصول دراسية في الهواء الطلق وفي أكواخ من جريد النخيل ومبانٍ طينية أو أخرى آيلة للسقوط أو متهالكم أو مكتظة بالدوام المزدوج والثلاثي والرباعي دع عنكم حجم الطلبة في الفصل الواحد..
سنضيف تردي التعليم وانحدار مستوياته وتخريب نهجه بإدخال الخرافة محل العقل العلمي ودروس التمييز الطائفي والانتقام وثارات 1400 سنة خلت وتقسيم المجتمع على أساس من خطاب الكراهية وأعوان هذا وأنصار ذاك والعبث بتشكيل العقول والشخصية الإنسانية السوية..
ولعل من مخرجات مثل هذا التخريب لن تكون سوى عناصر جاهلة أمية من تلك التي لا تستطيع القراءة والكتابة إلا بصعوبة بجانب ما تم حشوها به من منطق الخرافة والتخلف بجانب سلبية الشخصية التي تخرجت بمبادئ التلقين وبُعدها عن المناقشة والمحاورة وتحكيم العقل في أي قرار أو موقف تتخذه..
إنهم يريدون تخريج فرد في قطيع ممن لا يرى العصر إلا من خلال موشور المنظومة الفكرية للتخلف والتجهيل واستغباء الناس والسيطرة على مصائرهم ومسارات توجهاتهم..
ةأشير هنا إلى أنه من اخر الإحصاءات الدولية، تجاوزت نسبة غير القادرين على القراءة والكتابة [الأميين] 60% من الشعب، ومع ارتفاع النسبة بات يعاني حوالي 14 مليون عراقية وعراقي من الأمية بأشكالها، و لم يعد يبلغ معدل التعليم في إلا 78.1% ليحل العراق بالمرتبة 12 عربيا بالمجاورة مع بلدان فقيرة من آخر بلدان العالم في التعليم وغيره..
فعن أي تعليم في العراق يمكننا أن نتحدث عن ترقيعه بإصلاحات لن ترقى لأكثر من دعايات رخيصة تتحدث عن بناء مدارس أو إصلاحها ونفرض عليها منظومة قيمية ظلامية متخلفة، فيما نواصل إكراه التلامذة بعمر رياض الأطفال على النواح واللطم وتعلّم طريقة دفن الأموات وحفظ تلك الأمور التي تتعارض وأعمار أولئك الأطفال؟
عن أي تعليم نتحدث والتركيز على الطقسيات المنسوبة للدين على حساب أي نشاط عقلي للطفل أو أي مهام تنسجم وعمره؟ عن أي تعليم نتحدث ونحن بمجابهة مع فروض في الرداء والملبس وفي فصل التلاميذ ذكورا وإناثا وفي حشرهم في الفصل أو على الأرض أو بلا مرافق تخدمهم بهذا العمر؟؟
حسنا عن أي تعليم نتحدث وخروقات أمنية خطيرة تحدث يوميا بما يفضي إلى تخريب اجتماعي نفسي بانتشار المخدرات وباستخدامهم في إفشاء تلك الجريمة ونشرها..!؟
ومع انخفاض الدخل الإجمالي من الناحية (النظرية لا الفعلية)، انخفضت الموارد المخصصة للتعليم وهكذا وجدنا أن حصة الطالب انحدرت من 620 إلى 47 دولار!؟ ونذكر بأن الأرقام تتحدث عن عدم التحاق أكثر من 10% من الطلبة بالتعليم لكن الأسوأ أن التسرب منه يضاعف سوء الأرقام الصادمة بخاصة مع هروب خمس التلامذة [20% منهم 31% إناث و18% ذكور] إلى شوارع العمل المحظور وتفاقم كارثة أطفال الشوارع.. وليس غريبا على منظومة التعليم عمق المعضلات بالتمييز حيث الفروق بين نسبة الذكور والإناث بما يتجاوز الـ20% بينهما..
تجدر الإشارة إلى أن التعليم في العراق أسوة بالقطاعات الأخرى بقي مقيدا بتوجهات السلطة وإن بادرت الحكومة في ضوء الدعم الدولي للتمظهر باهتمام ورعاية لهذا القطاع على أساس من إطلاق ادعاءات الظروف المحيطة.. ومن هنا فقد بقي الفشل حليف التوجهات كونه أما تضليل بجوهره أو غير استراتيجي ولا جوهري في التغيير المنشود... ويمكن رصد

- تعثر محاولات تأهيل حوالي أربعة آلاف مدرسة، وولوج حال من توالد الخطط

وجهود تنفيذها بما يُبقي على مخرجات لعبة إدامة مهمة التأهيل بلا جدوى منذ أكثر من عقدين ونشدد على أن ذلك يجري على الرغم من الرصيد المخصص من الأمم المتحدة ومنظماتها وأطراف داعمة أخرى..

عدم تشغيل عشرات آلاف المعلمات والمعلمين حتى من المحاضرين (المجانيين) ممن يعمل بطريقة محظورة دوليا أي تشغيلهم بالسخرة عسى تتم إحالتهم لعقود دائمة دع عنك سوء أداء إعداد هذه الكوكبة الكبيرة المهمة...

وبشأن تعليم الفتيات أو الإناث سنجد تفاقم المعضلة سواء بالتحاقهن أم بتسربهن بنسب مضاعفة دع عنكم تقييدهن بمنظومة قيمية وبأغلال تعليمية جد معقدة.

وإذا كان صائبا مبدأ إلغاء أدلجة التعليم في النظام السابق فإن مهمة إصلاح المناهج قامت على أدلجة بديلة أكثر انحدارا حيث إدخال نهج الخرافة والتخلف وظلاميات ما أنزل دينٌ بها من سلطان عدا رؤية الإملاء واستلاب الشخصية وإعدادها لتكون شخصية سلبية خانعة تتقبل الأوامر بخنوع فلا تستطيع اتخاذ قرار أو المساهمة بعمليات بناء ولا نقول حركة تنوير وتقدم وتنمية...

من جهة أخرى لا مصادر علمية حديث للتعليم وبعمومها تنتفي مصادر إيجابية مناسبة للتعليم ومنظومته.

وعلى الرغم من أزمة المباني والمؤسسات فإن توظيف التعليم الإلكتروني بقي محيَّدا مُبعَداً من دون إجراءات كفيلة بتوفير البنى التحتية أو الأساس لتشغيل هذا النظام بما يخدم الطلبة ومسيرة التعليم وتقدمه..

مازالت الهياكل التنظيمية لمجمل التعليم يجري ترتيبها بطريقة إشراف من يمتلك حصة التعليم في نظام المحاصصة بعموم سطوته على البلاد فيما تتخلف تلك الهياكل بإدخال عناصر غير مهيأة ولا تمتلك كفاءة العمل لمجرد الانتماء لطرف طائفي مسيطر..

وبالمقابل فإن الشراكات مع أطراف خارجية ما زالت بمناطق ضيقة لا يسمح أن تؤدي مهمة بنيوية استراتيجية..

إن جملة من التحديات الرئيسة التي تجابه المجتمع العراقي وتحديدا المجتمع المدني المعني بقضية التعليم إلى جانب الفروض التي يجب أن تُلزَم بها الحكومة العراقية في ضوء الحراك المجتمعي من جهة وضغوط المجتمع الدولي وأدواره في المساعدة وضرورة استثمارها إيجابا ولعل من أبرز تلك التحديات ما يتعلق بجهود إعادة اعمار قطاع التعليم برمته وما يعنيه من وضع الحلول العملية الفعلية لموروث القطاع من آثار ما قبل 2003 وما بعدها. وكذلك ما يشمل موقفا نوعيا من طريقة إدارة التعليم بصورة فعالة بما خصَّ النظام الإداري، ومعالجة نهائية لسوء أحوال المدارس وما يردها من إمدادات غير كافية حتى اليوم، إضافة لمهمة أخرى مما تجابهنا من تحديات ممثلة بسوء نوعية المدخلات المدرسة، ونقص عناصر التدريس والتعليم وقصور في إعداد المعلمين وتدريبهم مما يلزم التصدي له ومعالجته.

على أننا مازلنا نعاني من مشكلات بالمستوى الوطني يلزم حلها بعد أن امتد بها الزمن ومنها قضايا الأمن والنزوح والتهجير القسري وأشكال التغيير الديموغرافي، بخاصة ببعض مناطق مازالت تحكمها قيود من يتحكم بالنزاع أو الصراع المناطقي أو الطائفي.

إننا أمام مهمة كبيرة وتأسيسية للدولة ومسارها المستقبلي فأما مدرسة نوعية تنتمي للعصر وقيمه أو مؤسسات خاضعة لنهج بعض أدعياء الدين السياسي وظلاميات طروحاته من سطوة نهج الخرافة والتجهيل وإشاعة التخلف.. وهنا نستذكر دروس صحية لبناء الشخصية الإيجابية القادرة على المناقشة والحوار والاعتراض والتصدي لمسؤولياتها بمسيرة البناء والتنمية ولعل من تلك المناهج الرياضة والفنون وبينها مسارح مدرسية وأنشطتها النوعية ومسابقات تفعيل حركة الإبداع والاجتهاد والأنشطة الاجتماعية وإزالة خطابات الكراهية والعنصرية والطائفية والتمييز بأشكاله.. بغير ذلك سنحجر على تلامئتنا بأسوار التخلف والاستغباء وانتزاع إنسانيتهم ولا يجوز عندها الحديث عن التعليم وإصلاحه بمنطق الضح على الذقون وهو ما يجري حتى اليوم فكفى وهذه الكفى لا تقف موقفا شخصيا من شخصية أو مجموعة لكنها تقف بقوة بمهمة كشف نهج وفضحه ووقف تخريبه وتتبنى نهجا بديلا تؤمن أن صائب الخيار يتم عبر التمسك به وإنجاز ما يفرضه من مهام..

وبمناسبة اليوم الدولي للتعليم نحيي كل مخلصة ومخلص في محاولات استعادة التعليم في العراق لما يخدم خياره بتغيير واقعه وما وُضِع فيه من خوانق وقيود وأغلال.. نحيي كل جهد سيأتي بالتراكم البناء للتغيير والتقدم..

ونطالب المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بمتابعة ما تقدمه من أشكال دعم وآلية توجيه الأداء وعسى ننتقل شسريعا لمنطقة معالجة كل التحديات

التنوير وحقوق الإنسان: ركيزتان لمستقبل أكثر إنسانية

سعد عزيز دحام

المنسق السابق للتيار الديمقراطي العراقي في هولندا

في عالمنا اليوم، حيث تتزايد التحديات الحقوقية بسبب التطرف السياسي والديني، والهيمنة الاقتصادية، والقمع الاجتماعي، يصبح التنوير أداة ضرورية للدفاع عن القيم الإنسانية وتعزيز الحقوق الأساسية.

التنوير ليس مجرد مرحلة تاريخية بل تيار مستمر يهدف إلى تحرير العقل من الجهل والتعصب.

إنه يشجع على التفكير النقدي، ويؤسس لمجتمعات أكثر عدالة، حيث يكون العقل هو الحكم في مواجهة الخرافات والإقصاء.

أبرز فلاسفة التنوير، مثل كانط وفولتير وروسو، دعوا إلى مبادئ أساسية مثل الحرية والمساواة والعدالة، وهي ذات المبادئ التي تشكل جوهر حقوق الإنسان اليوم.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) هو انعكاس واضح للمثل التنويرية، حيث يؤكد على حرية الفكر والتعبير، والمساواة أمام القانون، وحق الإنسان في الحياة الكريمة.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة تهدد هذه الحقوق، من القمع السياسي إلى انتهاكات الحريات الشخصية والتمييز ضد الفئات الضعيفة.

في ظل تصاعد الشعبوية السياسية، وانتشار الأخبار الزائفة، واستغلال الدين لأغراض سياسية، نجد أن معركة التنوير لم تنتهِ بعد.

لا يمكن تحقيق حقوق الإنسان بشكل كامل دون نشر الفكر النقدي وتعزيز التعليم الحر الذي يحفز العقل على التساؤل والبحث.

كما أن الدفاع عن حقوق الإنسان يتطلب خطابًا عقلانيًا مقاومًا لخطابات الكراهية والتحريض.

لكي يصبح التنوير أداة فعالة لحماية حقوق الإنسان، يجب أن نعمل على:

إصلاح التعليم بحيث يشجع على التفكير الحر والنقدي بدلًا من الحفظ والتلقين.

تعزيز حرية التعبير كمبدأ أساسي في المجتمعات الديمقراطية.

مقاومة التطرف والتعصب من خلال نشر ثقافة الحوار والتعددية.

الحرية والكرامة الإنسانية

لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فحيثما وُجد التنوير، ازدهرت الحقوق، وحيثما ساد الجهل، انتشرت الانتهاكات.

مسؤوليتنا اليوم هي الحفاظ على شعلة التنوير متقدة، ليس فقط من أجل حقوقنا، بل من أجل مستقبل أكثر إنسانية وعدالة.

مصدر الصورة:

https://cdn.alweb.com/thumbs/alfalsafah/article/fit710x532/%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D9%85-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9-%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%B1.jp

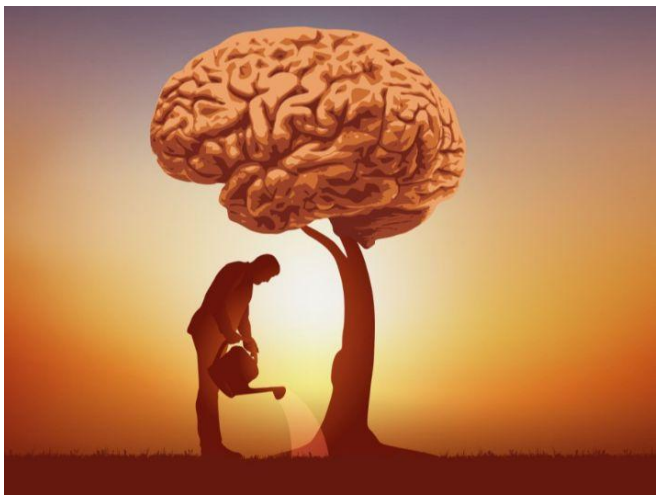

كان لعصر التنوير أثره الكبير في إعلاء مبادئ الحقوق والحري

أسرى في أوهامهم

بقلم الأستاذ رياض الفرطوسي

العقل، حين يتحرر، لا يحتاج إلى إذنٍ من أحد. لا ينتظر الضوء من الخارج، بل يشع من داخله. وحين يأتي زمن التحولات، سيبقى السؤال الكبير: كم من العقول ستجد الشجاعة لتكسر أوهامها؟

في كل مجتمع مرّ بأزمنةٍ قاسية، يوجد من لا يرى الحياة إلا من خلال النافذة الصغيرة التي ورثها. هناك من يتصالح مع قيوده، لا لأنها عادلة، بل لأنها مألوفة. هناك من يخشى الحرية، لا لأنها مدمّرة، بل لأنه لم يعرف طعمها يوماً. إنها ليست فقط قيود السجون والجدران العالية، بل تلك القيود التي تنشأ في العقل. تُزرع الفكرة، تُكرر، تُقدَّس، حتى تتحول إلى حقيقةٍ لا تُناقش.

يصبح الاستسلام طبعاً، والخضوع فضيلة، والخروج من النسق مخاطرةً لا تُغتفر. في بلادنا ، وفي البلاد التي ألفت الأزمات، صار الاعتياد على العيش في الظل جزءاً **من طبيعة الأشياء. من عاش عمره في العتمة، قد يكره الضوء حين يبزغ فجأة.**

ومن تربّى على الخوف، قد يرى في الأمان تهديداً غير مألوف. حين يتكرر المشهد ذاته لعقود، حين تصبح الخطابات المعلّبة مصدر الحكمة، حين يتم تدجين العقول تحت وطأة الشعارات، يصبح السؤال جريمة، ويصبح التمرد ضرباً من الجنون. يُخلق واقع زائف، لكنه يبدو صلباً كأنه الحقيقة الوحيدة الممكنة. التسلط، حين يطول، لا يُنتج فقط أنظمةً حاكمة، بل يُنتج أذهاناً مستسلمة، تقتات على الخضوع وتبحث عن مُستبد جديد كلما انهار المستبد القديم. الخوف من الحرية ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج تراكم طويل من القمع. وبما ان النوافذُ لا تُفتح إلا بالعقل. تاريخيا حين كانت الإمبراطوريات تفرض حكمها، لم تكن تسجن الجميع خلف الأسوار. كانت تكتفي بزرع الأسوار داخل العقول. تجعل الناس يؤمنون أن حياتهم هذه هي الصورة الوحيدة الممكنة، وأن أي محاولةٍ لتخيل عالم آخر ليست إلا ضرباً من العبث. لكن، هل يمكن حقاً أن يعيش الإنسان محبوساً في سجنٍ بلا قضبان؟ لكن العقول التي أنجبت الشعراء والفلاسفة والثائرين، لم تكن أقل قسوةً من زمننا هذا، ولم تكن أقل رعباً من حاضرنا. كل الحقب التي سادت ثم زالت، كانت تعتقد أنها أبدية. كل الحُكام الذين أعلنوا أنهم سيبقون، غادروا تحت عجلات التاريخ. الخلاص ليس فكرةً جماعيةً بالضرورة. المجتمع قد يكون غارقاً في الوهم، لكنه لم يمنع أحداً يوماً من أن يكون مختلفاً. **هناك دائماً من يشق الطريق بعيداً عن السرب، من يرى ما وراء الجدران، من يجرؤ على التصديق بأن الحياة ليست مجرد نسخةٍ مكررة من الماضي.** العقل، حين يتحرر، لا يحتاج إلى إذنٍ من أحد. لا ينتظر الضوء من الخارج، بل يشع من داخله. وحين يأتي زمن التحولات، سيبقى السؤال الكبير: كم من العقول ستجد الشجاعة لتكسر أوهامها؟

قضايا وإحصاءات

- **المرأة العراقية والعنف وأمنها وسلامتها وترتيبها عالمياًصور من واقع الطفولة في العراق**
- **معلومات مفيدة تخص المرأة بعامة والعراقية بالخصوص:**
- **التعليم والصحة في العراق وظروف الطفل العراقي!!؟**

أحوال المباني المدرسية بين واقع يتراجع ببطء ومخاطر التلكؤ في المعالجة

المرأة العراقية والعنف وأمنها وسلامتها وترتيبها عالمياً

ما هي الدول الأكثر أو الأقل أمانًا للنساء

خريطة تظهر دول العالم من حيث مؤشر المرأة والسلام والأمن. والدول الأفضل والأسوأ أداءً من حيث مؤشر المرأة والسلام والأمن

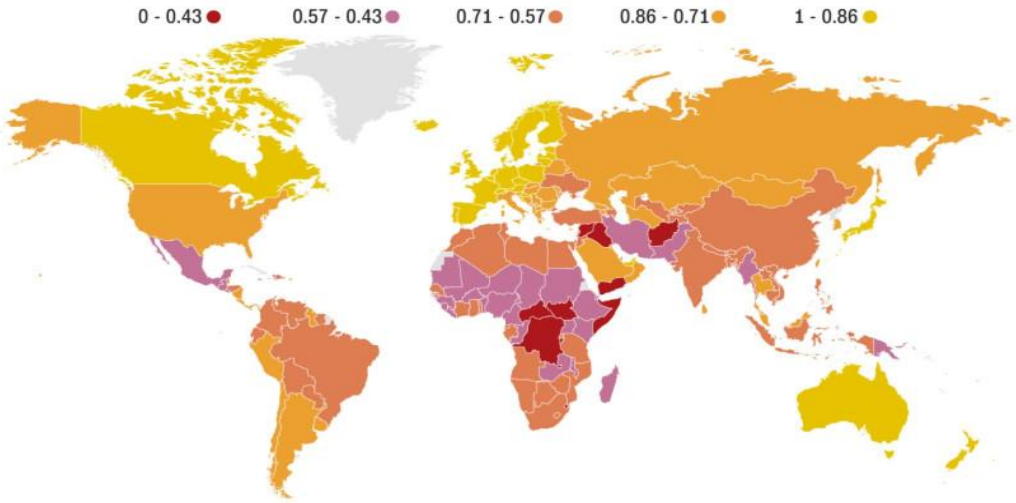

الأعلى تصنيفًا كدول آمنة

1	الدنمارك
2	سويسرا
3	السويد
4	فنلندا
5	لوكسمبورغ

الأقل تصنيفًا كدول غير آمنة

177	أفغانستان
176	اليمن
175	جمهورية افريقيا الوسطى
174	جمهورية الكونغو الديموقراطية
173	جنوب السودان

الترتيب العالمي للدول العربية لمؤشر المرأة والسلام والأمن

22	الإمارات	0.868
56	البحرين	0.752
61	الكويت	0.742
67	السعودية	0.737
75	سلطنة عُمان	0.715
80	قطر	0.703
92	الأردن	0.679
96	تونس	0.669
110	مصر	0.645
114	المغرب	0.637
118	الجزائر	0.622

122	ليبيا	0.610
128	لبنان	0.595
148	جزر القمر	0.519
151	موريتانيا	0.506
153	جيبوتي	0.504
156	الأراضي الفلسطينية	0.483
164	السودان	0.460
168	العراق	0.424
169	الصومال	0.417
171	سوريا	0.407
176	اليمن	0.287

المصدر: مؤشر المرأة والسلام والأمن الصادر عن معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن (GIWPS)

المصدر NRT https://www.nrttv.com/ar/detail3/25272

معلومات مفيدة تخص المرأة بعامة والعراقية بالخصوص:

المصدر: وكالة الأنباء العراقية \ https://www.ina.iq/150690--.html

التعليم والصحة في العراق وظروف الطفل العراقي!!؟

– عن صفحة https://www.ina.iq/134309--.html

حذرت منظمة اليونيسيف، منذ سنوات قليلة، من خطر الجفاف الداهم على أطفال العراق، مشيرة إلى أن قرابة 3 من بين كل 5 أطفال في البلاد ليس لديهم وصول إلى خدمات الماء الآمن. فما الذي نجده اليوم والعراق بظروف متقلبة ومعقدة من ظروف البيئة والتصحر والجفاف إلى ظروف الانشغال بالفساد وجرائمه المافيوية وغيرها مما يقع عراقيا دع عنكم حال التخريب بالتعليم والرعاية الصحية وانهيارهما فعليا.. ألا يجدر بجيل الآباء والأمهات أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه الأبناء ويجدوا منفذا للبدائل والحلول؟ أم يتعكز بعضنا على حال البلاد والعباد ولسبية التعاطي مع الأوضاع الكارثية؟ ونبقى بحاجة لنكون أبناء العصر بتمام الحقوق والحريات وبرائع المنجزات بما نملك من ثروات بشرية ومادية وإلا فإننا إلى صحارى النسيان والدولة الفاشلة ومن ثم ... وحيث أن ملايين أطفالنا محرومون من التعليم والصحة والغذاء بوقت يشكل الأطفال نسبة أكثر من 40% من ديموغرافيا السكان فإن الأمور بحاجة لموقف حازم حاسم وهو ما نتركه لكم لتستكملوا اتخاذ القرار والموقف

مصدر الصور إنترنت ، وكالات

أحوال المباني المدرسية بين واقع يتراجع ببطء ومخاطر التلكؤ في المعالجة

– عن منشورات النت وتعليق نشرة ابن رشد الحقوقية التنويرية

هذه بعض حالات لأبنية مدرسية تكشف بقايا المدارس الطينية مرة ومدارس الهواء الطلق بجانب الاكتظاظ في الفصل الدراسي الواحد واضطرار الطلبة لافتراش الأرض بظروف عدم توافر المقاعد في صفوفهم!!! كم وفرت الحكومة من مبان من العدد الأصل للحاجة الفعلية!؟ يلزمنا مواجهة الذات بشأن تلك النسبة ومعانيها في ظل كل المعطيات..

المنتدى العراقي في فرنسا يعقد مؤتمره الخامس عشر

باريس – طريق الشعب

عقد المنتدى العراقي في فرنسا الأحد الماضي، مؤتمره الخامس عشر بحضور عدد من اعضاء الهيئتين العامة والادارية.

وافتتح المؤتمر بانتخاب هيئة لإدارته، برئاسة د. جليل العطية، وعضوية حسام الالوسي وافراح شوقي. ثم تمت قراءة التقارير المالية والادارية والانجازية للدورة السابقة من 2022/06/25 حتى 2025/02/2، وجرت المصادقة عليها بالإجماع.

بعد ذلك، انتخبت هيئة إدارية جديدة ضمت كلا من: **طه رشيد رئيسا، وسمير الزبيدي سكرتيرا، ورفاه الهيتي مسؤولة الإدارية والمالية، وأفراح شوقي مسؤولة الإعلام والعلاقات الثقافية، وسجاد عبد السادة مسؤول العلاقات الاجتماعية.**

المادة والصورة نقلا عن جريدة طريق الشعب العراقية

في الناصرية.. تأسيس فرقة مسرحية من مكفوفين

متابعة – طريق الشعب

أُعلن أخيرا في مدينة الناصرية، عن تأسيس فرقة مسرحية للمكفوفين ؛تحمل اسم "فرقة أبو العلاء المعري".

وعشية الإعلان، قدمت الفرقة أول عروضها على قاعة منتدى الثقافة والفنون، تحت عنوان "الظلام يتكلم". شارك فيه شبان وشابات من المكفوفين. فيما طالب القائمون على الفرقة بالاهتمام بهذه الشريحة ورعايتها والارتقاء بمواهبها.

في حديث صحفي، قال رئيس منتدى الثقافة والفنون علاء حسين، أن "الفرقة تضم 25 ممثلا، وبسبب عدم وجود إمكانية مالية لنقلهم من أماكن سكناهم إلى المسرح. اضطررت إلى نقلهم بسيارتي الشخصية"، مبينا أنه "في مسرحيتنا الأولى ركزت على اختيار الممثلين الأقرب سكنا من موقع المسرح ليؤدوا أدوارها".

ويوضح أن "نص المسرحية كتبته لأربع ممثلين فقط. وهو يدور حول معاناة المكفوفين وطموحاتهم. وقد وضعنا للممثلين الأربعة، قائدا مبصرا من (فريق شولكي) للفن، ليقود حركتهم على المسرح".

من جانبه، قال المخرج المسرحي ياسر البراك، أن "مسرح المكفوفين موجود في دول عربية وعالمية، وحتى في العراق. حيث توجد في كربلاء (فرقة السراج) التي قدمت العديد من الأعمال المسرحية".

وأوضح أن "فريق شولكي" للفن، يقوم برعاية الفنانين المكفوفين في الناصرية، ويحاول أن يطور عملهم قدر الإمكان، مستدركا "لكن الفرقة تحتاج إلى دعم مادي ومعنوي من أجل تطوير قدرات أعضائها وإمكاناتهم في ميدان التمثيل والحركة على خشبة المسرح".

وتابع قوله أن "المكفوفين بحاجة إلى خشبة مسرح خاصة تساعدهم على الحركة. ومن المهم جداً أن نلتفت إلى إصرار هؤلاء الشباب على إثبات وجودهم وتحقيق نوع من التواصل مع الجمهور".

إلى ذلك، يذكر الممثل علي حسن، أن "شريحة المكفوفين من الشرائح المعطاءة التي قدمت الكثير من الشخصيات الأكاديمية للمجتمع"، داعيا المؤسسات المعنية إلى تسليط الضوء على هذه الأنشطة الثقافية ودعمها قدر الإمكان.

ويشير إلى ان "هذه التجربة نعتبرها انطلاقة للعديد من النشاطات الثقافية التي يقوم بها ذوو الإعاقة في داخل المحافظة. وسنتوجه مستقبلاً إلى بغداد لإقامة نشاطاتنا على خشبة المسرح الوطني".

وزير التخطيط يكشف عن نسب الفقر في العراق

بغداد-طريق الشعب

أعلن وزير التخطيط محمد تميم، عن النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن في العراق، والذي أظهر أن عدد سكان البلاد بلغ 46 مليوناً و122 ألف نسمة حتى يوم 10 كانون الاول 2024. جاء ذلك خلال ندوة حوارية عقدتها الوزارة بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة وخبراء دوليين.

وأكد تميم أن عملية التعداد واجهت تحديات كبيرة، بما في ذلك الصعوبات المالية والسياسية والاجتماعية، مشيراً إلى أن الوزارة تعاونت مع شركة "نوكيا" لإنشاء مركز بيانات يعد من أكبر المراكز في الشرق الأوسط. كما أشاد بدور وزارة الاتصالات في تسريع عملية جمع البيانات وتحليلها.

مصـــــدر الصـــــورة: https://ultrairaq.ultrasawt.com/sites/default/files/styles/img828x427/public/2023-12/poverty.png?itok=TlOBFg5T

وأشـار الوزير إلى أن معدل النمو السـكاني في العراق بلغ 2.53%، مع تفوق طفيف في عدد الذكور مقارنة بالإناث. كما أظهر التعداد أن ثلثي السـكان يعيشون في المناطق الحضرية، بينما يعيش الثلث الباقي في المناطق الريفية.

كشـف تميم عن **أن نسـبة الفقر في العراق لعام 2024 بلغت 17.5% على مسـتوى البلاد، مع تفاوت كبير بين المحافظات. وتصـدرت محافظة المثنى قائمة المحافظات الأكثر فقراً بنسـبة فقر بلغت 40%، تليها محافظة بابل بنسـبة 27.5%، ثم البصـرة بنسـبة 27.5% أيضـاً. فيما سـجلت محافظة الأنبار نسـبة فقر بلغت 22%، بينما كانت العاصـمة بغداد الأقل تأثراً بنسـبة فقر بلغت 13%.**

تقول قناة الحرة أنَّ مواطناً من كل خمسة مواطنين في العراق هو تحت خط الفقر؟ ولا عجب فبلاد الثروة النفطية هي ذاتها بلاد الاقتصاد الريعي المنهوب بوضح النهار وعلى عينك يا تاجر

في بعشيقة

التخطيط تعلن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي

اقتصاديون: لا سيطرة على معدلات الفقر في ظل الريع النفطي

بغداد ـ طريق الشعب

يشكّل سوء إدارة السياسات المالية والنقدية، واستمرار الريع النفطي، تهديدا مستمرا للوضع الاقتصادي في العراق، الأمر الذي يجعل المواطن في حالة استقرار، وتحيط به الأزمات رافعة سلاح الفقر والبطالة والتقشف.

ويحذر اقتصاديون وباحثون، من أن الإبقاء على الحالة الراهنة في اعداد الموازنات العامة وتحقيق الإيرادات، يقود الى رفع معدلات الفقر، التي تتحدث الحكومة اليوم عن خفضها، مشيرين الى أن انخفاض أسعار النفط كفيل برفع تلك المعدلات الى نسب جنونية، الى جانب أسباب أخرى ترتبط بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار، وارتفاع أسعار السوق.

وأعلنت وزارة التخطيط، امس الأربعاء، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في جميع محافظات العراق، حيث تلك النتائج تراجع نسبة الفقر الى (17.5) عما كانت عليه عام 2018 والتي قدرت بـ(20.05 بالمئة).

وحدد المسح متوسط إنفاق الفرد الشهري (248.6) الف دينار، ومتوسط دخل (201.3) ألف، فيما بلغ معدل البطالة للفئة العمرية (15 سنة فأكثر) (13.5 بالمئة)، مشيرا الى ان (96.4 بالمئة) من الأسر العراقية تمتلك بطاقة تموينية.

كما أظهرت نتائج المسح أن (15.2 بالمئة) من الأفراد في العراق مصابون بأمراض مزمنة، وان (77.6 بالمئة) من الأسر يمتلكون مساكن.

إحصائيات الفقر

وسجلت محافظة المثنى اعلى نسبة للفقر بلغت (40 بالمئة)، تلتها بابل بنسبة (35.7 بالمئة). اما المحافظة الأقل فقراً فكانت أربيل بـ (7 بالمئة)، ثم محافظة السليمانية بـ(8 بالمئة).

وطبقا للمسح، فأن محافظات ذي قار والمثنى والديوانية ونينوى سجلت انخفاضا في معدلات الفقر بالمقارنة مع كانت عليه عام ٢٠١٨، حيث سجلت ذي قار نسبة (15 بالمئة)، بعد ان كانت (40 بالمئة) عام 2018، بينما سجلت المثنى (43 بالمئة)، بعد ان كانت (52 بالمئة). وسجلت الديوانية نسبة (29 بالمئة)، بعد ان كانت (48 بالمئة)، فيما سجلت محافظة نينوى (13 بالمئة) بعد ان كانت (38 بالمئة).

ومع وصول أعداد سكان العراق إلى حاجز الـ 46 مليون نسمة، وفق التعداد السكاني الذي أعلنته التخطيط يوم الاثنين، يحذر رئيس مؤسسة عراق المستقبل منار العبيدي، من أن معدل الزيادة السكانية في العراق هو مليون نسمة سنويا، وبالتالي اذا استمر إنتاج وأسعار النفط الحالية فإن نسبة الفقر في العراق ستبلغ 84 بالمائة.

5 فقراء من بين كل 30 عراقيا

وقال العبيدي، إن نسبة النمو السكاني السنوي 2.53%، وهذا يعني أن عدد سكان العراق يزداد بأكثر من مليون شخص سنويًا، مما سيجعل العدد يتجاوز 50 مليون نسمة في 2030. ومن المتوقع أن يصل إلى أكثر من 70 مليون نسمة في 2040.

وعن نسبة الفقر التي كشف عنها المسح، علّق العبيدي بأن الـ 17.5 بالمئة، تعني أن من بين كل 30 عراقياً، هناك 5 أشخاص تحت خط الفقر، مشيراً إلى أن استمرار الوضع الحالي من حيث الإنتاج النفطي والإيرادات وبقاء الموازنة على مستوياتها الحالية، قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات

الفقر إلى 23 بالمائة بحلول 2030. وبالتالي قد تصل إلى 84% في 2040، إذا تراجعت أسعار النفط ولم يتم اتخاذ إجراءات جذرية.

وكان المتحدث السابق باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي، أكد في تصريح سابق لـ"طريق الشعب"، أن الوزارة تعمل على إعداد استراتيجية مكافحة الفقر الثالثة للسنوات الخمس المقبلة، والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تستهدف تمكين الفقراء في مختلف المجالات تلك الخطة تتناول مختلف قطاعات التنمية، وأعطت مساحة كبيرة لواقع الخدمات، لاسيما الصحة والتعليم والسكن ورفع مستوى الدخل.

تحذيرات النموذج الإفريقي

وفي هذا السياق، يجد المراقب للشأن الاقتصادي علاء الفهد، أن المرحلة الحالية "تتطلب تغييرا جذريا في البرامج الحكومية وتعديل الخطط المستقبلية، بناء على المؤشرات التي أظهرتها نتائج المسح".

ويقول الفهد، أن وجود هذه الإحصائيات يسمح للحكومة بـ"تقسيم التخصيصات المالية بدقة، والبدء بمعالجة الفقر والبطالة"، داعيا الى بدء حملات توعوية لتقليل معدل النمو السكاني، والعمل على زيادة الإيرادات الحكومية وتنويع الاقتصاد، فبخلاف ذلك يواجه العراق خطرًا حقيقيًا قد يحوله إلى دولة تعاني من أزمات شبيهة بما تعانيه الدول الإفريقية: انتشار الفقر، صراعات قبلية، مجاعات، وجرائم وغيرها.

ويشكل الفقر، بحسب الباحث الاقتصادي همام الشماع، "حالة متحركة نحو الأعلى": تزايد أعداد الفقراء يوما بعد آخر، بسبب انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار، والارتفاع المستمر في أسعار السوق.
ويشدد الشماع على أن معالجة نسب الفقر "تبدأ أولا بالقضاء على الفساد الذي يستهلك ثلث ثروة العراق، ويستحوذ على 50 بالمئة من موارد العملة الأجنبية، ويمنع نحو 60 بالمئة من فرص الاستثمار في العراق".

شبح أزمة في الموازنة

وكان المستشار المالي لرئيس الوزراء د. مظهر محمد صالح، حذر من أن بلاده قد تواجه أزمة بالموازنة في عام 2025 بسبب انخفاض أسعار النفط، داعيا الى "انضباط مالي أكثر صرامة".
وحتى الآن، لم يجر إقرار جداول موازنة العام الحالي من قبل البرلمان، الذي صوّت على مادة واحدة من القانون تخص تصدير النفط من قبل حكومة إقليم كردستان.
وأردف صالح كلامه بأن "العراق يحاول تحسين وضعه المالي من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، عبر تحسين تحصيل الضرائب، وفرض ضرائب جديدة"، مشيرا الى ان هناك خسائر تقدر بـ 10 مليارات دولار سنويا "بسبب التهرب الضريبي والمشاكل المتعلقة بالجمارك".
وتمثل أسعار النفط التحدي الأكبر للاقتصاد العراقي، طبقاً للخبير المصرفي محمود داغر، الذي يشير الى ان "الموازنات تبنى بصورة أساس على تقديرات سعر النفط؛ ففي موازنة 2024 - 2025، احتسب سعر البرميل عند 80 دولاراً، بزيادة 10 دولارات على السعر الأصلي الذي يبلغ 70 دولاراً، لتغطية العجز المتوقع. ومع تراجع أسعار النفط عن هذه التقديرات، يصبح العراق أمام ضرورة اتخاذ قرارات صعبة لتأمين الرواتب وتغطية العجز المالي".
ويقول داغر، ان العراق ـ في حال انخفاض أسعار النفط ـ يلجأ إلى "إجراءات تقشفية أو البحث عن مصادر تمويل بديلة، مثل تعزيز الإيرادات غير النفطية وإعادة هيكلة الموازنة"، لكنه يشدد على أهمية تحسين إدارة الإيرادات النفطية وضمان توزيعها بكفاءة، للحد من التأثير السلبي على الاقتصاد والطبقات الفقيرة التي تشكل غالبية المجتمع.

أخبار وبيانات

أخبار وبيانات

- حماية الحرم الجامعي بيان لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية
- بيان للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان: يدين خطط التهجير القسري والتطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية
- إدانة سياسة التطهير العرقي التي يجري الضغط لفرضها في غزة ومجمل الأراضي الفلسطينية
- بلاغ من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان
- من أجل إنهاء جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث فلتتشكل أوسع تحالفات مجتمعية قادرة متمكنة لإنهاء ظاهرة ختان الإناث
- تصريح إعلامي من مكتب إعلام المنتدى: إدانة نهج تكميم الأفواه بأية ذريعة تمظهرت وبأي ادعاء حاولت المرور
- بيان صادر عن الاتحادات والنقابات العمالية العراقية حول مقترح قانون التنظيم النقابي
- مبادرة ارتقاء لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية
- بيان اعتبار تشكيل مجلس فرع نقابة المحامين في الحسكة باطلاً وموقف تضامني
- المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار الاعتداءات على الحركة الاحتجاجية وتكررها
- الجمعية العراقية للمتقاعدين تجتمع مع اللجنة القانونية في البرلمان
- المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان: رسالة إلى المحكمة الاتحادية العليا
- في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: مركز "شمس"
- الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين تدين الهجوم الوحشي على سوق صابرين بأمدرمان

اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

GENERAL UNION OF STUDENTS IN THE REPUPLIC OF IRAQ

حماية الحرم الجامعي واجب وطني

شهد حرم جامعة الإسراء الأهلية صباح اليوم حادثة إطلاق نار إرهابية أسفرت عن إصابة عدد من الطلبة، الكوادر الجامعية، وعناصر أمنية.
إننا في مكتب بغداد لاتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق، ندين بأشد العبارات هذه الجريمة النكراء التي تستهدف الأمن المجتمعي وحرمة المؤسسات الأكاديمية. ونؤكد أن هذه الحادثة الأليمة، وما سبقها من حوادث مماثلة، هي نتيجة حتمية لاستمرار ظاهرة السلاح المنفلت وانتشاره دون أي رادع قانوني أو ضبط فعلي.

إننا نحمل الجهات الحاكمة كامل المسؤولية عن هذا الانتهاك الصارخ لحرمة الحرم الجامعي، ونرى أنها تتحمل الجزء الأكبر مما وصلت إليه أوضاع التعليم العالي من تدهور وإهمال، الأمر الذي يعكس غياب الإرادة الجادة لحماية المؤسسات التعليمية وضمان بيئة آمنة للطلبة والكادر الأكاديمي.

ختاماً، نتمنى الشفاء العاجل للمصابين والجرحى، وندعو الجهات المختصة إلى اتخاذ خطوات حازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات المتكررة وضمان حماية المؤسسات التعليمية من أي اعتداء مستقبلي.

مكتب بغداد

اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق

2025/1/5

بيان للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان: يدين خطط التهجير القسري والتطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية

نقلا عن ـــألواح سومرية معاصرة

صدر المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بيانا حقوقيا دان فيه مخطط التهجير القسري والتطهير العرقي في الأراضي الفلسطينية وأكد تضامنه مع حق تقرير المصير للشعب بوصفه من الحقوق الثابتة لشعوب العالم كما أكد على أهمية وأولوية تلبية حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ومنع ما يُرتكب بحقه من جرائم دولة الاحتلال والاستيطان وفي أدناه نص البيان

تتابع دولة الاحتلال الإسرائيلي نهجها العدواني وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى جانب توجه جديد لليمين الفاشي الإسرائيلي باستكمال تلك الجرائم بجريمة تهجير قسرية لا يمكن إلا توصيفها بكونها جريمة تطهير عرقي وإبادة بتوجهها هذا؛ الأمر الذي حظي هذه المرة بدعم الإدارة الأمريكية بإطلاقها تصريحات خطيرة في باب انتهاكها المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ القانون الدولي بكل ما يتجه به ذلك بمآلاتها على مستوى عرقلة الحل السلمي العادل المؤمل..

إنَّ فكرة إحالة غزة إلى ريفييرا الشرق الأوسط الجديد على وفق منظور تلك القوى هو خطوة أخرى تُغرِق في توجهاتها الإجرامية سواء بكونها من جرائم ضد الإنسانية أم جرائم العدوان والحرب أم الإبادة الجماعية وكلها مطروحة اليوم على طاولة قضاء المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في شكاوى مستحقة تستجيب للقرارات الأممية ورصد ما يجري ويُرتكب في الأراضي الفلسطينية..

لقد رفضت أغلب دول العالم حتى اليوم تلك المخططات ودانتها سواء في أوروبا أم أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ومن الحقوق الطبيعية التي كفلها القانون الدولي حق تقرير المصير ورفض مخطط إعادة رسم خرائط المنطقة بالإشارة إلى جريمة التغيير الديموغرافي من جهة وإيغالها حد التطهير العرقي وإفراغ البلاد من سكانها الأصليين من دون حتى الرجوع إلى رؤاهم،

وهذا ما ينتهك القانون الدولي العرفي في مادة أساس من مواده التي أكد فيها القانون على رفض التهجير القسري ووصفه بالتطهير العرقي ما لا يمكن تمريره بأي شكل من المناورات..

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان نؤكد اتفاقنا التام مع تطلعات شعب فلسطين في إقامة دولته الحرة المستقلة وعاصمتها القدس وأن يكون حل الدولتين على وفق قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام أساسا لا يقبل التفاوض على رسم حدوده و\أو التنازل عن بعض مما تبقى من الأرض لملايين الفلسطينيين فضلا عن حق العودة المكفول لهم بتلك القرارات الأممية..

ونذكّر هنا بأن الدول العربية قد رفضت هذا المخطط ورفضت إقامة أية علاقات مع دولة الاحتلال من دون حل الدولتين وكفالته على وفق المبادرة العربية المعروفة..

إن المضي بهذا المخطط سيفاقم لا الأوضاع الفلسطينية بل ومجمل أوضاع شعوب ودول الشرق الأوسط ما يمكن أن يكون سببا في إشعال الحرائق والحروب وعدم الاستقرار ويهدد السلم والأمن الدوليين ومن هنا نطالب بسحب تلك المخططات ووقف إجراءاتها وتأثيراتها الخطيرة مع توكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعلى تمكينه من إقامة دولته على حدود الرابع من حزيران وعلى وفق قرارات الشرعية الدولية بإقامة دولته الوطنية المستقلة على ارض وطنه وعاصمتها القدس.

نجدد مرة أخرى إدانتنا مخططات التهجير بوصفها جريمة تطهير عرقي موصَّفة بالقانون الدولي ونؤكد تبنينا المواقف التي اتخذتها المنظمات الحقوقية والأممية المختصة تجاه المخطط من إدانة ومطالب جسدها أيضا موقف المنظمة الدولية \ الأمم المتحدة وأمينها العام وندعو لأوسع التحالفات دعما وتضامنا

مع شـــعب مـا زال يرزح تحت الاحتلال الاســـتيطاني وجرائمه كتلك التي دانتها الجنائية الدولية

ونشـدد على أن اسـتقرار المنطقة والعالم لن يكتمل من دون حل القضية الفلسطينية حلا عادلا ونهائيا يستجيب لما تفرضـــه القوانين ومنطق الحرية ومبادئ الحقوق كافة..

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

6.2.2025

أعضاء المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان..
الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
جمعية الرافدين لحقوق الانسان / االعراق
الجمعية العراقية لحقوق الانسان / اميركا
منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق اومرك / المانيا
المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا
المركز العراقي الكندي لحقوق الانسان
الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

مصدر الصورة إنترنت وكالات سكاي نيوز

إدانة سياسة التطهير العرقي التي يجري الضغط لفرضها في غزة ومجمل الأراضي الفلسطينية

ألواح سومرية معاصرة

بوقت رحَّب العالم بتصريحات السيد ترامب بشأن حسم الأمور ووقف الحروب المشتعلة وتبني نهج يمكن أن يساهم بالتعاون الدولي بدل الصراع والتناحر وإيقاع الخسائر فإنه في ذات الوقت ظهرت تصريحات وتوجهات ربما تقع بإطار المناورة السياسية في مفاوضات أو أخرى لكن بعضها صبَّ في الحض على ارتكاب جريمة تطهير عرقي كما هو الحال في الموقف من تهجير سكان غزة، الأمر الذي ينبغي التعامل معه على أساس رفض ما يعنيه مضمون التوجه والبحث في وسائل تجنب وقوعه كليا ونهائيا وبما يطمن حق الشعب الفلسطيني بدولته الحرة المستقلة وبما لا يسمح بمزيد نكبات كتلك التي شهدتها المنطقة وشعوبها وحتما فإن البديل السلمي هو البديل النوعي الذي يكفل تحقيق السلام بين جميع شعوب المنطقة ودولها كما ورد في المبادرة العربية للسلام وبهذا الظرف أصدر المرصد السومري لحقوق الإنسان موقفه التضامني والمؤكِّد على مواقف المنظومة الدولية الأممية ومنظماتها الفاعلة

مصدر الصورة إنترنت وكالات رويترز الشرق الأوسط

إدانة سياسة التهجير القسري بوصفها تطهيرا عرقيا يجري الضغط لفرضها في غزة ومجمل الأراضي الفلسطينية

تابع المرصد السومري لحقوق الإنسان أخبار النهج الذي تسلكه دولة الاحتلال في فلسطين واليوم بدعم مباشر من السياسة الأمريكية الجديدة.. وإذ يعرب مجدداً المرصد عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني في حقه الثابت بتقرير مصيره وإقامة دولته الحرة المستقلة وعاصمتها القدس على وفق ما نصت عليه المبادرة العربية للسلام والقرارات الأممية التي اتخذتها الأمم المتحدة فإنه يرحب أيضا بالمواقف الدولية والإقليمية والعربية بشأن رفض النهج المعلن اليوم سواء كان في إطار عملية ضغط سياسي لانتزاع مكاسب على حساب صيغة الحل النهائي أم كان خارج المفاوضات بما صبَّ ويصب في جريمة التخطيط للتهجير القسري التي يصفها القانون الدولي بكونها انتهاكا صارخا له ولمبادئه ومواده وبأنها حرفيا جريمة تطهير عرقي مكتملة الأركان..

إننا نطالب هنا بخلق تحالف دولي يجمع أنشطة التحالفات والأنشطة التضامنية السابقة مع القضية الفلسطينية من جهة ويمكنه أن ينهض بمهمة إفشال هذا التوجّه الذي يراد فرضه وانتزاعه بمنطق القوة القهري وما يتضمنه من توسع استيطاني للاحتلال على حساب الشعب الفلسطيني..

كما نجدد التوكيد على أهمية تفعيل المبادرة العربية وأدوار الأمم المتحدة لفرض إرادة السلام وإبعاد شبح تجدد الحرب التي استباحت القانون الدولي والقانون الإنساني وكل الاتفاقات والعهود الدولية بارتكابها جرائم حرب وعدوان وجرائم ضد الإنسانية فضلا عن جريمة الإبادة الجماعية.. وتلك الأهوال الكارثية تبقى عارا بوجه البشرية إن لم تقف بقوة وحزم لحسم الموقف وردع العدوان ونهجه ومنع فرض مناهج اليمين الفاشي ونزعاته الخطيرة..

إن السلام لن يتحقق من دون حل القضية الفلسطينية حلا عادلا وشاملا جوهريا ومن دون إقامة العدل والسلام لجميع شعوب المنطقة على أساس حق تقرير المصير وكفالة تلبيته بلا تمييز أو أولويات تُفرض كرها على حساب أطراف الصراع الذي لم يولد بالأمس القريب بل منذ أكثر مما قارب الثمانية عقود..

فلنقف جميعا في تحالف أممي شامل لا يسمح بتمرير تلك التصريحات والاتفاقات والتعهدات على حساب الشعوب ومصائرها وعلى حساب السلام وما يكفل تلبيته بصورة حقيقية وشاملة ونهائية..

ولنتخذ من المواقف التي صاغتها المنظمات الحقوقية والأممية المعنية أساسا للحراك بهذا التحالف الذي يؤكد أن الحل يجب أن يكون اليوم والآن وليس غدا أو بوقت آخر لأن حيوات الناس لا يمكن أن تنتظر تحت أسنة رماح الحروب والاقتتال ولا تحميها سوى بيئة السلام ومسيرة التنمية والبناء وخدمة الإنسان وحقوقه وحرياته..

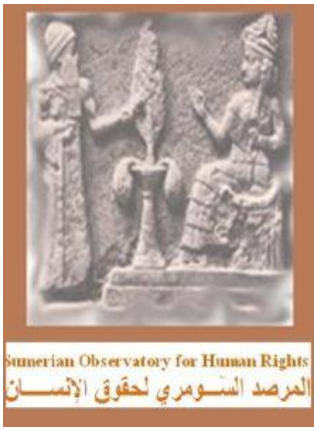

المرصد السومري لحقوق الإنسان
عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
04.02.2025

بلاغ من المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان

— أعن لواح سومرية معاصرة

في تصعيد خطير للدعم الأمريكي المطلق لدولة الاحتلال الصهيوني ومجرم الحرب نتانياهو في حرب الإبادة على غزة والشعب الفلسطيني، أعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب مخططا يقضي باحتلال مباشر لقطاع غزة، وفرض "ملكية دائمة" عليه، وإجلاء سكانه بتهجير مليوني فلسطيني وقد اتسم الموقف الدولي والإقليمي من إعلان نقل فلسطينيي قطاع غزة وسياسة التطهير العرقي أتسم بالإدانة و الرفض الواسع وتحذيرات من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، مع تأكيدات على صمود الفلسطينيين ورفضهم لهذه المخططات ان
هيومن رايتس ووتش اعتبرت أن التهجير القسري لفلسطينيي غزة يُشكل (جريمة حرب) إذا نُفذ بقصد إجرامي، وجريمة ضد الإنسانية إذا كان جزءًا من سياسة ممنهجة لدولة .
كما اكدت منظمة الامم المتحدة: أن أي التهجير القسري يعادل التطهير العرقي، ودعت إلى الالتزام بحل الدولتين كسبيل وحيد للسلام .
دول أوروبية وعربية رفضت الفكرة محذرة من انتهاك القانون الإنساني الدولي وتأجيج الكراهية في المنطقة .
السياق القانوني يُحظر التهجير القسري بموجب اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 49)، التي تحظر نقل السكان من الأراضي المحتلة، كما يُصنف التهجير المنهجيّ كجريمة ضد الإنسانية وفق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة 7 .
المجتمع الدولي يواجه اختبارًا حاسمًا في فرض احترام القانون الدولي، بينما تُظهر التصريحات والمواقف أن التهجير القسري لفلسطينيي غزة لن يمر دون مقاومة شعبية ودولية و ان استمرار الصراع يعكس فشل الحلول العسكرية والأمنية وضرورة العودة إلى مفاوضات جادة قائمة على إنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة على أساس الدولتين
إننا في المركز العراقي الكندي ندين بقوة مخططات التهجير والتطهير العرقي التي أعلنتها الإدارة الأمريكية، ونحيّ المواقف الدولية الرافضة لها و نشاطر الدول والمنظمات الدولية بإدانة هذه التصريحات التي تتعارض و القانون الدولي و ندينها جملة و تفصيلية ونعتبر خطة التهجير هذه جريمة ترتقي الى جرائم التطهير العرقي و يجب إيقافها فورًا

المركز العراقي الكندي لحقو الانسان
2025/07/02

من أجل إنهاء جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث فلتتشكل أوسع تحالفات مجتمعية قادرة متمكنة لإنهاء ظاهرة ختان الإناث

يتبنى المرصد السومري لحقوق الإنسان نص هذه المعالجة التي كُتبت بقلم رئيسه في اليوم الدولي لإنهاء كل ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ولقطع الطريق على اختلاق منصات استغلالية للتخلف والظلام وظلم قواه للمجتمع وتخريبه بعموم بناه.. وفي أدناه ما تم نشره:

منذ أكثر من ألف سنة من الشِّدة كانت ومازالت ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة أو ما يسمونه تمريرا للممارسة الإجرامية (ختان الإناث)، نقول مازالت مستمرة معتادة بمجتمعات التخلف. ولكي ندرك الحقائق بدقة لابد بدءاً من التذكير بأن ما يطال الأعضاء التناسلية من جميع إجراءات (جراحية) لتغيير تلك الأعضاء أو جرحها لأسباب غير طبية هي ما تشير إليه جريمة التشويه بوصفها (انتهاكاً) صارخاً لحقوق الإنسان بما تصيب به صحة الفتيات والنسوة وسلامتهن البدنية والنفسية. ونشدّد على ما تتعرض له مَن تتعرض لتشويه أعضائها التناسلية من أذى مباشر بالمدى المنظور من آلام مبرحة وربما الصدمة و\أو النزف وتداعيات مخاطره.. وبضمن ذلك حدوث الالتهابات واحتباس أو صعوبة التبول بجانب الآثار السلبية الخطيرة بالمدى الطويل وربما غير المنظور بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والسلامة النفسية والعقلية..
هذا من جهة تعريف الظاهرة الجريمة؛ أما من ناحية جغرافيا ارتكابها فالجريمة تتركز بكثافة عالية في ثلاثين دولة أفريقية وشرقأوسطية، إلا أنها توجد أيضا وسط الجاليات الآسيوية الأفريقية بأوروبا وأمريكا ومستمرة ممارستها حتى يومنا وإن انخفضت بنسبة الثلث نتيجة الحملات الدولية العالمية للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.. لكننا نبقى بحال من الحذر واليقظة لأنَّ مشكلات الأمم والشعوب بمجابهة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية العميقة وأزمات بل كوارث المناخ والبيئة والحروب ومجمل النزاعات المسلحة يمكنها أن تطيح بالتقدم النسبي المحدود بميادين المساواة وأنسنة الثقافة بالضد من الفلسفة الذكورية المتسيّدة ما يعيد تفشي تلك الجرائم بذرائع مكافحة منظومة القيم والحريات بمكافحة الأمراض التي تثير رعبا وتفاعلات تقع بالمحظور بدل التوجه للحلول الموضوعية الأنجع سلامة...

ديموغرافياً وقعت ضحية جريمة تشويه الأعضاء التناسلية بالمستوى العالمي، أكثر من 230 مليون فتاة وامرأة طبعا بالإشارة إلى من بقي منهن على قيد الحياة بعد تلك الجريمة. فيما تقدر المصادر الأممية المعنية من سيتعرضن لتشويه أعضائهن التناسلية بما يقارب الخمسة ملايين بما يعادل أكثر من 12 ألف (حالة) يوميا.

إنَّ فرصة مجابهة استمرار تلك الممارسات الإجرامية بخاصة على مدى السنوات الخمس المتبقية من الحملة الدولية ضدها يمكن أن تتنامى بفضل أعمق تعاون أممي جمعي مشترك يتيح رصد الظاهرة وإتاحة البيئة الأفضل للفتيات والنسوة كي يقاومن تلك الظاهرة وينتهين منها كليا ونهائيا ولا يقعن تحت مقاصل التعذيب السادي لها. ومثل تلك البيئة تتطلب تمكين النسوة والفتيات منهن على ممارسة الحقوق والحريات بإمكانات قوية راشدة وواعية متنورة بالاستناد إلى أفضل معلومة في ميادين الصحة الجسدية والنفسية وأسماها بميادين التعليم وسلامة الحياة العامة في ضوء أفضل استثمار لمبادرات الناجيات ممن تعرضن للتشويه بإعلاء أصواتهن بوجه التقاليد والأعراف الاجتماعية الجنسانية المستدعاة من قيم التخلف والرداءة القيمية بما تُحدِثُه من مضار وآلام بشمول مساراتها..

وبعامة ومن أجل استكمال مهام عقد العمل لإنهاء تلك الممارسات المسماة ظلما ختان وهي جريمة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وانتهاك إجرامي

للحقوق؛ بات لزاماً التمسك بخطى الأمم المتحدة واليونيسيف والأطراف الأممية المعنية المختصة وعلى وفق الآتي:

1. تنسيق جهود مكافحة تلك الممارسات إقليميا ودوليا وربط المجتمعات المحلية بصورة ممنهجة قادرة على تفعيل مجابهتها قيم التخلف المشار إليها..

2. التركيز على مهام إعلاء قيم حقوق الإنسان ومبادئها ومنظومة المساواة بين الجنسين وممارستها الميدانية.

3. تعزيز نشر مبادئ التربية الجنسية السليمة مع مزيد اهتمام بحاجات المرأة والفتاة بخاصة ممن تعاني من عواقب ما وقع عليها بمسمى الختان أو تشويه أعضائها التناسلية..

4. نشر الوعي بمخاطر تلك الظاهرة ونتائجها الكارثية ومخالفتها القوانين والمنظومة الحقوقية التي تم إقرارها عالميا..

5. اتخاذ أشد الإجراءات القانونية الحازمة والحاسمة تجاه مرتكبي الانتهاك الحقوقي وتنفيذ العقوبات التي تتيح موقفا رسميا ومجتمعيا يمكّنه من مكافحة الظاهرة ..

6. استثمار برامج اليونيسيف التي تركز بالخصوص على عدد بعينه ممن تتفاقم الظاهرة وممارساتها الإجرامية فيها ما يساعد على مزيد فرص تمكين أفضل وأعلى أثراً..

7. كان عشرات آلاف المنظمات الشعبية في المجتمع المدني ومعها نشطاء وناشطات عملوا جميعا معا للوصول إلى أكثر من 250 مليون إنسان أعلن منهم 50 مليون على التخلي عن تلك الممارسة..

وإذا كنا نسعى جدياً لمبدأ المساواة بين الجنسين وضمان الحقوق والحريات على وفق نهج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات والعهود الدولية المعنية فإننا لا ينبغي أن نستخف بالحجم الذي نرصده بمجتمعاتنا وعلينا أن نشارك فعليا في مكافحة الظاهرة وطابع انتهاكها الحقوق وولوجها عالم الجريمة من بوابة التخلف وهنا بالتحديد نذكر أن دول الشرق الأوسط ومنعا العراق لا تخلو من تلك الانتهاكات وهي بالمرة وبالمناسبة من آخر بلدان العالم التي مازالت تتشدق بقيم التخلف وتحيلها لا إلى التقاليد البالية بل إلى مصاف التدين والعقيدة وحظر المساس بها في وقت لا توجد عقيدة ولا منهج يتمسك بمنطق العقل وأنواره يمكنها أن تتمترس خلف الإيمان بالخرافة بوصفها دينا وعقيدة سوى أن بعض من آخر ساسة بعض دول المنطقة والعراق على رأسها مازال يقبع بمنطقة انتهاك كرامة المرأة والفتاة بوصفهما (إنسان) مكتمل الحقوق على قدم المساواة بين الجنسين.. ولقد شاهدنا كيف وضع مجلس نواب أحزاب الطائفية وفسادها وإجرامها المرأة العراقية بالخصوص الفتيات القاصرات على مذبح سياسة مُجترة من زمن عصور الظلمة والظلم عندما أقر اغتصابها بمسمى تزويجها ومن الطبيعي أن مجتمعا سياسيا بالإشارة إلى تلك القيادة الحاكمة منشغل بتلك الترهات الإجرامية لن ينظر إلى الكفاح ضد تشويه الأعضاء التناسلية إلا بذات المنظور ومنطلقاته.. وهنا نحن بحاجة أيضا للربط بين كفاحنا ضد كل ظواهر التخلف التي تصيب مجتمعنا وتضع الفئة الأكثر هشاشة وضعفا موضع الأضحية على مقاصل مناهجهم وسياساتهم..

فلنمض من أجل الكفاح المشترك الموحد ولنفعّل أدوار المجتمع المدني في هذا ولنحقق الانتصار للإنسان وحقوقه وحرياته وأول الطريق يبدأ بحقوق المرأة وحرياتها ومساواتها وعند ذاك نتخلص من مجتمع ذكوري سلبي يمثل بيئة الجريمة وننهي الجريمة وتفاصيل انتهاكاتها..

العادات والتقاليد اكتسبت سطوتها من الترهيب وإثارة الرعب والخوف إذ لا قدسية لها إلا بالتزييف والادعاء وهي ليست من الدين بشيء؛ فالدين كل دين، منها براء. فلنتنبه على ما يراد تمريره باسم الدين وقدسيته ببعض المجتمعات وباسم الأخلاق والقيم مما يتم اجتراره من الماضويات وظلامها ولنكشف الحقيقة ونتمسك بالتنوير ومنطق العقل العلمي ونهجه.. أما سياسيا فنفضح الجريمة وأبعادها ونقف بوجهها وبوجه كل مظاهر التخلف واستبدال الدين بالخرافة..

المحرر

تصريح إعلامي من مكتب إعلام المنتدى: إدانة نهج تكميم الأفواه بأية ذريعة تمظهرت وبأي ادعاء حاولت المرور

ألواح سومرية معاصرة

أصدر مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان تصريحا بشأن واقعة استدعاء قضائي للإعلامية زينب ربيع بخصوص (منشور) ظهر على حسابها في منصة إكس \ تويتر سابقا وهو ما يقع في إطار متابعات رسمية حكومية لمنشورات الرأي ووضعها تأويلا في خانة السب أو المس بشخصية رسمية عامة بالإشارة هنا إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء وبغض النظر عن خلفية القرار فإن الإشارة تتجه في السياق إلى مجمل حالات التضييق والقمع الذي طاول رية التعبير بخاصة هنا عند الإعلاميين، الصحفيين والمحامين مثلما حصل مع محاميتين بذات النهج.. أو الأداة

تصريح إعلامي من مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان:

إدانة نهج تكميم الأفواه بأية ذريعة تمظهرت وبأي ادعاء حاولت المرور

مرة تتم مداهمة منزل أحد الإعلاميين ومن دون أوامر قضائية وفي أخرى يتم اللجوء إلى القضاء وفي غيرها نشاهد التضييق كما في سلوك تحديد بل تقييد من تتم استضافته في قناة رسمية أو غيرها فضلا عن أشكال تُمرَّر تحت الطاولة من تهديد أو ابتزاز و\أو اعتداءات على إعلاميين وصحفيين نسوة ورجالا بجانب تقييدات بلا حدود للتظاهرات وحرية التعبير فيها أو حتى الاعتداء الفظ الوحشي على المشاركات والمشاركين فيها..

وبجميع الأحوال كانت الادعاءات أن تلك الأحداث والوقائع قد جرت بتصرفات فردية أو من قوى خارج إطار سلطة الحكومة! بينما تكرارها وتراكمها بات يفضح طابعها الثابت المخطط له مع سبق الإصرار مثلما يؤكد (منهجية) سلوك الإدارة الحاكمة (في قمع الحقوق والحريات) وأولها (حرية التعبير..

وحتى لعبة منح العفو عن هذه الواقعة أو تلك بعد إصدار أحكام مشرعنة إنما تتعارض حتى فيما تستند إليه من مصدرها [القانوني]، نؤكد تتعارض مع القوانين واللوائح الحقوقية الدولية والوطنية ممثلة بالدستور العراقي وهذا ما يعني تعمّد إدارة الحكومة ممارسة نهج التهديد واستغلاله في تكميم الأفواه واختلاق الرقيب الداخلي بقصد الإمعان في التحكم وإباحة استمرار جرائم الفساد وما هو أنكى منها..

لقد حاولت إعلاميات ومعهن حاول إعلاميون وصحفيون إعلاء الصوت الحر المستقل لتقديم مواقف نقدية تعبر عن الناس وأنينهم وشكاواهم بالمتاح الممكن من رد الفعل النقدي إلا أن الموقف الرسمي الحكومي ظل متمترسا خلف نهج لا يوصف إلا بالقمعي مما يكمم الأفواه أو يصادر حرية التعبير المكفولة دستوريا..

ولطالما رصدت الحركة الحقوقية حالات استغلال تأويل بعض العبارات النقدية أو تحليلها بمحمولات غير محمولاتها الهادفة لإصلاح أمر أو معالجة قضية بالتركيز على الخطاب المحتدم أو الحاد في بعض الأحيان كي يتم تجاوز الفعل الإصلاحي للخطاب واستهداف من أطلقه في حقه بالتعبير عن أية رؤية لا تتفق والنهج المفروض حكوميا وضمنا الذي يمرر خطابا مافيويا و\أو ميليشياويا فيما يتصدى لأي خطاب نقدي مقابل..

وفي هذا السياق القمعي رصدنا مؤخرا استدعاءً قضائيا للإعلامية زينب ربيع لمجرد تغريدة نشرتها وهو ما يدخل بسياقات ممنهجة لمطاردة الحراك وحريته في التعبير..

ومن هنا فإننا لا نكتفي بإدانة الفعل غير المبرر بل الذي يدخل بنهج قمع حرية التعبير بل نعمل مع شركائنا بالحركة الحقوقية العراقية من أجل تحقيق التغيير باتجاه دمقرطة الحياة والانتصار للتنوير والتنمية والتقدم ولإنهاء الأوضاع الشاذة التي يمر بها العراق واستعادة سلطة دولة وطنية بنهج الديموقراطية والفديرالية واحترام حقوق الإنسان وحرياته وأبرزها هنا حرية التعبير

تحية لكل المخلصات والمخلصين باتجاه العراق الجديد الحر المستقل ولدولة العدالة الاجتماعية ونهج احترام القانون ومؤسساته وسلامة الحداثة والانتماء للعصر وقوانينه..

مكتب إعلام المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

بيان صادر عن الاتحادات والنقابات العمالية العراقية حول مقترح قانون التنظيم النقابي للعمال

نحن، ممثلي الاتحادات والنقابات العمالية المستقلة في العراق، نعبر عن اعتراضنا لما جاء في مقترح قانون التنظيم النقابي تحت تسمية "قانون التنظيم النقابي للعمال وأصحاب العمل" الذي تم تقديمه للقراءة الثانية إلى مجلس النواب كبديل عن القانون الجائر النافذ رقم 52 لسنة 1987. وبعد الاطلاع على هذا المقترح، تأكد لدينا أنه يشكل انتهاكًا خطيرًا للدستور العراقي، والاتفاقية الدولية رقم 87 لسنة 1948 (اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم) المصادق عليها العراق بموجب القانون رقم 87 لسنة 2017، والاتفاقية الدولية رقم 98 لسنة 1949 (اتفاقية تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية) المصادق عليها العراق بموجب القانون رقم 59 لسنة 1962، واللتين تعدان من أهم المرجعيات الدولية في حماية حقوق العمال والنقابات.

لقد جاء هذا المشروع متضمنًا أحكامًا جائرة تقوض مبدأ التعددية النقابية وتحتكر العمل النقابي لصالح الاتحاد الحكومي، وتمنع حق وحرية التنظيم النقابي في القطاع العام في انتهاك صارخ لقيم الديمقراطية وحرية التنظيم. كما فرض المشروع عقوبات غير مبررة على النقابات التي لا تحمل صفة "الأكثر تمثيلًا"، مما يكرس هيمنة اتحاد السلطة ويمنحه امتيازات غير قانونية، في خرق واضح لحقوق العمال والنقابات المستقلة.

إن القوانين والمعايير الدولية التي صادق عليها العراق تمنح النقابات حق إدارة شؤونها الداخلية بحرية، بما في ذلك صياغة دساتيرها وتحديد هياكلها التنظيمية. وأي تدخل خارجي يُعد انتهاكًا لسيادة العمل النقابي. كان من المفترض أن تأخذ لجنة العمل البرلمانية بعين الاعتبار توصيات خبراء منظمة العمل الدولية وملاحظاتهم الفنية، وأن تضمن مشاركة فاعلة للنقابات الوطنية في صياغة هذا القانون لضمان توافقه مع المعايير الدولية والقيم الديمقراطية.

ومن غير المقبول أن يجمع هذا المشروع العمال وأصحاب العمل تحت قانون نقابي واحد، في سابقة لم تحدث في أي دولة في العالم. إن دمج الطرفين المتصارعين في قانون واحد يتجاهل طبيعة العلاقة الإنتاجية بينهما، ويهدد حقوق العمال واستقلالية نقاباتهم.

لذا، نطالب الحكومة ومجلس النواب بما يلي:

1- تجميد مشروع القانون وسحبه ليتسنى مراجعته وإعادة صياغته بما ينسجم مع الدستور العراقي والمعايير الدولية، وحق وحرية عمالنا في إقامة تنظيمهم النقابي الديمقراطي الحر المستقل .

2- فتح حوار اجتماعي ونقابي حقيقي يضم جميع الأطراف المعنية لضمان صياغة قانون يعكس احتياجات العمال والنقابات الوطنية ويحترم التعددية النقابية وحق وحرية التنظيم النقابي في القطاع العام.

3- الالتزام بالملاحظات الدولية المقدمة من منظمة العمل الدولية والخبراء المختصين لتجنب إحراج العراق أمام المجتمع الدولي ولجنة المعايير الدولية.

نحذر من أن تمرير هذا المشروع بصيغته الحالية سيؤدي إلى تصعيد واسع من قبل الاتحادات والنقابات المستقلة، بما يشمل احتجاجات ومسيرات تنظم على الصعيد الوطني والدولي، مما قد يضر بسمعة العراق الدولية. ونؤكد على أننا نعمل لبناء وطن يحترم حقوق الإنسان والعمال، ونحمل الحكومة المسؤولية الكاملة عن التداعيات السلبية التي قد تنتج عن تجاهل مطالب النقابات الوطنية.

ان من حق الحركة النقابية العمالية العراقية ان يكون لها قانون ينظم عملها يعبر عن حقوقها ومصالحها دون تهميش أو إضعاف أو محاولة إلغاء دورها وفرض قانون يسلب إرادتها من دون مساواتها مع الحركة النقابية العربية والعالمية.

الاتحادات والنقابات العمالية العراقية 2 شباط 2025

الموقعون :

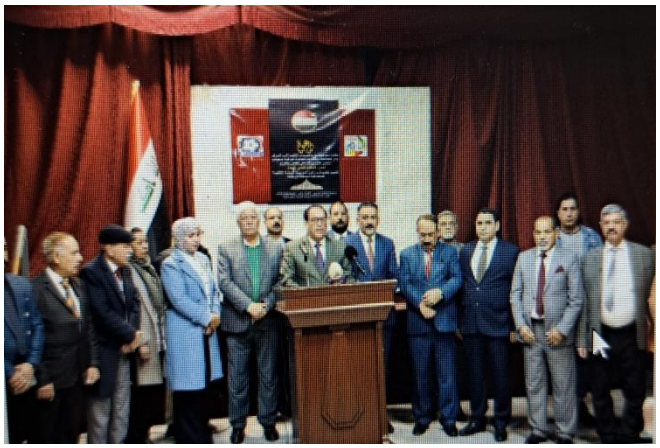

1. **كريم لفته سندال - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية العراق، رئيس المجلس النقابي العمالي**
2. **عدنان الصفار - الأمين العام لاتحاد نقابات عمال العراق، سكرتير مؤتمر الاتحادات العمالية**
3. **علي رحيم علي - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال العراق**
4. **عباس كاظم رباط - رئيس اتحاد النقابات العمالية والمهنية المستقلة في العراق**
5. **يسرى عامر الهاشمي - رئيس الاتحاد الوطني المركزي لنقابات عمال العراق**
6. **حسن جمعة عواد - رئيس الاتحاد العام لنقابات النفط والغاز والبتروكيمياويات في العراق**
7. **حسن الشمري - رئيس الاتحاد الوطني العام لنقابات عمال العراق**
8. **عبد الكريم عبد السادة - رئيس الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق**
9. **حيدر عبد الاله مسلم - رئيس اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق**
10. **علي حسين مشيل - نقيب نقابة ذوي المهن الهندسية الفنية**

مبادرة ارتقاء لاتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية

عن صفحة اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق بالفيس بوك

ضمن برنامج متكامل و شامل وواسع، انطلقت اولى فعاليات مبادرة ارتقاء، التي اطلقها اتحاد الطلبة العام وفريق تغيير العلمي في محافظة كربلاء.

حيث نظم فريق المبادرة بالتعاون مع أكاديمية النخبة ورشة تدريبية متميزة استهدفت تطوير قدرات الطلبة في العمل الطلابي.

وشهدت الورشة التي سلطت الضوء على دور العمل التطوعي و تعزيز النشاط الطلابي المطلبي، مشاركة واسعة من نخب وناشطين في الحركة الطلابية.

كما وتناولت الورشة في السياق، آليات بناء تعزيز مهارات قيادية لدى الطلبة، واتخاذ المبادرات البناءة.

عن صفحة اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق بالفيس بوك

وقفة تضامنية مع شعب لبنان وفلسطين نظمها اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق في ساحة الأحرار

في إطار التزامه بقضايا الشعوب العربية وتضامنه مع القضايا الإنسانية العادلة، نظّم اتحاد الطلبة العام في جمهورية العراق وقفة تضامنية دعماً لشعبي لبنان وفلسطين. جرت الفعالية في ساحة الأحرار في محافظة كربلاء.

ووجهت الوقفة رسائل عدة كان في مقدمتها التضامن الثابت مع القضية الفلسطينية وادانة الاجرام الصهيوني، ووجهت دعوة لطلبة العراق لتنظيم فعاليات تضامنية شبيهة لادامة زخم التضامن الشعبي.

بيان اعتبار تشكيل مجلس فرع نقابة المحامين في الحسكة باطلاً

عن مركز عدل لحقوق الإنسان

يعتبر نقابات المحامين في سوريا مثل العديد من النقابات المهنية الفكرية باعتبارها مؤسسات مدنية تنتخب مجالس ذات أعضاء محددين ولمدد محددة من اجل تمثيلها امام مؤسسات الدولة وحماية حقوق أعضائها والدفاع عنهم وقد سبق لحزب البعث المنحل والنظام الفار انه كان يستغل تلك النقابات من خلال تحديد عدد من أعضاء تلك النقابات من قبلها ومن قبل الجبهة الوطنية التقدمية المنحلة بدورها لتكون رهينة فكرها وقراراتها ولكن رغم ذلك كان يترك هامش لبقية المكونات السورية لتنتخب أعضاء يمثلون جزء من تطلعاتهم.

فقد تفاجأنا بتاريخ 2025/2/6 اصدار مجلس نقابة المحامين في سوريا قراراً متفرداً بتشكيل مجلس نقابة المحامين في الحسكة بشكل مخالف لقانون أصول ممارسة مهنة المحاماة والتي تحدد بشكل واضح تشكيل النقابة المركزية ونقابات الفروع من خلال انتخابات تشارك فيه جميع أعضاء الفروع وذلك بعد حله لفرع النقابة السابق متجاوزا بأشواط ما كان يقوم به النظام السابق وحزب البعث المنحل من انتهاك للقانون والديمقراطية .

اننا في مركز عدل لحقوق الإنسان في الوقت الذي ندين فيه قرار مجلس نقابة المحامين المركزية في سوريا تشكيل مجلس نقابة المحامين في الحسكة من تلقاء نفسها وبدون اية انتخابات بعد حله لمجلس الفرع السابق من خلال تشكيل مجلس فرع على مقاسها فاننا نعتبره سابقة خطيرة للعمل النقابي وخاصة ان مخالفة القانون هي لنقابة المحامين وهم رجال القانون ونعتبره باطلاً كونه تم بشكل مخالف لأصول تشكيل مجلس نقابة المحامين من خلال الانتخابات تشارك فيه جميع أعضاء فرع النقابة ونطالب النقابة المركزية بالرجوع عنه واعتباره لاغياً . كما ان قرار تشكيل مجلس نقابة المحامين في الحسكة إضافة إلى مخالفته لقانون تنظيم عمل مهنة المحاماة فانه لم يستند إلى اية معايير سوى الولاء تماماً كما كان يفعل حزب البعث لأكثر من خمسة عقود من الزمن. فانه – القرار – إضافة إلى كل ذلك ينطوي على عقلية تمييزية عنصرية واضحة من خلال اقصاء كامل المكون الكردي من فكرة تشكيل مجلس الفرع رغم ان عدد المحامين الكرد يزيد عن نصف عدد أعضاء المحامين في فرع الحسكة.

7 شباط / فبراير 2025

مركز عدل لحقوق الإنسان

أيميل المركز: adelhrc1@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.adelhr.org

موقف تضامني وطيدة مع نقابة المحامين بسوريا

دأبت السلطات الاستبدادية على انتهاك استقلالية منظمات المجتمع المدني والتدخل السافر في شؤونها ومن ذلك استبدال الانتخابات وانعقاد هيآتها العامة بالإتيان بمن يمالئ تلك السلطات وهو ما حدث على سبيل المثال في العراق وسوريا وها هو يتكرر وهذه المرة مع طرف يمثل القانون في البلاد,, إلا أن تلك السلطات باتت تُسفر عن هويتها بالتدرج في فرض رؤاها ونهجها خطوة فأخرى حتى يُصبح الشعب يوما ليجد نفسه بمجابهة مع استبداد كلي شمولي كما كل الدكتاتوريات وهذه المرة مع إسلام سياسي ظلامي جاء من فضائل مسلحة إرهابية فضلا عن أدلجتها الظلامية مستغلا هناك انهيار النظام وهزيمته أمام الحراك الشعبي..

إننا نؤكد تضامننا الثابت مع عموم المحامين بسوريا ومنهم في الحسكة ونشدد على مخاطر تمرير تلك الممارسات ودلالات الانتهاك للقيم القانونية والدستورية بخاصة أن السلطة هي سلطة مؤقتة لا ترقى لسلطة انتقالية ولا تعوض عنها بل يجب إنهائها فورا والتوجه للسلطة الوطنية الجامعة لحين إجراء الانتخابات وتثبيت أركان نظام تنويري ديموقراطي بديل..

المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار الاعتداءات على الحركة الاحتجاجية وتكررها_ ألواح سومرية

معاصرة

دان المرصد السومري لحقوق الإنسان بشدة استمرار الاعتداءات على الحركة الاحتجاجية وتكررها بمختلف المحافظات العراقية وعلى الرغم من الطابع السلمي للحركة الاحتجاجية وعلى الرغم من عجالة المطالب واتفاقها التام مع القوانين ومع الدستور وعلى الرغم من أن تلك المطالب تقتصر على ما مسَّ ويمس حيوات الفقراء إلا أن الحركة تتعرض باستمرار للقمع وللاعتداءات التي تنتهك أبسط الحقوق وفي واحدة من أفقر المحافظات هي الديوانية تعرضت الاحتجات السلمية للاعتداء ما يدفعنا لتجديد مواقف التضامن وتسليط الضوء على المجريات..

المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين بشدة استمرار الاعتداءات على الحركة الاحتجاجية وتكررها

ويدين بشدة الاعتداء على المحتجين في الديوانية متضامنا مع مطالبهم

مثلما كثير من الفئات والشرائح الفقيرة تتواصل مستمرة حركاتهم الاحتجاجية وهذه المرة في الديوانية؛ إذ خرج أبناء الديوانية بتظاهرة ضمت مختلف أحياء المدينة وضواحيها وذلك احتجاجا على تلكؤ الشركة المكلفة بتأهيل حوالي 42 حيا بمركز المحافظة. وإذا كان الراصد لأوضاع المحافظة ومركزها يشاهد حجم الفقر والخراب وقطوعات الطرق بل تعطيل حيوات المواطنين فإنَّ هؤلاء يعانون الأمرَّين من تلك المشاهد وما تجسده من إهمال خطير.. ومن هنا طالب المحتجون بإلغاء التعاقد مع الشركة المعنية وإحالة المشروعات الى جهات أو شركات رصينة وصاحبة خبرة وقدرة على التنفيذ.

ومن المؤكد أن لا أحد إلا ويقف مع أي جهد موضوعي للخلاص من الفساد والخراب وما يعيق حركة البناء والتنمية وتوسيع فرص تقديم الخدمات، إلا أن الأوضاع على وفق الوتيرة الروتينية والوعود المكرورة لن تجدي نفعا ما لم يتم اتخاذ القرارات الحاسمة في هذا الشأن وتتم الاستجابة الفعلية للمطالب والخطط التي رسمتها الحشود صاحبة المصلحة من تلك الواقعة بضيم الاستغلال ونتائج الإهمال والتقصير السائدة..

وبدلا من تلك الاستجابة نجد أن الجهات المسؤولة قد اتجهت نحو ممارسة القمع والاعتداء على الحركة الاحتجاجية ما نسجل هنا أشد مواقف الاستنكار لما طاول اعتصام الأهالي من طرف قوات واجبها الحماية لا الاعتداء الذي بات مكرورا بصورة ممنهجة..ونحن في الحركة الحقوقية العراقية والمرصد السومري نؤكد على وجوب احترام القوات الأمنية والشرطية للتظاهر السلمي وتوفير الحماية له كع محاسبة المقصرين ممن خرق اللوائح الحقوقية واعتدى على الحركة السلمية مشددين على ضرورة التحقيق الشفاف وكشف الحقائق لمنع تكرار تلك الأحداث..

ونؤكد هنا أيضا على ضرورة سرعة اتخاذ القرارالمناسب لإنهاء ظاهرة التلكؤ المشار إليها وفتح تحقيقات جدية مسؤولة عن معالجة ملفات الفساد وتلك التي أوقعت بتلكؤها نتائج معقدة بمجابهة المواطنين في المحافظة..

المرصد السومري لحقوق الإنسان

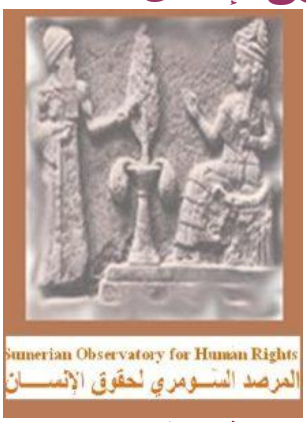

المرصد عضو المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

الأول من فبراير شباط 2025

الجمعية العراقية للمتقاعدين تجتمع مع اللجنة القانونية في البرلمان

من نشاطات منظمات المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ، ننشر لكم ادناه نشاطا مهما لجمعية المتقاعدين العراقيين

الجمعية العراقية للمتقاعدين تجتمع مع اللجنة القانونية في البرلمان

اجتمع اليوم وفدا من الجمعية العراقية للمتقاعدين برئاسة رئيس الجمعية مهدي العيسى وعدد من اعضاءها كل من الذوات بدر راشد وعلي عبد الحسين ورزان محمد فارس الكروي وعادل حسن جبر اللامي وياسين خضير محمد وقدم رئيس الجمعية شرحا وافيا عن معاناة المتقاعدين والحلول والاقتراحات الكفيلة بإزالة الفجوات التي تضمنها قانون التقاعد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ التي اقترحتها الجمعية العراقية للمتقاعدين المجازة رسميا ومنها إعادة السن القانوني إلى ما كان عليه قبل عام وتعويض المتضررين منه باحتساب السنوات المجتزأة للمحالين قسرا من تولد ١٩٥٧ وما تلاها وكذلك المادة ٣ المعدلة للمادة ١٣لتاركي العمل بالسريان بأثر رجعي والمادة ١٤ من خلال إنهاء التمييز (التسكين) بإلغاء الفقرة ثالثا / أ من المادة ٣٥ من قانون التقاعد رقم ٩ لسنة ٢٠١٤ وكذلك تعديل المادة ٢٦ بإلغاء شرط الابن البالغ ١٨ سنة لغرض استمرار راتب المستفيدة من راتب ابيها وشمول المتقاعدين من المدنيين والكيانات المحالين إلى التقاعد قبل عام ٢٠١٤ بمكافأة نهاية الخدمة إضافة الى بعض المواد الأخرى مثلا المادة ٣٦ وغيرها من التعديلات ذات المساس المباشر بحياة المتقاعدين المعيشية.

وفي ختام الاجتماع شكر الاستاذ مهدي العيسى رئيس الجمعية السادة رئيس واعضاء اللجنة القانونية على تفهمهم تلك المعاناة واعلنوا انهم سيكونوا مع مطالب المتقاعدين.

وستبقى جمعيتكم المناضلة في خدمتكم من أجل تحقيق المساواة ارتباطا بتحقيق العدالة ونيل كافة الاستحقاقات القانونية المصادرة

وتقبلوا فائق التقدير

مهدي العيسى

رئيس الجمعية العراقية

للمتقاعدين

الاثنين ٢٠ / ١ / ٢٠٢٥

المصدر صفحة هيأة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في الفيس بوك

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان: رسالة إلى المحكمة الاتحادية العليا

يسعى المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان توجيه رسالة إلى المحكمة الاتحادية ادناه نصها نأمل من المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني والناشطات والناشطين الوطنيين مشاركتكم معنا نص الرسالة

بتاريخ 21- 1- 2025 أقدم مجلس النواب، على تمرير ثلاثة قوانين مُثيرة للجدل، عبر صفقة سياسية مشبوهة، وبطريقة مخالفة للدستور والنظام الداخلي للمجلس، (سلّة واحدة) إن التصويت على القوانين في سلة واحدة هو بحد ذاته مخالفة قانونية ويصادر حق النائب في إظهار موقفه من كل قانون على حدة في جلسة شابها الكثير من المخالفات، أبرزها:

أ- غياب النصاب القانوني ب- عدم احتساب الأصوات بشكل دقيق.

.....

القوانين هي:

أولاً- تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959الذي يمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق المرأة والطفولة، وتهديدًا للسلم الاجتماعي، وانتهاكاً لحقوق النساء والفتيات، ويزيد من ترسيخ التمييز المجحف للأسباب التالية:

1- إن التعديل يتحدث باسم مكون طائفي معين بالوقت الذي نعرف أنَّ الشيعة مذاهب متعددة، والسنّة مذاهب متعددة أيضا، ومفهوم الحرية التي نصّ عليها الدستور يؤكد الالتزام بأحوال الإنسان الشخصية وفق الدين أو المعتقد أو المذهب.

2- إنَّ هذا التعديل سيفتح الباب لتعديلات خاصة لكل مذهب من المذاهب بالوقت الذي يفترض أن يكون القانون جامعاً وموحِّداً، يحقق العدالة والمساوة دون تمييز؛ بغضّ النظر عن الجنس أو القومية أو الدين أو المذهب أو الرأي.

3- مخالفة هذا التعديل للاتفاقيات والالتزامات القانونية الدولية التي وقّع عليها العراق، وصادق عليها مجلس النواب، وأصبحت قانوناً مُلزِما لا يمكن مخالفته أو التعارض معه، وهي:

أ- معاهدة حماية الطفولة، ب- ومعاهدة (سيداو).

4- عدم وجود مبرّر فقهي أو قانوني لتعديل القانون النافذ؛ فقد صيغ استناداً للشريعة الإسلامية، وبمشاركة جهات دينية وفقهية من مختلف المكونات آنذاك، وبما يلائم واقع المجتمع العراقي.

.....

ثانياً- التعديل الخاص بقانون العفو عن الإرهابيين وإعادة محاكماتهم والتحقيق معهم:

فيما يخص هذا التعديل نسجل ملاحظاتنا عليه:

1- سبق أنْ صدر في العام 2016 نفس هذا القانون ليمنح الإرهابيين فرصة أخرى للاستفادة من هذا المنفذ المخالف لطبيعة الإرهابيين؛ الذين لم يزالوا حتى اليوم يفتكون بأرواح العراقيين.

2- يمنح القانون فرصة للمجرم الذي يروّج المخدرات بوزن 50 غم فأقل؛ دون تبرير أو سبب منطقي.

3- يُلزِم هذا القانون أهل المجرم بعدم تكرار مثل هذه الجريمة مرة أخرى، وهي سابقة قانونية وتشريعية، تخالف مفهوم الجريمة والفعل المخالف للقانون والمسؤولية الجزائية.

4- فيما يخص مرتكبي جرائم الفساد والسرقات؛ فإنه يفسح المجال أمام الفاسدين من المحققين، والمتعاونين معهم لإيجاد منافذ للخروج من جرائمهم بدون التزامات مالية أو قانونية.

.....

ثالثاً- القانون المتعلق بإعادة الأراضي التي صادرتها السلطة في حينها:

إنَّ هذا الأمر يستوجب قبل كل قرار أو قانون معرفة ما يلي:

1- تفاصيل حقوق كافة المواطنين.

2- الأسس التي قام عليها قرار المصادرة.

3- إذا تمّ تعويض المتضرّرين من عدمه، أوحال مَن تمّ منحهم الأرض طيلة فترة تتجاوز العقدين من الزمن.

4- أنْ تتمّ دراسة الواقع بمسؤولية وعدالة بعيداً عن المواقف السياسية والمصالح الضيقة.

.....

يسعى المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان وبالتنسيق مع منظمات حقوقية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والنشاطات بحملة من الإجراءات لمواجهة هذه القوانين، والطعن بدستوريتها أمام المحكمة الاتحادية، لغرض إلغاء وتعطيل الجلسة، واعتبار التعديلات غير قانونية، ويسعى الى التنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان لزيادة الضغط على الجهات الحكومية لإعادة النظر في التعديلات، فضلاً عن دعوة المنتدى الى جميع القوى السياسية والاجتماعية والمدنية للعمل معاً ؛ لأنَّ هذه القوانين تهدّد النسيج الاجتماعي العراقي.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

1- المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان.

2- جمعية المواطنة لحقوق الإنسان، العراق.

3- - المرصد السومري لحقوق الإنسان.

4- جمعية الرافدين لحقوق الإنسان، في العراق.

5- الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، في العراق.

6- منظمة ألق للطفولة، العراق

7- الجمعية العراقية للمتقاعدين، العراق.

8- لجنة حقوق الإنسان في أستراليا.

9- منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان، أومرك، ألمانيا.

10- هيئة الدفاع عن أتباع الديانات والمذاهب في العراق

26 كانون الثاني 2025

أن كنت ضد هذه القوانين والانظمة شاركنا بإضافة اسمك ومهنتك ومكان سكنك كي نرسل الرسالة معا إلى المحكمة الاتحادية عسى أن موقف هذا الظلم على شعب العراق

أضف اسمك أدناه في المداخلات رجاء

في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: مركز "شمس"

10ديسمبر 2024

«شمس» مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: مركز "شمس" يدعو الأسرة الدولية لعدم مقايضة حقوق الإنسان بالمصالح السياسية

رام الله : دعا مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" في اليوم العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى عدم مقايضة حقوق الإنسان بالمصالح السياسية، وعدم المفاضلة في تطبيق هذا الإعلان بين الشعوب والقوميات والمجتمعات باعتباره وثيقة دستورية عالمية تحمي حقوق الإنسان وقداستها من أي تعسف كان، ولأن حقوق الإنسان ثابتة ولا تتجزأ، وحقوق الشعب الفلسطيني ما زالت تنتهك منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تصادف مع نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيره من أرضه وانتهاك حقوقه وارتكاب أفظع الجرائم بحقه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأن تجليات مأساة الشعب الفلسطيني ما زالت ماثلة للعيان ومستمرة، فحرب الإبادة الجماعية المتواصلة في قطاع غزة هي خير دليل على انتهاك الاحتلال للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وارتكابه لجرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني.

وأكد مركز "شمس" على أن جرائم الاحتلال تلك والتي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية والتي يقابلها صمت دولي مريب، تكشف بشكل واضح عن عجز النظام الدولي وتماهي بعض الدول مع تلك الجرائم ، فتلك الدول توظف النظام الدولي السائد لخدمة مصالحها ، مما جعل المؤسسات الدولية وعلى رأسها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن الدولي جسداً بلا روح، وهيكلاً فارغاً لا قيمة لقراراته أو توصياته، وكل ما صدر عن تلك المؤسسات حول وقف أعمال الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني لم يلتزم به الاحتلال.

وذكر مركز "شمس" دول العالم أن ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تأتي مرة أخرى هذا العام في ظل الانتهاك الجسيم لكافة الحقوق والحريات التي أقرها الإعلان العالمي من قبل الاحتلال الإسرائيلي من خلال استمرار جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، فتلك الحقوق والحريات التي أقرها هذا الإعلان لكل البشر بصرف النظر عن لونهم أو عرقهم أو جنسهم أو دينهم أو لغتهم أو أصلهم الوطني أو انتمائهم السياسي ما زالت تُسلب من أبناء الشعب الفلسطيني أمام أعين العالم الجمع الذي لا يحرك ساكناً، فهذا الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول 1948 بموجب القرار رقم (217أ) ، أصبح المعيار المشترك الذي يشمل كافة شعوب العالم والذي حدد حقوق الإنسان الأساسية والتي يجب على جميع الدول والحكومات حمايتها والمحافظة عليها من أي انتهاك .

وشدد مركز "شمس" على أن هذا الإعلان الذي جاء بعد المجازر والأهوال والفظائع التي ارتكبت في الحرب العالمية الثانية ليتجنب العالم تكرارها مستقبلاً، مازلت تلك الجرائم مستمرة بحق الشعب الفلسطيني، وعلى العالم أن يحترم التزاماته وتعهداته الدولية في حماية حقوق الإنسان والالتزام بكل ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فكل الحقوق التي أقرت في هذا الإعلان مازالت تنتهك وتسلب من الشعب الفلسطيني بسب حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، من استهداف منظم للمدنيين والأعيان المدنية وانتهاك الحق في الحياة والصحة والتعليم والحركة والعمل وتدمير الأعيان المدنية (المدارس، الجامعات، المعاهد، رياض الأطفال، المراكز الثقافية، المباني السكنية والبيوت، المستشفيات، المراكز الطبية، ومركبات الإسعاف، والمباني الحكومية والبلديات، والبنية التحتية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي).

وأشار مركز "شمس" إلى أن الاستخدام المفرط للقوة من قبل الاحتلال وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني منذ 7 من

تشرين أول/ أكتوبر 2023، قد أدى إلى استشهاد حوالي (45535) شهيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجرح حوالي (111790) جريح، ونزوح حوالي (2) مليون مواطن، وتنفيذ حوالي (17200) حالة اعتقال، وحوالي (11000) مفقود، من بينهم حوالي (17600) طفل، وحوالي (12050) امرأة، و(1140) عائلة فلسطينية مسحت من السجل المدني بالكامل، و(3463) عائلة أبادها الاحتلال ولم يتبق منها سوى فرد واحد.

إضافة إلى ذلك الانتهاك الجسيم للحق في الصحة من خلال تدمير المستشفيات والمراكز الصحية والطواقم الطبية ومراكز الإسعاف والطوارئ، حيث نفذ بذلك ما بات يعرف ب (الإبادة الصحية) من خلال تدمير النظام الصحي بشكل كامل، مما أدى إلى عن استشهاد حوالي (1055) شهيد من الطواقم الطبية، واعتقال أكثر من (319) من الكوادر الصحية، وإخراج (34) مستشفى، و(80) مركزاً صحياً من الخدمة واستهداف (162) مؤسسة صحية، وتدمير أكثر من (134) مركبة إسعاف، إضافة إلى تدمير البنية التحتية للمرافق الصحية وخاصة شبكات المياه والصرف الصحي، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية وخاصة الأدوية والتطعيمات والمستلزمات الطبية والأغذية، وعدم المقدرة على جمع النفايات مما أدى إلى انتشار الأمراض المعدية، وأصبحت المدن والبلدات والمخيمات في قطاع غزة بيئة خصبة لانتشار الحشرات والقوارض التي تنقل الأمراض، إذ يوجد في قطاع غزة حوالي (12500) مريض مصاب بالسرطان، و(2,136,000) إصابة بأمراض معدية بسبب النزوح، و(71338) إصابة بالتهاب الكبد الوبائي، و(60000) سيدة حامل معرضة للخطر، و(350000) مريض مزمن في خطر بسبب منع إدخال الأدوية، ولم تسلم المسيرة التعليمية في قطاع غزة من تلك الانتهاكات فقد دمر الاحتلال (132) مدرسة وجامعة بشكل كلي، و(348) مدرسة وجامعة بشكل جزئي، وقتل (12780) طالب/ة ، وحرم (785000) طالب/ة من التعليم، وقتل (755) معلماً وموظفاً تربوياً، وأعدم (144) عالماً وأكاديمياً جامعياً، وانتهك الاحتلال الحق في السكن من خلال تدمير البيوت والمنشآت السكنية وتهجير المواطنين من بيوتهم، إذ تم تدمير حوالي (160500) وحدة سكنية بشكل كامل وتدمير(193000) سكنية بشكل جزئي، وأصبح هناك (83000) وحدة سكنية غير صالحة للسكن، وانتهاك الحق في العبادة من خلال تدمير الكنائس والمساجد والمقابر، إذ دمر الاحتلال حوالي (819) مسجد بشكل كلي، ودمر (153) منزل بشكل جزئي، ودمر (3) كنائس وتدمير (19) مقبرة، كما استهدف الاحتلال الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في انتهاك جسيم لحرية الرأي والتعبير ونقل الحقيقة، إذ بلغ عدد الشهداء من الصحفيين في قطاع غزة حوالي (190) صحفياً.

وطالب مركز "شمس" الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة والأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف ومجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان والمقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بضرورة التحرك العاجل والضغط على حكومة الاحتلال وإلزامها بتطبيق كل ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتوقف عن ارتكاب جرائمها بحق المدنيين الأبرياء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انتصاراً لقيم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وتحقيقاً لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ،وفي مقدمتها حماية وحفظ السلم والأمن الدوليين .

عمر رحال
"مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس
العضو الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
Human Rights & Democracy Media Center “SHAMS"
The Consultative member of the United Nations Economic and Social Council (ECOSOC)
Ramallah-Palestine
Tel: 0097022985254
Fax: 0097022985255
Jawwal: 00972599525054
P.O. Box: 429 Ramallah
http://www.shams-pal.org
https://www.facebook.com/SHAMS.Pal

الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين تدين الهجوم الوحشي على سوق صابرين بأم درمان

بغداد – طريق الشعب

مصدر الصور: إنترنت وكالات

الخرطوم ـ وكالات

أدانت "الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين" بشدة الهجوم الوحشي الذي شنته مليشيا الدعم السريع على سوق صابرين بمدينة أمدرمان، والذي أسفر عن مقتل أكثر من أربعين شخصًا وإصابة مئات الجرحى من المدنيين الأبرياء.

واعتبرت الجبهة هذا الهجوم جريمة ضد الإنسانية بكل المقاييس، إذ استهدف سوقًا كان يشكل المتنفس الوحيد للكادحين الذين يعملون في بيع الخضر والفواكه والاحتياجات الأساسية للمواطنين البسطاء.

وأكدت الجبهة في بيانها أن الهجوم يأتي في إطار سياسة تدمير المجتمع المدني من قبل المليشيات المسلحة، حيث كان السوق المستهدف هو المكان الوحيد الذي يعتمد عليه هؤلاء الضحايا لكسب قوت يومهم بعد تدمير الأسواق الأخرى. وأضافت الجبهة أن هذا الهجوم يمثل تصعيدًا مروعًا في استهداف المدنيين الأبرياء الذين ليس لهم علاقة بالنزاع العسكري القائم.

وأعربت الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين عن أسفها العميق إزاء استمرار هذه الانتهاكات غير الإنسانية، وطالبت بوقف فوري لهذه الأعمال الإجرامية التي تستهدف المدنيين. كما دعت الجبهة مليشيا الدعم السريع إلى التوقف عن استخدام المدنيين كوقود لهذه الحرب المدمرة.

وفي السياق ذاته، ناشدت الجبهة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية باتخاذ إجراءات حاسمة لضمان حماية المدنيين وضمان سلامتهم، وطالبت بمحاسبة صارمة لجميع المسؤولين عن هذه الجرائم ضد الإنسانية. وأضافت الجبهة أن استهداف المدنيين هو جريمة حرب يجب أن تتوقف فورًا، مؤكدة أن المدنيين ليسوا طرفًا في النزاع العسكري، ومن الواجب احترام حقوقهم وحمايتهم.

بعض صور عن أوضاع السودان من النت وكالات

الحقوق والقوانين

- قراءة قانونية في التهجير القسري للسكان..!!
- التوصيف ضوابط الشرف في الاختلاف
- ندوة للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بشأن أبرز ملفات الحقوق والحريات في العراق
- المنتدى العراقي في فرنسا يعقد مؤتمره الخامس عشر

قراءة قانونية في التهجير القسري للسكان..!!

إعداد الأستاذ الدكتور جلال الزبيدي حقوقي واستاذ جامعي

إن المحاولات المحمومة للإدارة الأمريكية ونزعتها لاحتلال قطاع غزة وتحويله الى منتجع سياحي (ريفيرا الشرق الاوسط) مجرد هراء فارغ ولعبه سياسيه مارقة واستحالة تحقيقها للأسباب التالية:

1- معارضة جميع دول العالم والمجتمع الدولي الذي يتكون من 193دوله لهذا النزعة الاستيطانية الجديدة حيث توجد فقط (دولتان) تؤيدها هما(امريكا واسرائيل) وتعارض هذا الجنون السياسي191 دوله اي جميع دول العالم. وهذا يؤشر الى حجم العزلة السياسية لهذا المشروع الاستعماري الاستيطاني؟

2-لا توجد في الافق اي استعداد او موافقة من قبل اي دوله عربيه او اجنبيه لاستقبال واستيعاب ما يقارب مليونان ونصف من المهجرين من قطاع غزه على الرغم من كل الضغوط الأمريكية..؟

3- كما ان هناك مساله بالغة الاهمية وذات طبيعة استراتيجيه الا وهو تمسك سكان غزه بأرضهم ووطنهم وترابهم الذي ولدوا فيه ورفضهم المطلق لكل اشكال الضغوط ومغريات الترغيب والتهديد البائسة.

5- كما انه لا يوجد اي مسوغ قانوني يشكل غطاء لعملية التهجير القسري لسكان غزه؟ سيما اذا علمنا ان اتفاقية جنيف الرابعة اعتبرت التهجير القسري للسكان من الاراضي المحمية دوليا بمثابة جريمة حرب فاضحه. حيث اشارت اتفاقية جنيف الرابعة بانه يحظر بشكل حاسم النقل القسري سواء فرديا او جماعيا للأشخاص المحميين دوليا من اراضيهم بموجب هذه الاتفاقية. وهذا التهجير هو انتهاك صارخ للقانون الدولي وللمواثيق الدولية ويصل الى مصاف جريمة حرب.. قد اشارت لذلك المادة الرابعة من اتفاقيه جنيف الرابعة حيث تعرف (الاشخاص المحميين دوليا بموجب هذه الاتفاقية هم اولئك الذين يجدون انفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان في حالة نزاع او احتلال تحت سلطة طرف في النزاع او في دولة الاحتلال وهم ليسوا من رعاياها)

وعلى ضوء ما تقدم نصل لقناعة واستنتاج منطقي وواقعي ان محاولات امريكا واسرائيل لتغيير التركيبة السكانية للمجتمع الفلسطيني ستبوء بالفشل المريع ....

التوصيف ضوابط الشرف في الاختلاف

بقلم القاضي الأستاذ زهير كاظم عبود

يفترض ان تكون النصوص القانونية متوافقة مع الدستور، وهي نتيجة للواقع الاجتماعي والسياسي في العراق، وجاء الدستور بنصوص لم نكن نمارسها او نحلم بالعمل بموجبها في العهود السابقة، ومن الطبيعي ان نختلف في فهم تفسير هذه النصوص ، وان نختلف في استغلال مثل هذه النصوص ،ربما لحداثة تجربتنا الديمقراطية ، او لسوء فهم بعض منا أو امعانا في مخالفة النص .

ومهما كانت درجة الاختلاف بيننا الا انه يستوجب ان تحكمنا قيم واعراف نعتقد بها جميعا، وتحكم المجتمع العراقي، فالاختلاف ليس جديدا وهو يشكل حالة صحية للتوصل الى توافق او مشتركات بين البشر.

وتعج الساحة العراقية اليوم بمواقف وانتهاكات صارخة وخروج عن المألوف في الطعن والاتهام والتجريح بين الأطراف المعنية في قضية تعديل قانون الأحوال الشخصية العراقي ، ويعرف الجميع ان ابداء الرأي مهما كان لا يشكل خروجا عن الاطار الذي حددته المادة ٣٨ من الدستور ، والتي الزمت الدولة ان تكفل حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل بشرط ان لا يخل ذلك بالنظام العام والآداب .

ولهذا تقاس ثقافة المجتمعات وتطورها وفقا لمبدآ ممارسة هذا الحق والحرية بشكل حضاري ويليق بالإنسان، ويعبر عن مستوى فهم وعقلية المختلفين، والحوار والنقاش مهما كانت درجته او الوسيلة التي يستعملها يتقيد بأصول لا يمكن تجاوزها ، الا ان وما يجري على الساحة السياسية اليوم في العراق يشكل نكوصا وتراجعا في مفهوم التعبير عن الرأي، بالنظر للجوء العديد من الأطراف إلى إلصاق الاتهامات الباطلة والتنابز وإطلاق العبارات التي تمس الشرف والسمعة، والتي لها وقع وتأثير في مجتمعنا الذي يعير لها كل الاحترام والتقدير.

ويكشف لنا بشكل واضح النفوس المريضة والعقليات المتخلفة التي تريد محاربة الرأي الاخر بالتسقيط والتجريح والاتهامات الباطلة ، ويمكن ان يكون الطعن بالشرف والأخلاق اكثر ما يثير العراقي ويستفزه ، لما لهذه الأمور من قيمة اعتبارية واجتماعية بيننا ، فسنحتاج الى تربية عقولنا والتعود على الاختلاف ، والنظر لكل قضية بمنظارين او برأين مختلفين ، وانه لا يمكن فرض رأي على آخر ، ولهذا علينا ان نأخذ درسا نتعلم فيه أصول الحوار وعدم نسيان واقعنا الاجتماعي ، وان يدرك المتحاور بان هناك قانون للعقوبات يمكن ان يلجأ اليه الخصم في حال تجاوز حدوده والطعن بالأخلاق والشرف ، وان الانصاف والعدالة ستكون له بالمرصاد لتقويم سلوكه وخرقه للقوانين ، باعتبار ان القانون هو الذي يشكل الحماية التي يضفيها القضاء المستقل لكل متضرر يلجآ الى ساحة القضاء . ووفقا لما ورد في نص الدستور نجد لزاما ترجمته الى واقع عملي نتدرب عليه ونتكاتف من أجل أن يكون نمطا من السلوك الإنساني المعتمد في حياتنا، ونحن نزعم بأننا نخطو نحو رسم الديمقراطية في سلوكنا وحياتنا وكيفية تعديل نصوصنا القانونية. وتحديث القوانين القديمة التي تنسجم مع التطور الإنساني. وليس فقط النص الدستوري من يقول ان العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات، انما الواقع العراقي يفرض نفسه، فلا افضلية لأحد على اخر، ولا حصانه لاحد مهما كانت وظيفته او مهنته، فنحن متساوون امام القانون دون تمييز ، ولا يحق لاحد فرض ارادته او اسكات خصمه الا وفقا للقانون

الاختلاف المعلن في الصحف والفضائيات يعبر عن مستوى التربية والعقلية والثقافة للشخص ، ومن صفات الإنسان العاقل أن يكون واسع الصدر يتقبل النقد مثلما يتقبل الآخرين أفكاره التي تتقاطع معهم ، ومن صفاته كذلك أن يلجأ إلى الحجة بعيدا عن أي أسلوب آخر، وعدم التمسك بالرأي في حال عدم وجود سند أو قرينة أو دليل تثبت صحته، وغير مقبول مطلقا اللجوء إلى التجريح والتشهير والكذب والتنابز، فسلوك التنكيل والقذف لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون فحسب، بل هي من الصفات الذميمة التي يلجأ إليها الفاشل والفارغ الذي يجد في التجاوز اللفظي وإلصاق التهم الوسيلة الوحيدة التي تسوغ فشله وخسرانه لمقابلة ومواجهة الرأي الآخر.

اننا بحاجة الى قيم تحكم اختلافنا، واعراف تحكم اقوالنا، وكلمة شرف تلزمنا وتقيدنا جميعا، وان ندرك ان هذه الحرية لم تأت اعتباطا او حبرا على الورق ، انما هي نتيجة تجارب إنسانية لا يمكن ان نتخطاها او نمسحها من دستورنا .

ندوة للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بشأن أبرز ملفات الحقوق والحريات في العراق ــ ألواح سومرية معاصرة

جرت مساء السبت 14 ديسمبر كانون أول وبمناسبة يوم الاعلان العالمي لحقوق الإنسان 2024 ندوة عقدها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان بوصفها واحدة من ندواته المتخصصة بميدان الحقوق والحريات في العراق وهو يتطلع دائما للحضور والمساهمة الجماهيرية الواسعة سواء بالتعقيب والتداخل أم بالمشاركة وطرح الأسئلة والاستفسارات بما يدخل في الشأن الحقوقي عراقيا وشرق أوسطيا.. تحية لكل من حضرت وحضر الندوة ولمن ساهمت وساهم بالحوار والتوصل إلى رسائل نوعية حقوقيا قانونيا وأهلابالجميع وأشكال المساهمة التنويرية

ندوة حقوقية تغتني بالخطابات والمسارات القانونية منها والثقافية المعرفية كذلك الفلسفية الفكرية التي تمتاح من رؤى أنصار الحقوق وفلسفاتهم الإنسانية..

استضاف المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان الدكتور ضرغام الشلاه في ندوة بمناسبة اليوم الدولي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وقد ساهم بالتداخل نخبة من الناشطات والنشطاء بميدان الحقوق والحريات في داخل العراق وخارجه فيما أدار الدكتور الآلوسي الحوار بين الأطراف المستضافة جميعا لتجسد المنصة جهدا مهما في صياغة رسائل سواء في الشأن الحقوقي العراقي أم في المنطقة ولتوضع اللمسات التضامنية ليس مع العراقيات والعراقيين في ظروف معقدة بل مع شعوب المنطقة التي تعاني من الاحتلال والتدخلال والانتهاكات وكل ما يعقد المشهد في دفع نحو مزيد استغلال حدا بات يلج منطقة الاسترقاق والاستعباد.. فهل كانت الندوة وافية لتقديم التصور ولو الأولي في كتابة خطاب الدفوعات الحقوقية عن حالات الاضطهاد والابتزاز والإقصاء؟ مازلنا هنا فعليا بحاجة لتطوير وتقدم بخطاباتنا لتكون هي الفعل ولكن هذا لا يصادر روعة الصوت والتشخصيات التي وردت من المحاضر ومن الحضور بكل تعبيرات الأصوات ومنها النسوية.. بالغ التحية والتقدير يتجددان لجميع الأحبة نسوة ورجالا شيبا وشبيبة وبمختلف الهويات الإنسانية القومية والدينية والفكرية السياسية.. بودي التوكيد على أهمية مناقشة بعض الرؤى والأفكار التي وردت والتي لم يُسعف الوقت لتغطية مناقشتها لكنها جد مهمة علما أن الندوة مجددا ودائما كانت قد ركزت على الحقوقي وإن ظهرت خطابات أخرى بخاصة منها القانوني..

تيسير عبدالجبار الآلوسي **يُرجى التفضل بالضغط هنا على هذا الرابط للانتقال إلى التسجيل الكامل للندوة وما دار فيها**

فيديو للتسجيل الكامل للندوة https://www.facebook.com/watch/?v=912402873042798rdid=aoW8SUgS4vAwVot2

بيان رابطة المرأة العراقية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وذكرى التأسيس

تراجع حقوق المرأة الأساسية .. تراجع للتقدم والتنمية في العراق

نستعد لاستقبال اليوم العالمي للمرأة (8 آذار) وهو اليوم الاممي للتضامن من اجل تعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها، يوم لاستذكار رائدات الحركة النسوية العالمية والعراقية خصوصا، ولتعريف الاجيال بنضالات المرأة في مجال حقوق الإنسان الذي خاضته الملايين للمطالبة باحترام حقوقهن وحقوق الآخرين، وتغيير الواقع نحو التقدم والعدالة، واجهن خلالها وفي كل محطة تحديات وردود فعل عنيفة، لكن النساء لم تتوقف عن تحقيق الانجازات الكثيرة.

العراقيات صُدمنَّ بالتراجع على مستوى التشريعات والحقوق الأساسية، ونسف المكاسب التي حققتها نضالاتهن الطويلة والمستمرة، ضمن منهجية ذكورية تتجه صوب السيطرة على قرارات النساء، وحصر ادوارهن بالإنجاب والأسرة، ولازالت النساء تعيش أوضاع استثنائية تحمل المزيد من الانتهاكات مع غياب القوانين الرادعة لكل أشكال العنف.

الثامن من آذار يزيدنا إلهاماً بالتاريخ النضالي للحركة النسوية في العراق، والذي لعبت رابطة المرأة العراقية فيه دورا رياديا منذ تأسيسها في 10 آذار 1952وحتى اليوم، كنّ الرابطيات في طليعة العاملات على زيادة الوعي داخل الاسرة وفي المجتمع، وقدمن التضحيات للدفاع عن الحرية والسلام والعدالة والديمقراطية، وأذ نحتفل بالذكرى (73) لتأسيسها بالرغم من العديد من العوائق، يواصلن الرابطيات العمل الدؤوب في بغداد والمحافظات وخارج العراق، يحشدن ويناضلن ويتظاهرن لحماية حقوق الانسان وحقوقهن، ولتحقيق آمالهن في ازدهار ورفاهية الاسرة وتنمية المجتمع وتقدم البلد.

التراجع في الحقوق والتدابير الرجعية للنيل من المكتسبات، لن يمنعنا من الاحتفال بأعياد المرأة وبأهمية التضامن النسوي ووحدة النضال الاممي، كون النساء ركيزة اساسية في مجالات الحياة كافة ويتشاركن نفس الهموم على مستوى العالم ، وبهاتين المناسبتين الملهمتين سنواصل المسيرة ونضاعف التعاون والعمل المشترك لحماية المكاسب المهمة، والتشجيع لاحترام حقوق المرأة وإنهاء التمييز والعنف ضد النساء بتشريع قانون يجرم مرتكبيه، والحد من الاستبداد الذي يلحق أضرارا كبيرة على المدى القصير بحقوق النساء، ومناهضة زواج الطفلات الذي يحرم الفتيات من تعليمهن، والتأثير الاقتصادي الذي يجعل الفتيات يعملن بسن مبكرة وفي اشغال تعرضهن للإساءة، فكلُّ هذه القضايا تؤكد فشل تحقيق خطة التنمية المستدامة2030 في العراق.

ونحن نُحيي نضالات النساء العراقيات ونفتخر بعطائهن نتقدم بالتهنئة لهن جميعاً ، ونؤكد على ان الوجود السياسي الحقيقي للمرأة هو المعيار الذي يحفز النساء والفتيات على الإيمان بأنفسهن، وتطوير الطموح والثقة والرغبة بالمشاركة في كافة المجالات دون تمييز أو تهميش وأقصاء، ولابد من تحقيق العدالة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات وشروط الخدمة في سوق العمل، ومعالجة الظروف القاسية التي تعيشها النساء الريفيات والارامل والمطلقات وذوات الهمم، عبر انشاء مراكز تحقق التوازن، وتهيئة مراكز للتدريب والتمكين وتطوير مهاراتهن، ووحدات لتوظيف النساء وتوفير فرص العمل المناسبة لهن، والسعي إلى خلق بيئة عمل تُقدر فيها المرأة بهدف تقليل التفاوت مستثمرين وجودها في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني، والتحفيز لتعزيز الصورة الإيجابية عن عمل المرأة في بيئة العمل، ونتمسك بتجديد رفضنا لقانون الاحوال الشخصية الذي صادق عليه البرلمان العراقي، لعدم تطابقه مع روح الدستور والتزامات العراق الدولية، ولما يحمله من نصوص ستكون خاضعة لاجتهادات لن تخلو من الاستغلال والامتهان.

عاش الثامن من آذار عيدا أمميا يوحد نضالات نساء العالم

عاشت الذكرى الثالثة والسبعين لتأسيس رابطة المرأة العراقية

كل عام ونساء العالم ونساء العراق شامخات بعطائهن وانجازاتهن الانسانية

كل عام ونحن نواصل المسيرة نحو عالم خال من العنف والحروب وينعم بالسلام والعدالة

رابطة المرأة العراقية

5 آذار 2025

Ibn Rushd Enlightening Legal Bulletin

A Enlightening Legal Journal Published Quarterly

وسائل المراسلة

Website www.somerian-slates.com
E-mail info@somerian-slates.com

KvK 68197217
BTW-nummer NL857340840B01
Rechtsvorm Stichting(74)
Gemeente 's-Gravenhage
Provincie Zuid-Holland

Correspondence address
Brahmalaan 18, 3772PZ, Barneveld, The Netherlands
Registration number in Holland (47692.01/MMK)
Tax record NL857340840B01

Correspondence methods
Website www.somerian-slates.com
E-mail info@somerian-slates.com
ibnrushdmag@averroesuniversity.org
Telefax 0031342846411

© All Printing and publication rights reserved to Sumerian Observatory for Human Rights, Issue No.5 June 2025

Ibn Rushd Enlightening Legal Bulletin

A Enlightening Legal Journal Published Quarterly

Read in this issue

A legal reading of forced displacement of populations..!!
Description of the rules of honor in disagreement**
They ask you about sovereign diplomacy in the absence of democracy*
How can we benefit from people's experiences in the field of education?
What are our tasks in addressing the educational dilemmas in Iraq?
Enlightenment and Human Rights: Two Pillars of a More Humane Future
Assassinating Universities and Burying Knowledge
Sectarianism and State Building
Prisoners of Their Illusions